جــامعـــة النجاح الوطنية

كليـــة الدراســـات العليـــا

أثر الاختلافات النحوية في القراءات السبعة

في توجيه المعنى والدلالة

إعداد

آية خليل إبراهيم عيسى

إشراف

أ.د. محمد رباع

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين.

2026

أثر الاختلافات النحوية في القراءات السبعة

في توجيه المعنى والدلالة

إعداد

آية خليل إبراهيم عيسى

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2026/2/25 م، وأجيزت:

أ.د. محمد رباع	
المشرف الرئيسي	التوقيع
د. هاني بطاط	
الممتحن الخارجي	التوقيع
د. سعيد شواهنة	
الممتحن الداخلي	التوقيع

الإهداء

إلى من غرسَا في نفسي حبّ القرآن الكريم، وعلّماني كيف أتعاهده في حياتي، إليهما مَن ربياني على شغف العلم والمثابرة، فرأيت فيهما القدوة الصالحة العظيمة، والنعمة الأثمن من الحنّان، أمّي وأبي الحبيبين.

إلى الأحبة الّذين أكنّ لهم في خافقي فوق ما يعلمون من الحبّ والودّ، إلى السند المتين في حياتي، إخوتي.

إلى من جعلت من اللغة العربية نبضا لا يهدأ في قلوبنا، وبذرت في نفوسنا مسؤولية خدمة كتاب الله بخدمة لغته، إلى صاحبة الفضل في اختيار عنوان هذا البحث معلمتي الغالية سناء الجابي.

إلى نسمة الجمال، وبصيص النور، ورفيقات الدرب والعمر بحلوه ومرّه، ورفيقات الجنّة بإذن الله، أخواتي في الله وصديقاتي.

إلى المسجد الأقصى وساحاته وأكنافه، وقبابه الّتي نرجو من الله أن نراها حرّة عزيزة، فنجتمع تحتها نتدارس سورة الإسراء، وقد تحقّق الوعد الإلهيّ فيها.

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع، راجية من الله تعالى القبول، وأن يجعل فيه النفع للمسلمين.

الشكر

الحمد لله الّذي وفقني وهداني لإنجاز هذه الرسالة، وإنّ من تمام شكر الله تعالى، شكر من مدّ يد العون، ليخرج هذا العمل بهذه الصورة.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى حضرة الأستاذ الدكتور محمد ربّاع لإشرافه على هذه الرسالة، وبذله وقته وجهده في توجيهي وإرشادي. كما أتقدّم بالشكر والتقدير لكلّ من قدّم العون علميّا ومعنويّا خلال إنجاز هذه الدراسة.

والشكر موصول للجنة المناقشة الكرام، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

أثر الاختلافات النحوية في القراءات السبعة

في توجيه المعنى والدلالة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: **آية خليل إبراهيم عيسى**

التوقيع: آية خليل إبراهيم عيسى

التاريخ: **2026/2/25**

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

الشكر ..... د

الإقرار ..... هـ

فهرس المحتويات ..... و

الملخص ..... ح

المقدمة 1

إشكالية الدراسة وأهميتها: 2

أهداف الرسالة وتساؤلاتها: 2

مصطلحات الدراسة وحدودها ومنهجها: 3

الدراسات السابقة: 4

خطة الدراسة: 7

الفصل التمهيدي: مدخل إلى مفاهيم الدراسة 8

المبحث الأول: مفهوم القراءات القرآنية والحكمة من تنوعها. 8

أولا: مفهوم القراءات القرآنية. 8

ثانيا: المرادُ بالأحرف السبعة. 9

ثالثا: الحكمة من تنوع القراءات القرآنية: 10

رابعا: شروط القراءات القرآنية: 12

المبحث الثاني: توجيه المعنى والدلالة في ضوء القراءات القرآنية: 14

أولا: مفهوم التوجيه الدلالي: 14

ثانيا: أهمية دراسة التوجيهات الدلالية في ضوء القراءات القرآنية: 15

ثالثا: ضوابط التوجيه الدلالي السليم: 16

الفصل الأول: تصنيف الاختلافات النحوية بين القراءات السبع وفق أقسام الكلام 18
المبحث الأول: الاختلاف في الأفعال. 19
أولا: المبني للمعلوم والمبني للمجهول. 19
ثانيا: الاختلاف في أزمنة الأفعال. 23
ثالثا: الاختلاف في صيغِ الأفعال وحركاتها. (وذلك في ثمانية وأربعين موضعا) 24
رابعا: ظاهرة "كان" وأخواتها في القراءات السبع، تنوع البنية والسياق النحوي 29
المبحث الثاني: الاختلاف في الحروف 33
أولا: الاختلاف في "أنّ" و "إنّ" الثقيلة والمخففة. 33
ثانيا: الاختلاف في عمل "لا"، وعمل "ما" بين القراءات السبع. 38
المبحث الثالث: الاختلاف في الأسماء 49
أولا: ما لم يختلف موقعه الإعرابيّ باختلاف حركته. 50
ثانيا: ما اختلف موقعه الإعرابي باختلاف حركته. 53
المبحث الرابع: التبادل بين أقسام الكلام 67
الفصل الثاني: الاختلافات النحوية التي أدت إلى توجيهات دلالية 70
المبحث الأول: التوجيهات المتعلقة بالتفسير. 75
المبحث الثاني: تأثير الاختلاف الدلالي بين القراءات، على أحكام الوقف والابتداء. 144
الخاتمة: 152
المراجع 154
Abstract ..... B

أثر الاختلافات النحوية في القراءات السبعة في توجيه المعنى والدلالة

إعداد

آية خليل إبراهيم عيسى

إشراف

أ.د. محمد ربّاع

الملخص

هدفت هذه الرسالة إلى رصد الاختلافات النحوية بين القراءات السبع، وتصنيفها وفق الظواهر اللغوية التي تنتمي إليها، ثمّ دراسة مدى تأثير هذه الاختلافات في التوجيهات الدلالية للآيات القرآنية، من الجانبين التفسيريّ . الذي يتضمن بطبيعة الحال ما يترتب عليها من آثار فقهية . ومن جانب أحكام الوقف والابتداء، التي تُعَدّ من أدقّ علوم القرآن الكريم.

تبرز هذه الدراسة دقّة القرآن الكريم وإعجازه اللغوي، البعيد كلَّ البعد عن التناقض، فتبيّن كيف تتكامل القراءات السبع مفسِّرةً ومبيِّنةً وموسِّعةً للمعنى، دون أن يظهر بينها أيّ اختلاف جوهريّ يؤثر في العقيدة أو في أصل التشريع. كما تؤكد الرسالة عمق الصلة بين اللغة العربية والقرآن الكريم، بوصفه المصدر الأول لعلوم اللغة، والمرجع الأصيل لأهلها.

اعتمدت الباحثة المنهج الاستقرائيّ التحليليّ، مستندةً إلى عدد من كتب التفسير والإعراب في جمع المادة المدروسة، وتصنيفها وتبويبها، ثمّ الموازنة بين التوجيهات الدلالية المترتبة على الاختلافات النحوية، وصولًا إلى عدد من النتائج، من أبرزها التأكيد على أنّ علم النحو يُعَدّ من أهمّ الأسس في فهم النصوص العربيّة، سواء الشرعيّة أوغيرها.

الكلمات المفتاحية: القرآن الكريم، الاختلاف النحوي، القراءات السبع، الدلالة، التوجيه.

المقدمة

الحمد لله الّذي أنزلَ لنا القرآن المبين، هاديا للّتي هي أقوم ومبشرّا للمؤمنين، والصلاة والسلام على من أرسله رحمة للعالمين، وعلّمه القرآن بلسان عربيّ، وجعله المعجزة الخالدة إلى يوم الدين، لا تنضب عجائبه، ولا تغيض موارده، أذن لنا بتدارسه، وأثابنا على تعاهده، ويسّره على عباده بتعدد قراءاته، التي شاء لها أن تنقل لنا متواترة، فتطمئنّ لها قلوبنا، وتتسّع معها مداركنا.

والحمد لله الّذي أكرمنا بدراسة كتابه، فعلم القراءات من أجلّ العلوم وأشرفها، لاتصاله بكلام الله تعالى، فهو وسيلة لفهم القرآن، ومرتبط ارتباطا وثيقا باللغة والتفسير والفقه، فتعدد القراءات بمثابة تعدد الآيات؛ ولذا نال هذا العلم اهتمام العلماء وتنوّعت فيه كتبهم ودراساتهم.

تتناول هذه الدراسة أثر الاختلافات النحوية في القراءات السبعة في توجيه المعنى والدلالة، حيث تبدأ بالتوقف إلى أنواعها، ثم تلج منها إلى الاختلافات النحوية خاصة، مركزة على ما اتُّفقَ على تأثيره في دلالات الألفاظ والآيات والأحكام الفقهية، وأحكام الوقف والابتداء.

وقد برزت أهمية اختيار هذه الدراسة لإثبات تعلق النحو بالمعنى كجزء لا يتجزأ منه أبدا، ولأنّ فهم القرآن الكريم، واستيفاء كل معانيه وتفسيراته، ومدلولاته اللغوية والفقهية والتشريعية يستلزم لا محالة فهم الاختلافات الدلالية التي تؤدي إليها اختلافات النحو والصرف وغيرها. فمن إعجاز القرآن الكريم حمله عدة أوجه ومعانٍ وتفسيرات، موزعة على القراءات باختلافها.

اختارت الباحثة الاختلافات النحوية خاصة؛ لعدم كفاية المقام لدراسة الاختلافات ومدلولاتها كافة، ولاتساع شريحة الاختلافات النحوية واتصالها بشكل أو بآخر ببعض الاختلافات الصرفية، ما يجعل الاختلافات النحوية ذات شمول إلى حدّ ما، ولارتباطها الكبير بالدلالة، وعدم وجود دراسة واحدة تختص بالاختلافات النحوية المؤدية للاختلافات الدلالية في القراءات السبعة.

إشكالية الدراسة وأهميتها:

- مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الاختلافات النحوية بين القراءات السبعة، وتوجيهاتها الدلالية التي أثرت على قضايا التفسير والأحكام الفقهية وأحكام الوقف والابتداء.

- أهمية الدراسة:

تؤكد الدراسات المقارنة بين القراءات دون المفاضلة فيما بينها، أنّ القرآن الكريم لم يُنزل ليشقى الناس به، فتعدد القراءات فيه تيسيرٌ على الأمة، يجعل كلام الله تعالى قريبا ويسيرا على كلّ من سعى إليه، فلا تقف لهجته عائقا أمام تلاوته للقرآن وتدبره له، ولا يغدو الهمّ الأوحد هو كيف ضبط الكلمة، وإنما هل تدبرها التدبر السليم؟ ووصل بعد تفكره فيها إلى مقصد مما أراده الله تعالى لهذه اللفظة أو الآية الشريفة؟

كما تعيدنا الدراسة إلى الربط بين الإعراب والمعنى، فلا فاصل أبدا بينهما، والحقيقة ألّا فهم للمقروء دون النحو الذي يوجه التفكير نحو المعنى المراد، فهذه الدراسة الرابطة بين النحو والدلالة، تثبت هذا التلازم الّذي لا يمكن إنكاره.

أهداف الرسالة وتساؤلاتها:

- أسئلة لدراسة:

يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن السؤال الرئيس: ما مدى تأثير الاختلافات النحوية بين القراءات السبع على الدلالات القرآنية؟ ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل ينبغي أن ينشأ عن الاختلافات النحوية اختلافات دلالية؟
2. كم عدد الاختلافات النحوية بين القراءات السبعة؟
3. ما مقدارُ الاختلافات التي تؤثر أو قد تؤثر في المعنى أو الدلالة؟

4. ما أثر الاختلافات النحوية في أحكام الوقف والابتداء؟

5. ما مدى تأثير التغير الدلالي في التفسير أو في الأحكام الشرعية؟

- أهداف الدراسة:

1. جمع الاختلافات النحوية بين القراءات السبعة في دراسة واحدة، يسهل العودة إليها والإفادة منها.
2. تأكيد العلاقة الوثيقة بين النحو والدلالة.
3. رصد مدى تأثر التفسير، والأحكام الفقهية، وأحكام الوقف والابتداء، بالتغيرات الدلالية التي نتجت عن الاختلافات النحوية بين القراءات.
4. بيان أهمية الإلمام بالقراءات لفهم القرآن الكريم فهما شاملا عميقا.

مصطلحات الدراسة وحدودها ومنهجها:

- مصطلحات الدراسة:

القراءات السبعة، الاختلافات النحوية، التوجيهات الدلالية، الوقف والابتداء.

- حدود الدراسة:

تغطي هذه الدراسة الاختلافات النحوية بين القراءات السبعة، وتوجيهاتها الدلالية.

- منهج الدراسة:

أ. منهجية الدراسة: اعتمدت الباحثة المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث تجمع الآيات التي وردت فيها اختلافات نحوية، ذاكرة هذه الاختلافات، وما أدت إليه من توجيهات إعرابية، ودلالية درست سابقا، منبهة إلى أثرها في التفسير والفقه، وأحكام الوقف الابتداء، بما تملكه من أدوات لغوية، ومراجع علمية، دون مفاضلة بين قراءة وأخرى، ودلالة وأخرى، فكلّ القراءات السبعة قرآن منزل، لا مفاضلة بينها. خاتمة بما توصلت إليه من نتائج.

ب. مجتمع الدراسة: القرآن الكريم.

ج. عينة الدراسة: الاختلافات النحوية بين القراءات السبعة

د. طرق جمع المعلومات والبيانات: القرآن الكريم، ومجموعة من أمهات كتب التفسير، وكتب إعراب القرآن الكريم، والكتب التي تناولت الاختلافات بين القراءات.

الدراسات السابقة:

ظلّ القرآن الكريم موردا سخيا للدراسات اللغوية؛ إذ هو المصدر الأوثق للغة، وجلّ العلوم اللغوية وضعت خدمة لهذا النص العظيم، فتعددت الدراسات حوله، وقد عادت الباحثة إلى عدد من الدراسات السابقة التي تتقاطع مع ما يهدف إليه هذا البحث، ومن هذه الدراسات:

1- **القراءات وأثرها في التفسير والأحكام**، محمد بن عمر بن سالم بازمول، 1993. تناولت هذه الدراسة أثر اختلاف القراءات المتواترة في توجيه الدلالة التفسيرية واستنباط الأحكام الفقهية. ولم تقتصر المقارنة على القراءات السبع، بل شملت القراءات المتواترة. كما لم تختص هذه الدراسة بالمقارنة النحوية المحضة، وإنما عالجت الاختلافات اللغوية من كلّ جوانبها. وخلصت إلى أن تنوّع القراءات يُعدّ اختلاف تنوّع يُثري المعنى ولا يوقع تعارضًا في الأحكام.

2- **تفسير القرآن بالقراءات القرآنية العشر من خلال سور: الفاتحة والبقرة وآل عمران**، عبد الله علي الملاحي، 2002. تخصصت هذا الدراسة بالسور الثلاثة: (الفاتحة، والبقرة، وآل عمران) حيث تناولت كل الآيات التي وردت فيها اختلافات لغوية بين القراءات العشر، متوقفة عند الاختلاف، وتفسير الآية بناء على كل قراءة، ثمّ الجمع بين دلالتَي القراءتين.

3- **أثر اختلاف القراءات القرآنية في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل**، عبد الرحمن الجمل، 2004. درس هذا البحث الصلة بين موضوعين من موضوعات علوم القرآن: علم القراءات، وعلم الوقف

والابتداء، مستعرضا أمثلة ونماذج لآيات قرآنية اختلف القراء في قراءة بعض ألفاظها، فاختلف بناء عليه حكم الوقف والابتداء فيها.

4- **أثر الخلاف النحوي في توجيه آيات القرآن الكريم عن الحكم الفقهي (نماذج من آيات الأحكام)**، شريف عبد الكريم محمد النجار، 2006. تتحدث هذه الدراسة عن أثر الخلافات النحوية على الحكم الفقهي، فتناولت الآيات الخاصة بالأحكام الفقهية فقط، وأوضحت أنّ تعدد الآراء الفقهية، مرتبط بتعدد الآراء النحوية.

5- **أثر القراءات السبعة في التوسع الدلالي**، محمد إسماعيل محمد المشهداني، 2008. عرّفت الدراسة بالقراء السبعة وقراءاتهم، ثمّ بمصطلح التوسع الدلالي، ثمّ أتت بنماذج محدودة من آيات وردت فيها اختلافات نحوية، مؤدية إلى اختلافات دلالية وناقشتها.

6- **أثر الإعراب في تفسير القرآن الكريم (دراسة تطبيقية في سورة المائدة)**، باسل عمر مصطفى المجايد، 2009. تناولت هذه الدراسة دور الإعراب في توجيه المعنى التفسيري للآيات القرآنية، من خلال التطبيق على سورة المائدة. فدرست مواضع الاختلاف النحوي وأثره في توجيه المعنى عند المفسرين، مبرزة العلاقة الوثيقة بين الإعراب والدلالة. وتختلف هذه الدراسة عن البحث الحالي في اقتصارها على الاختلافات النحوية في سورة واحدة فقط.

7- **أثر القراءات القرآنية في توجيه المعنى التفسيري**، أحمد قاسم عبد الرحمن، 2011. عَرّفت الدراسة بداية بعلم القراءات، ومقاييس القراءة الصحيحة، ثمّ تناولت نماذج من آيات قرآنية اختلف في قراءة بعض ألفاظها، دارسة ما نتج عن هذا الاختلاف من أثر على تفسير الآيات.

8- **نظرية الوحدة المعنوية للقراءات القرآنية "دراسة في توجيه القراءات المتواترة"**، سليمان محمد قعور، ومحمد مجلي ربابعة، 2015. يتناول هذا البحث نظرية الوحدة المعنوية في توجيه القراءات المتواترة،

موضحًا معنى "توجيه القراءات" بعد عرض مفهوم القراءة والرواية والطريقة، وبيان المصطلحات المصاحبة للتوجيه. ثم تناول البحث أصول التوجيه وشروطه وإمكان تحصيله. وخُتم بتطبيقات توضح فكرة الوحدة المعنوية من خلال ثلاثة أمثلة مختارة، وبذلك جمع البحث بين الجانب النظري والتطبيقي في موضوعه.

9- **أثر القراءات في تعدد الأوجه الإعرابية**، الزهور حسن الماهل، 2021. عرضت الدراسة نماذج لآيات قرآنية، تعددت فيها الأوجه الإعرابية تبعا لتعدد القراءات، موضحة صلة الإعراب بتوجيه القراءات وتغيير المعاني، ومبينة أثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي.

10- **الاختلاف في التفسير المبني على الاختلاف في القراءات المتواترة (دراسة تطبيقية من سورة الفاتحة الى سورة الإسراء)**، محمد بن صالح الراشد، 2022. هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر اختلاف القراءات المتواترة جميعها في التفسير، وخلصت إلى أنّ عدد القراءات المختلف معناها قليل مقارنة بالإجمالي، وأن هذه الاختلافات تكمل بعضها بعضًا ولا تتعارض، مما يعكس أن اختلاف القراءات يعود أساسًا إلى تعدد اللهجات والتيسير في التلاوة. وقد اقتصر تحليلها على سور محددة دون دراسة القرآن كاملاً.

على الرغم من تنوع هذه الدراسات، إلا أنّ الباحثة لم تقع على دراسة متفردة في الاختلافات النحوية بين القراءات السبعة خاصة، وجامعة توجيهاتها الدلالية كاملة بالتفصيل، فيما يتعلق بالتفسير والأحكام الفقهية، وأحكام الوقف والابتداء، ومتنبهة إلى مواطن تركز الاختلافات النحوية ذات التأثيرات الدلالية. وهذا ما تسعى الباحثة إلى جمعه ودراسته بعمق.

خطة الدراسة:

فصل تمهيدي: مدخل إلى مفاهيم الدراسة.

- المبحث الأول: مفهوم القراءات القرآنية والحكمة من تنوعها.
- المبحث الثاني: توجيه المعنى والدلالة في ضوء القراءات القرآنية.

الفصل الأول: تصنيف الاختلافات النحوية بين القراءات السبع وفق أقسام الكلام.

- المبحث الأول: الاختلافات في الأفعال.
- المبحث الثاني: الاختلافات في الحروف.
- المبحث الثالث: الاختلافات في الأسماء.
- المبحث الرابع: التبادل بين أقسام الكلام.

الفصل الثاني: الاختلافات النحوية التي أدت إلى توجيهات دلالية.

- المبحث الأول: التوجيهات المتعلقة بالتفسير.
- المبحث الثاني: تأثير الاختلاف الدلالي بين القراءات في أحكام الوقف والابتداء.

الفصل التمهيدي

مدخل إلى مفاهيم الدراسة

المبحث الأول: مفهوم القراءات القرآنية والحكمة من تنوعها.

أولا: مفهوم القراءات القرآنية.

لغة: القراءات جمع قراءة، وأصل الكلمة من الفعل الثلاثيّ قرأ، بمعنى جمعَ وضمّ، ومنه قولهم: ما قرأتِ الناقةُ جنينا قط، أي ما ضمّ رحمها جنينا. وكلّ شيء جمعته فقد قرأته. ومعنى القرآن معنى الجمع، سميّ كتاب الله تعالى قرآنا؛ لأنه يجمع السور فيضمّها، وكذلك يجمعُ القصص، والأمر والنهي، والوعد والوعيد.

وقرأت القرآن أي لفظت به مجموعا، وهو مصدرٌ كالغفران. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ ۝١٧﴾ [القيامة: 17] أي قراءته بمعنى تلاوته. والرجل قرّاء، أي حسن القراءة من الشيء.

وقيل القرآن اسم ليس بمهموز، ولم يؤخذ من قرأتُ، ولكنّه اسم لكتاب الله، مثل: التوراة والإنجيل، فيهمزون قرأت ولا يهمزون القرآن.

وقرأ عليه السّلامَ يقرأه عليه، وأقرأه إياه: أبلغه، وفي الحديث إنّ الربّ عزّ وجلّ يقرئُك السّلام. وإذا قرأ الرجلُ القرآنَ والحديثَ على الشيخِ، قال: أقرَأني فلان، أي حملَني على أنْ أقرأ عليه. ينظر مادة قرأ (ابن منضور، 1981)

اصطلاحا: عرّف ابن الجزريّ القراءات بأنّها: "علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة". (ابن الجزري، 1350هـ، صفحة 3)

وعرّفها الدمياطيّ بأنها: "علم يُعلمُ منه اتّفاقُ النّاقلينَ لكتابِ الله واختلافهم في الحذفِ والإثبات، والتحريكِ والتسكين، والفصلِ والوصل، وغيرِ ذلك من هيئةِ النطقِ والإبدالِ وغيرِه من حيث السماع" (الدمياطي، صفحة 67)

أما المقرئ فهو: "من علم بها أداء ورواها مشافهة" (الدمياطي، صفحة 67)

ومن ذلك يتبين لنا أنّ القراءات اتفقت في أداءِ كلمات واختلفت في أخرى، وأنّه لا بدّ من إسناد القراءة، فإذا سقط الإسناد لم يعتدّ بالقراءة. وليس للقارئ أن يُقرئَ ما لم يتلقَّ القراءة مشافهة؛ لأنّ في القراءات أحكاما لا تُنقل وتُحكمُ إلا بالسماع والمشافهة.

ثانيا: المرادُ بالأحرف السبعة.

تَواترَ عن النبي –صلى الله عليه وسلم–أنّ القرآن أُنزل على سبعةِ أحرف، وقد وردَ ذلك في أحاديثَ عدة، منها:

أنّ الرسول –صلى الله عليه وسلم–قال:" أقرأني جبريلُ على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف". (العسقلاني، د.ت).

وحديث ما جرى بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، فعن عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–أنه قال: "سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله –صلى الله عليه وسلم–فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله –صلى الله على وسلم–فكدتُ أساورُه في الصلاة، فتصبّرتُ حتى سلّم، فلَبَبْتُه بردائه فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله –صلى الله عليه وسلم–فقلت: كذبت، فإنّ رسول الله –صلى الله عليه وسلم–أقرأنيها على غير ما قرأت. فانطلقتُ به أقوده إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم–فقلت: إنّي سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تُقرئنيها. فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: أرسله، اقرأ يا هشام. فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: كذلك أُنزلَتْ. ثمّ قال: اقرأ يا عمر، فقرأَتُ القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: كذلك أُنزلتْ، إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه". (العسقلاني، د.ت)

لم يُتفَق على المقصود بـ (سبعة أحرف) إذ لم يرد في أحاديثِ رسول الله –صلى الله عليه وسلم–ما يفصّل معناها ويوضّحه، وتعددت الأقوال فيها حتى بلغت الأربعين قولا، من أشهر هذه الأقوال:

1. المرادُ سبعةٌ من لغات العرب الفصحى، تيسيرا على أصحاب كلّ لغة.

2. هي لغاتٌ سبع تكون في الكلمة الواحدة والحرف الواحد، فيختلف اللفظ ويتفق المعنى.

3. المرادُ سبعةُ أصناف من المعاني والأحكام، مثل: الحلال والحرام، والوعد والوعيد... .

4. رأي القاضي عياض بأنّ لفظةَ السبعة لم يُرَدْ منها العدد، وإنما أُريدتْ دلالةُ التكثير. ينظر (القضاة، شكري، و منصور، الصفحات 15–21)

وقد نوقِشَ كلّ قول منها اتفاقا واختلافا، ولعلّ الأرجح ما وصل إليه عبد العزيز القارئ بقوله: "الأحرف السبعة هي وجوه متعددة متغايرة منزلة من وجوه القراءة، يمكنك أن تقرأ بأيّ منها فتكون قد قرأتَ قرآنا منزلا، والعدد هنا مراد، بمعنى أنّ أقصى حدّ يمكن أن تبلغه الوجوه القرآنية المنزلة هو سبعة أوجه وذلك في الكلمة القرآنية الواحدة، ضمن نوع واحد من أنواع الاختلاف والتغاير، ولا يلزمُ أن تبلغ الأوجه هذا الحدّ في كلّ موضع من القرآن". (القارئ، صفحة 65)

ثالثا: الحكمة من تنوع القراءات القرآنية:

أنزلَ الله تعالى القرآن الكريم محكما قولا فصلا، وأكرمَ هذه الأمةَ بأن جعلَ كتابها دستورا ومنهجا، محفوظا من التحريف قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر:9]، وكان القرآن معجزةً للعرب بفصاحته وبلاغته؛ وهذا دليل على أنّ لتنوع القراءات حكمة وفوائد، فحاشا لكاتب اللهِ تعالى أن يكون شيء منه اعتباطا وزيادة لا فائدة منها. وفيما يلي تقف الباحثة على بعض ما ورد من اجتهاد في دراسة الحكمة من تنوع القراءات القرآنية:

1. اختلفَتْ لغات من أُنزلَ عليهم القرآن، وصعُبَ على صاحب كلّ لغة أنْ يتلو القرآن بغير لغته، فيسّر الله تعالى عليهم بإنزال القرآن على سبع لغات؛ ليقرأ كلّ قوم بما يَسهُل عليهم. (القيسي، صفحة 80) وبذلك حُفظت لغةُ العرب من الضياع، لأنّ أحرف القرآن تضمنت خلاصة ما في لغات العرب من فصيح وأفصح.

2. الإعجازُ في المعاني والأحكام؛ لأنّ تقلبَ الصور اللفظية فيه زيادة في المعنى، ودلالة على الأحكام الفقهية، فمنها ما يكون بيانا لحكم شرعي مجمعٍ عليه، ومنها ما يكون مرجّحا لحكم اختُلف فيه، أو جامعا لحُكمينِ مختلفينِ، ومنها ما يكون لأجل اختلاف حكمين شرعيَينِ.

3. في اختلاف القراءات كمال البلاغة، وجمال الإيجاز، فكلّ قراءة بمثابة آية، فتنوع اللفظ بكلمة يقوم مقام آية، ولو جعلت لكل دلالةٍ آية لم يخفَ ما في ذلك من تطويل.

4. في تنوع القراءات بيان لفضل هذه الأمة، فهي مأجورة على الاعتناء بكتاب الله وتتبع معانيه، واستنباط أحكامه من دلالة كل لفظ. فإذا انشغلتِ الأمّة بتعلّم القرآن وتعليمه، استمر تعلّقهم به قراءة وتدبرا وعملا. (القضاة، شكري، و منصور، الصفحات 31-32)

5. إنّ الدارسَ لما في القراءات القرآنية من اختلاف على كثرته وتنوعه، يلحظ بعده عن التضاد والتناقض والتخالف، فكلّه يبين ويصدّق بعضه بعضا، ويشهد بعضه لبعض، وهذا دليل قاطع على صدق ما جاء به النبيّ -صلى الله عليه وسلم-. (محيسن، صفحة 39)

رابعا: شروط القراءات القرآنية:

أجمع العلماء على ثلاثة شروط لقبول القراءة، فإذا انتفى أحدها لم تقبل القراءة، وهذه الشروط هي:

1. موافقةُ أحدِ المصاحفِ العثمانيّة ولو احتمالا: ويُقصَد بموافقة أحد المصاحف العثمانيّة، ما كان ثابتا في بعضها دون بعض، كقراءة ابن عامر ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗا﴾ [البقرة: 116] في البقرة دون واو، وغيرها من الأمثلة التي اختلفت المصاحف فيها، فوردت القراءة عن أئمة تلك الأمصار، موافقة لمصاحفهم، ولو ولم توافق أحد المصاحف لكانت شاذة؛ لمخالفتها الرسم العثمانيّ. (ابن الجزري، 1997، صفحة 1 / 11)

2. موافقة العربية ولو بوجه: والمراد به وجه من وجوه النحو: سواء كان أفصحَ أم فصيحًا أم مجمعا عليه أم مختلفا فيه. (ابن الجزري، 1997، صفحة 10/1)

3. التواتر: القرآن ما نقل بين دفتيّ المصحف نقلا متوترا؛ إذن التواتر شرط للأخذ بالقراءة، وهو: "ما رواه جماعة عن جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب، من البداءة إلى المنتهى، من غير تعيين عدد على الصحيح" (الدمياطي، 1987، صفحة 71)

واكتفى البعض بالسند دون التواتر، لكنّ السفاقسي أوضح بطلان ذلك بقوله: "هذا قول محدث لا يعوّلُ عليه، ويؤدي إلى تسوية غير القرآن بالقرآن". (السفاقسي، 2004، صفحة 14)

وشرط التواتر هو الأصل، وعليه يَعتمِدُ الشرطانِ السابقان، فمن القراءاتِ ما أنكرَه النحويونَ ولم يُعتدّ بإنكارهم؛ لأنّ أئمة القرّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللّغة، بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النقل والرواية. (ابن الجزري، 1997، الصفحات 10/1-11)

خامسا: التعريف بالقرّاء السبعة:

كان الرواةُ عن الأئمة من القرّاء في العصرين الثاني والثالث كثيرين في العدد والاختلاف، فأراد الناس أن يقتصروا من القراءات على ما يَسهُل حفظه، فنظروا إلى مَنِ اشتُهِرَ بالثقة والأمانة والدين والعلم، وشهد له أهل مصره بالعدالة بالنقل والثقة بالرواية، والعمل بما يقرأ، دون خروج قراءته عن خطّ مصحفهم، وقد كثر ارتحال الناس إليه، وطال عمره بالإقراء (القيسي، 2007، صفحة 86)، فكان هؤلاء السبعة:

1. أبو عبد الرحمن نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعَيم الليثيّ، المتوفى سنة 169هـ وقيل 170هـ، أصله من أصفهان، وهو إمام أهل المدينة في القراءة، أخذَ القراءة عن جماعة من التابعين، وراوياه هما: ورش وقالون.

2. عبد الله بن كثير أبو معبد المكي الداري، ولد في مكة، وتوفي فيها سنة 120هـ، وقد أجمعَ أهلُ مكة على قراءته، وراوياه: البزيّ وقنبل.

3. أبو عمرو زبّان بن العلاء بن العريان المازنيّ التميميّ البصريّ، ولد بمكة، وتوفي في الكوفة سنة 154هـ، وكان يقرئ الناس القرآن في البصرة، وراوياه: الدوري والسوسي.

4. عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم اليحصبيّ، ولد شمال الأردن، وهو إمام أهل الشام وشيخ القراء فيها، وقد توفي في دمشق سنة 118هـ، وراوياه: ابن ذكوان وهشام.

5. عاصم بن بهدلة بن أبي النَّجود أبو بكر الأسديّ الكوفي، هو شيخ الإقراء في الكوفة، وراوياه: حفص وشعبة.

6. أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي، نشأ في الكوفة وأخذ العلم على علمائها وقرائها، وراوياه: خلف وخلّاد.

7. أبو الحسن الكسائيّ علي بن حمزة بن عبد الله الأسديّ، ولد في الكوفة، وتوفي فيها سنة 127هـ، أخذ القراءة عرضا عن حمزة الزيات، وراوياه: أبو الحارث والدوري. (القضاة، شكري، و منصور، 2001، الصفحات 83-98)

كلّ هؤلاء، لهم تلامذتهم ورواتهم، وكلّهم أصحاب طرق وأوجه معروفون عند علماء القراءات. وأول من اقتصرَ على هؤلاء أبو بكر بن مجاهد، في نحو سنة ثلاثمئة، وتابعه على ذلك من أتى بعده. (القيسي، 2007، صفحة 87)

المبحث الثاني: توجيه المعنى والدلالة في ضوء القراءات القرآنية:

أولا: مفهوم التوجيه الدلالي:

التوجيه لغة: وجه كلّ شيء مستَقْبَلُه ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: 115] ، والجهة والوِجهةُ: الموضعُ الّذي تتوجّه إليه وتقصدُه، ووجّهَ إليه: أي أرسله، وهذا وجه الرأي: أي هو الرأي نفسه. مادة وَجَه (ابن منضور) والواو والجيم والهاء أصلٌ واحد يدلّ على مقابلة لشيء، وواجهتُ فلانا جعلتُ وجهي تلقاءَ وجهه. (زكريا، 1972، الصفحات 88/6-89) ووجّه الأمرَ وجههُ: يُضرَبُ مثلا للأمر إذا لم يستقم من جهة أن يوجّه له تدبيرا من جهةٍ أخرى. (الحربي، 1996، صفحة 62)

التوجيه اصطلاحا: عرّف علماء القراءات توجيه القراءات عدّة تعريفات، منها:

"الكشف عن وجه كلّ قراءة وعللها، من حيث الفرق بين معانيها، مع بيان أنّ هذه القراءة لا تخرج عن لغة العرب." (هبشان، 2014، صفحة 16)

"نعني بتوجيه القراءة، تعليلها تعليلا لغويا وذكر الحجة اللغوية لكلّ قراءة" (عباس، 1997، صفحة 143/2)

وبناءً على ذلك، فالتوجيه اصطلاحا يدل على معنييْنِ:

1. تحديد المعنى المباشر الّذي يقصد من القراءة، وهو وجه الكلام الظاهر، وبهذا المعنى يكون التوجيه مرادفا للتفسير.

2. بيان الوجه الخفي للكلام ومعناه، والبحث عن مغزى الكلام الّذي يثير إشكالا في الذهن. (هبشان، صفحة 17)

الدلالة لغة: دَلّ فلانٌ إذا هدى، ودلّه على الشيء سدّده إليه. مادة دلل (ابن منضور، 1981) والدال واللام أصلان: أحدهما لإبانة الشيء بأمارة تتعلّمها، والآخر اضطراب في الشيء. فأما الأول فقولهم: دللت فلانا على الطريق. (زكريا، 1972، صفحة 359/2)

الدلالة اصطلاحا: هي كون الشيء بحالة يلزم مع العلم به، العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول. (الجرجاني، 2004، صفحة 91)

ويمكن تعريف التوجيه الدلالي –في إطار هذه الدراسة– بأنه: إبراز الوجوه المحتملة للفظ القرآني في ضوء اختلاف القراءات المتواترة، وبيان ما يترتب على هذا الاختلاف من آثار في المستويات النحوية والبلاغية والصرفية، وما قد يتصل بها من دلالات تفسيرية أو فقهية.

ثانيا: أهمية دراسة التوجيهات الدلالية في ضوء القراءات القرآنية:

إنّ كلَّ علمٍ يتصل بالقرآن الكريم يحظى بمكانةٍ عظيمةٍ لا يحدّها نطاق، فمهما اتسعت دراسات علوم القرآن وتعددت مناهج تناولها، تبقى قابلةً للتجديد والإضافة؛ إذ هو الكتابُ الذي لا يَبلى على كثرة الترداد، ولا يَخبو أثرُه بمرور الزمن. ويُعَدّ علمُ توجيه القراءات من أبرز العلوم التي استأثرت باهتمام الدارسين لكتاب الله تعالى، لما له من صلةٍ وثيقةٍ بعلوم التفسير والفقه واللغة وغيرها. وهو علمٌ تُستجلَى به المعاني، وتُكشف العلل، وتُستنبط الحجج مقرونةً بالأدلّة، كما يُعين على إدراك وجوه الإعجاز القرآني من دقّة نظمه، وإيجاز عباراته، وتفسير آياته بعضِها بعضًا.

ويمكن تخليص أهمية دراسة التوجيهات الدلالية للقراءات فيما يأتي:

1. بيان معاني الآيات المقروءة بأكثر من وجه، بقصد التوضيح والإفهام والتفسير.
2. سعي علماء اللغة خاصة النحو، للتأيُّدِ بالقراءات القرآنية والاحتجاج بها ولها. (الحربي، الصفحات 69-70)
3. الإفادة في استنباط بعض الأحكام الفقهية، والتي تبنى عليها بعض المذاهب.
4. لا يمكن لدارس اللغة أن يدّعيَ إلمامه بها ما لم ينطلق في دراسته من القرآن الكريم، فهو المصدر والحجة الأولى لها.

وهذا ما دفعنا إلى تخصيص هذه الرسالة، لدراسة التوجيهات الدلالية المترتبة على الاختلافات النحوية بين القراءات، فكلّ اختلاف لابدّ له من تأويل، فإنْ لم يكن توجيهه دلاليّا أو فقهيّا، كان إثراء للغة العربيّة، وبيانا لمرونتها واتّساعها.

ثالثا: ضوابط التوجيه الدلالي السليم:

1. يجب أن يبنى التوجيه الدلالي على قراءة مستوفية شروط القراءات القرآنية: صحة السند، وموافقة وجه من وجوه العربية، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا.
2. ينبغي ألّا ترجّح إحدى القراءتين على أخرى ترجيحا يسقط الأخرى. (عباس، 1997، صفحة 225) فالقراءات الثابتة السند والتواتر كلّها قرآن منزّل، وكلها كلام الله تعالى، ولا يجوز المفاضلة بينها أو ردّ إحداها.
3. الاحتجاج بالقراءات لا الاحتجاج لها، فالقراءة هي الحكم على القاعدة النحوية لا العكس. (رباعية، 2015، صفحة 440) فالقاعدة النحوية اجتهاد، يتبع القراءة ولا يحكم عليها.

4. ربط التوجيه بالسياق التي جاءت به الآية، زيادة في الفهم والبيان. (رباعية، 2015، صفحة 441) فلا يمكن توجيه الكلمة وتفسيرها معزولة عن سياقها، لأنّ السياق هو الّذي يمنح الكلام معناه الحقيقيّ.

5. الانطلاق من كون القراءات جميعا تفصّل بعضها بعضا، ولا ينتج من توجيهها الدلاليّ اختلاف في المعنى وإنما تنوع متكامل، فلا تضاد ولا تعارض بين القراءات.

6. لا يمكن عزل دلالات الألفاظ القرآنية عن غايات الشريعة الإسلامية ومقاصدها العقدية والفقهية، فكلّ توجيه لا يتوافق مع الخطاب الشرعيّ مردود.

الفصل الأول

تصنيف الاختلافات النحوية بين القراءات السبع وفق أقسام الكلام

أضفى تنوّع القراءات على النصّ القرآنيّ ثراءً ظاهرًا في أوجه التراكيب والتوجيهات النحوية، مما أتاح للدارسين مجالًا واسعًا لتتبّع الظواهر اللغوية وتحليلها، والكشف عن مدى مرونة النصّ القرآنيّ في احتواء القواعد النحوية واستيعابها، دون الإخلال بجمال الأسلوب أو اكتمال المعنى.

ويُعرَّف علم النحو بأنّه "العلم الّذي يُعنى أول ما يُعنى بالنظر في أواخر الكلم وما يعتريها من إعراب وبناء، كما يعنى بأمور أخرى على جانب كبير من الأهمية، كالذكر والحذف، والتقديم والتأخير، وتفسير بعض التعبيرات، غير أنّه يولي العناية الأولى للإعراب". (السامرائي، 2000، صفحة 5/1)

وقد مثّلت القراءات القرآنية مصدرًا غنيًّا لإبراز هذا الجانب، لما فيها من اختلافات نحوية تمسّ البنية التركيبية للغة. وكانت هذه الاختلافات على حالتين: "إحداهما لا تعلّق لها بالتفسير بحال، ومنها تعدد وجوه الإعراب، الّذي لا علاقة له بالتفسير؛ لعدم تأثيره في اختلاف معاني الآي، غيرَ أنّ له أهمية في بيان سعة وجوه الإعراب في العربية. وأما الحالة الثانية، فهي اختلاف القراءة المتعلق في التفسير؛ لأنّ ثبوت أحد اللفظين في قراءة قد يبين المراد من نظيره في قراءة أخرى، أو يثير معنى غيره. ينظر (عاشور، 1948، الصفحات 55-51/1)

وانطلاقًا من هذه الأهمية، يُعنى هذا الفصل برصد الاختلافات النحوية بين القراءات السبع وتصنيفها تصنيفًا وصفيًّا وفق أقسام الكلام، والظواهر النحوية التي وقعت فيها، كالإعراب، والبناء، والتقديم والتأخير، والبناء للمعلوم أو المجهول، وغيرها، وذلك دون الخوض في التوجيهات الدلالية المترتبة على هذه الظواهر.

وقد اعتمدت الباحثة في هذا التصنيف على ما قرّره أئمّة القراءات، بالرجوع إلى المصادر المعتمدة، مثل: السبعة في القراءات لابن مجاهد، والدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للحلبي، والتفسير المحيط للأندلسي، مع ربط كل مثال بالظاهرة النحوية التي يندرج تحتها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض الأمثلة تتداخل فيها الظواهر النحوية، كما في التحوّل من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، إذ يؤدي ذلك إلى تغيّر في الموقع الإعرابي للاسم التابع للفعل؛ لذا التزمت الباحثة بإدراج كلّ مثال في المبحث الّذي تتبع له الكلمة الحاصل فيها الاختلاف، مع التنبيه إلى ما قد يطرأ من تداخل أو اتصال بظواهر أخرى.

ويُعدّ هذا الفصل تمهيدًا مهمًّا للفصل التالي، حيث يُتناول فيه ما أدّت إليه بعض هذه الظواهر النحوية من توجيهات دلالية، بما يسهم في تقديم رؤية تكاملية بين البنية النحوية والمعنى القرآني.

المبحث الأول: الاختلاف في الأفعال.

أولا: المبني للمعلوم والمبني للمجهول.

يُعدّ البناء للمعلوم والمجهول – أو ما يُعرف أيضًا بالبناء للفاعل والبناء للمفعول – من أبرز الظواهر النحوية التي تنوّعت فيها القراءات السبع، وذلك من خلال الاختلاف في إسناد الفعل: فإما أن يُسند إلى فاعل مذكور صراحةً، أو يُحذف الفاعل ويُبنَى الفعل للمجهول، بحسب اختيار القراءة، مما يُنتج بنية نحوية مغايرة في التركيب.

وتكثر أمثلة هذه الظاهرة في القرآن الكريم، لا سيّما في المواضع التي يكون فيها الفاعل هو الله تعالى؛ إذ تبني بعض القراءات الفعل للمعلوم مع التصريح بالفاعل، بينما يُبنى في قراءات أخرى للمجهول، ويترتب على هذا التغيير أثر نحوي واضح يتمثل في اختلاف الموقع الإعرابي للاسم التالي للفعل، بين كونه مفعولًا به في البناء للمعلوم، أو نائب فاعل في البناء للمجهول.

وستتناول الباحثة في هذا المبحث عددًا من الأمثلة المختارة التي وردت فيها هذه الظاهرة، مبيّنةً قراءة كلٍّ من القراء السبعة، مع توضيح الإسناد النحوي في كل قراءة، ومراعية تنويع الأمثلة من حيث تركيب الجملة، ونوع الفاعل، والأثر النحوي الظاهر، مع التنبيه إلى المواضع التي يظهر فيها الفرق الإعرابي بوضوح؛ بهدف تغطية مختلف أنماط هذه الظاهرة، والتي تمثلت في 77 موضعا، دون الخوض في التوجيهات الدلالية المرتبطة بها، إذ سيُخصّص لها فصل لاحق من هذه الدراسة.

المثال الأول: ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ۘ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿١٨١﴾ ﴾ [آل عمران: 181]

قرأ حمزة (سيُكتَبُ)، و(قتلُهم)، (ويقولُ). والباقون (سنكتبُ)، و (قتلَهم)، و (نقولُ) بالنون. (مجاهد، صفحة 221)

في القراءة الأولى، الفعل (يُكتب) مبني للمجهول، ومسند إلى نائب الفاعل (ما)، وعليه عُطفت (قتلُ) فرفعت، أما في القراءة الثانية (نكتب) الفعل مبني للمعلوم، ومسند إلى فاعل مستتر عائد على لفظ الجلالة (الله)، ونون للتعظيم، فصارت (ما) في هذه القراءة مفعولا به وعليه عُطفت (قتلَ) فنصبت.

المثال الثاني: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾ ﴾ [النساء: 10]

قرأ ابن عامر وعاصم برواية شعبة (سيُصلَوْنَ). والباقون (سيَصلونَ). (مجاهد، صفحة 227)

في القراءة الأولى، الفعل (سيُصلَون) مبني للمجهول، مسند إلى الواو وهي نائب فاعل عائد على (الّذين يأكلون أموال اليتامى ظلما)، و(سعيرا) مفعول به ثان. أما قراءة الجمهور فالواو فيها فاعل، و (سعيرا) مفعول به.

المثال الثالث: ﴿ قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ۝١٥ مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٖ فَقَدْ رَحِمَهُۥۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْمُبِينُ ۝١٦ ﴾ [الأنعام: 15 – 16] قرأ حمزة والكسائي وعاصم برواية شعبة (يَصْرِفْ)، والباقون (يُصرَف). (مجاهد، صفحة 254)

في القراءة الأولى، (يَصرفْ) مبني للمعلوم، فاعله مستتر تقديره (هو) العائدة على (ربّ). أما في القراءة الثانية، (يُصرَف) مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) العائد على (مَنْ).

المثال الرابع: ﴿ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّۚ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٨٨ ﴾ [الأنبياء: 88]

قرأ شعبة عن عاصم وبعض من روى عن أبي عمرو (نُجّي المؤمنين). والباقون: (نُۢجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ) (مجاهد، صفحة 340)

قراءة الجمهور واضحة، الفعل فيها مبني للمعلوم، والفاعل مستتر دالّ على ربّ العزة، و (المؤمنين) مفعول به. أما القراءة الأولى ففي توجيهها عدة آراء، نذكر منها رأيين، الأول: أن يكون الفعل مبنيا للمجهول، وإنما سكنّت لامه تخفيفا، وأسند هذا الفعل إلى ضمير المصدر مع وجود المفعول الصريح. ينظر (الحلبي، صفحة 193/8) وهذا رأي ضعيف، قال الزمخشري: "وليس الفعل مبنيا للمجهول؛ لأن (المؤمنين) منصوبة، وأمّا من جعلها مفعولا به لمصدر محذوف، فهذا تأويل فيه تعسّف." (الزمخشري، صفحة 685).

أما الرأي الثاني: الفعل مبني للمعلوم ومن قرأ بتشديد الجيم فعلى إدغام النون الثانية في الجيم، على قراءة من يُدغم. ينظر (عاشور، صفحة 134/17).

المثال الخامس: ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ۝٣٦ رِجَالٞ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٞ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمٗا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [النور:36 – 37] قرأ ابن عامر وشعبة عن عاصم: (يسبَّحُ). والباقون: (يسبّحُ). (مجاهد، صفحة 456)

في القراءة الأولى، الفعل (يُسبَّح) مبني للمجهول، ونائب الفاعل أحد المجرورات الثلاث (له، فيها، بالغدوّ)، والأَولى فيها بذلك الأول؛ لاحتياج العامل إلى مرفوعه، والّذي يليه أولى. ورجال على هذه القراءة مرفوع على وجهين، بإسناده إلى فعل مقدر (يسبحه رجالٌ)، أو هي خبر لمبتدأ محذوف. ينظر (الحلبي، صفحة 410/8) أما قراءة الجمهور، فالفعل فيها مبني للمعلوم فاعله (رجالٌ).

المثال السادس: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًا أَشَهِدُواْ خَلۡقَهُمۡۚ سَتُكۡتَبُ شَهَٰدَتُهُمۡ وَيُسۡـَٔلُونَ ١٩ ﴾ [الزخرف: 19]

قرأ نافع: (أَوُشْهِدوا خَلْقَهم)، والباقون: (أشَهِدوا). (مجاهد، صفحة 585)

أدخل نافع همزة التوبيخ على (أُشهِدوا) فعلا رباعيا مبنيا للمفعول، فسهّل الهمزة الثانية (الحلبي، صفحة 578/9)، وعليه فالفعل مسند إلى نائب الفاعل (الواو). أما الجمهور فقرؤوا على بناء الفعل للمعلوم، مسندا إلى الفاعل (الواو).

يتّضح مما سبق أنَّ ظاهرة البناء للمعلوم والمجهول تُعدّ ملمحًا نحويًّا بارزًا في القراءات السبع، يظهر أثرها في تغيّر البنية التركيبية للجملة دون أن يؤثّر بالضرورة في دلالة النص، وهو ما يبرز استقلال النظام النحوي أحيانًا عن التوجيه المعنوي.

وقد بيّنت الأمثلة المعروضة أن بعض مواضع هذا الاختلاف يُظهر أثرًا نحويًا واضحًا من حيث تغيّر الموقع الإعرابي للاسم التابع للفعل، في حين لا يظهر هذا الأثر في مواضع أخرى، مما يجعل من كل مثال وحدة نحوية مستقلة ينبغي النظر إليها في ضوء سياقها وقراءتها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ عدد مواضع الاختلاف بين البناءينِ في هذه الظاهرة – غير المذكورة في هذا المبحث – بلغ (71) موضعًا، منها (23) موضعًا ترتّب عليه توجيه دلالي، و(45) موضعًا لم يظهر له أثر معنوي بيّن.

ويمهّد هذا الرصد التفصيلي لما سيُعرض في الفصل اللاحق من تحليل دلاليّ لما ترتّب على هذا التنويع النحوي من أبعاد بلاغية وسياقية تثري المعنى القرآني، وتُبرز اتساع طاقته التعبيرية.

ثانيا: الاختلاف في أزمنة الأفعال.

أ. التبادل بين الماضي والأمر (وذلك في ستة مواضع يُذكر منها مثال مختار)

المثال: ﴿ أَوۡ يَكُونَ لَكَ بَيۡتٞ مِّن زُخۡرُفٍ أَوۡ تَرۡقَىٰ فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤۡمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيۡنَا كِتَٰبٗا نَّقۡرَؤُهُۥۗ قُلۡ سُبۡحَانَ رَبِّي هَلۡ كُنتُ إِلَّا بَشَرٗا رَّسُولٗا ٩٣ ﴾ [الإسراء: 93]

قرأ ابن كثير، وابن عامر: (قال) والباقون (قل). (مجاهد، صفحة 385)

في القراءة الأولى، (قال) الفاعل مستتر تقديره (هو)، وفي الثانية تقديره (أنت)، وفي الحالين الضمير عائد على النبي –صلى الله عليه وسلم–.[1]

ب. التبادل بين المضارع والأمر. (وذلك في أربعة مواضع يُذكر منها مثال مختار)

المثال: ﴿ هَٰرُونَ أَخِي ٣٠ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي ٣١ وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي ٣٢ ﴾ [طه: 30 – 32]

قرأ ابن عامر (أَشدُدْ وأُشركْه)، والباقون (أُشدُدْ وأَشركْه). (مجاهد، صفحة 418) أما القراءة الأولى، قراءة المضارعة، فجُزِم الفعل المضارع لقوعه جوابا للأمر (الطلب)، أما القراءة الثانية، قراءة الأمر، فأسلوب دعاء، منقطع عن العطف على ما تقدم. ينظر (الحلبي، صفحة 32/8)[2]

جـ.التبادل بين الماضي والمضارع. (وذلك في أربعة مواضع يُذكر منها مثال مختار)

مثال: ﴿ فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٧ ﴾ [السجدة: 17]

[1] يشبه هذا المثال الآيات: (4+112) من سورة الأنبياء، (24) من سورة الزخرف، (110) من سورة يوسف، (46) من سورة غافر

[2] يشبه هذ المثال الآيات: (114) من سورة المؤمنون، (125 + 259) من سورة البقرة.

قرأ حمزة: (أُخفيْ) والباقون: (أُخفيَ). (مجاهد، صفحة 516) في القراءة الأولى، الفعل مضارع مسند إلى ياء المتكلم العائدة على ربّ العزة، وفي القراءة الثانية الفعل ماضٍ مبني للمفعول. (الحلبي، صفحة 87/8)[1]

ثالثا: الاختلاف في صيغِ الأفعال وحركاتها. (وذلك في ثمانية وأربعين موضعا)

يُعَدّ اختلاف القراء في صيغ الأفعال وحركاتها من أبرز الاختلافات النحوية بين القراءات السبع، لما له من أثر في تحديد المعنى وتوجيهه. ويظهر هذا الاختلاف بوضوح في الفعل المضارع، الّذي تتأثر حركته بعوامل نحوية متقدمة عليه، مما يجعل دراسته مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بما يسبقه أو يلحقه من تراكيب. وفي هذا تداخل لا بدّ منه مع المبحث اللاحق وهو مبحث الاختلاف في الحروف، فالفعل المضارع معربٌ يتأثر بما يسبقه من عوامل، وكذلك يظهر في الفعلين الماضي والأمر الّلذين تتغير علامة بنائهما بتغير ما اتصل بهما وفي هذا تداخل لا بدّ منه مع المبحث الّذي يدرس اختلاف الفاعل، فالجملة العربية ذات تركيب إعرابيّ متحدّ متكامل، إذ لا يمكن دراسة كلمة في الجملة بمعزل عمّا قبلها وبعدها، وما الإعراب إلا إبانة للموقع الّذي بدوره يبيّن المعنى.

1. الفعل المضارع

يورد في هذا النطاق أمثلة مختارة مما ظهر اختلاف القراءة فيه بحركة الفعل المضارع، وهذه الظاهرة متكررة بكثرة بين القراءات السبعة.

المثال الأول: ﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ ٢١٤﴾ [البقرة: 214]

قرأ نافع (يقولُ) بضمّ اللام، والباقون (يقولَ) بفتحها. (مجاهد، صفحة 214)

[1] يشبه هذا المثال الآيات: (185+186) من سورة البقرة، و (35) من سورة النور.

في القراءة الأولى، (يقولُ) مضارع مرفوع. لإهمال أداة النصب المقدرة بعد حتّى. على اعتبار الفعل المضارع بعد حتّى فعلا يدل على حال، فيكون حالا حين الإخبار، أو حالا مضت. أما في القراءة الثانية، فـ(يقولَ) مضارع منصوب بحرف النصب المضمر بعد حتى. والتقدير (إلى أن يقولَ)، أو (كي يقولَ)، والأُولى أوَلى. ينظر (الأندلسي، صفحة 849)

المثال الثاني: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ٧١ ﴾ [المائدة: 71]

قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي (تكونُ) بضم النون، والباقون (تكونَ). (مجاهد، صفحة 247)

في القراءة الأولى، (أنْ) المخففة من الثقيلة، عاملة لأنها سبقت بالفعل (حسبَ) واسمها ضمير الشأن محذوف، و (لا): حرف نفي. و (تكونُ) تامة فاعلة (فتنة)، والجملة الفعلية (تكونُ فتنةٌ) في محل رفع خبر (أنْ)، و(أن) وصلتها سدّت مسدّ مفعولي حسب. وفي القراءة الثانية، أنْ: حرف مصدري، و(تكونَ) تامة منصوبة بأنْ. والمصدر المؤول من (أن) والفعل سدّ مسدّ مفعولي حسبَ.

المثال الثالث: ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا ٤٤ ﴾ [الإسراء: 44]

قرأ: ابن كثير، ونافع، ابن عامر، وشعبة عن عاصم: (يسبح)، والباقون (تسبّح). (مجاهد، صفحة 381)

جاز التذكير والتأنيث، لأنّ التأنيث مجازي، ولوجود الفاصل أيضا. (الحلبي، صفحة 362/7)

المثال الرابع: ﴿ وَشَجَرَةٗ تَخۡرُجُ مِن طُورِ سَيۡنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ وَصِبۡغٖ لِّلۡأٓكِلِينَ ٢٠ ﴾ [المؤمنون: 20]

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو:(تُنبِتُ)، والباقون: (تَنبُتُ). (مجاهد، صفحة 445) في القراءة الثاني، (تَنبُتُ) الفاعل مستتر (هي) العائد على شجرة، (بالدهن) في محل نصب حال، والتقدير: تَنبُتُ ومعها الدهنُ. وفي

القراءة الأولى، (تُنبِتُ) فـ(الدهن) مفعول به، والباء زائدة، أو المفعول به محذوف و (بالدهن) حال، والتقدير: تنبتُ جناها ومعها الدهن. (الأندلسي، صفحة 3220).

المثال الخامس: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخۡشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقۡهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ ٥٢ ﴾ [النور: 52]

قرأ أبو عمرو وابن عامر: (يتَّقِهْ)، واختلف في حفص عن عاصم: (يتقِهْ) و(يتّقْهِ)، والباقون: (يتقِهِ). (مجاهد، صفحة 457) مجزوم بحذف حرف العلة في كل الحالات، فإذا سكّنت القاف على نية الجزم حركت الهاء.

المثال السادس: ﴿ يَوۡمَ يَجۡمَعُكُمۡ لِيَوۡمِ ٱلۡجَمۡعِۖ ذَٰلِكَ يَوۡمُ ٱلتَّغَابُنِۗ ٩ ﴾ [التغابن: 9]

قرأ أبو عمرو: (يجمعْكم) ساكنة، وروي عنه أنه كان يشمها شيئا من الضم، والباقون (يجمعُكم) (مجاهد، صفحة 638). في القراءة الأولى، جاءت السكون تخلصا من توالي الأمثال، وفي القراءة الثانية، رفع الفعل على المحل الإعرابي. (الخطيب، صفحة 488/9)[1]

المثال السابع: ﴿ لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ ١٩ ﴾ [الانشقاق: 19]

قرأ ابن كثير، وحمزة، والكسائي: (لتركبَنَّ)، والباقون: (لتركبُنَّ). (مجاهد، صفحة 677).

في القراءة الأولى، بني الفعل على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والفاعل (أنت) العائدة على الإنسان المخاطب بداية الآيات. وفي القراءة الثانية رفع الفعل بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والفاعل والواو المحذوفة الدالة على جنس البشر. ينظر (الأندلسي، صفحة 4271)

المثال الثامن: ﴿ قَالَ فَإِنِ ٱتَّبَعۡتَنِي فَلَا تَسۡـَٔلۡنِي عَن شَيۡءٍ حَتَّىٰٓ أُحۡدِثَ لَكَ مِنۡهُ ذِكۡرٗا ٧٠ ﴾ [الكهف: 70]

قرأ نافع (تسألَنّي)، وقرأ ابن عامر (تسألَنِّ)، والباقون (تسألْني). (مجاهد، صفحة 394)

[1] ومثلها الآية (9) من سورة الإنسان.

في القراءة الأولى والثانية، (لا تسألنّي)، (تسألَنِّ) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التأكيد، و(الياء) مفعول به. أما في القراءة الثالثة، (تسألْني) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، النون: وقاية، و(الياء) مفعول به. (دياب، صفحة 301)[1]

المثال التاسع: ﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٠ ﴾ [المنافقون: 10]

قرأ أبو عمرو: (أكونَ)، والباقون (أكن). (مجاهد، صفحة 637)

في القراءة الأولى، (أصدّقَ) منصوب بفاء السببية في جواب الطلب. و(أكونَ) منصوب معطوف. وفي القراءة الثانية، (أصدقَ) معطوف على أخرتني التي هي في محل جزم فعل الشرط، و (أكنْ) معطوف على محل أصّدق. (درويش، صفحة 532/7).[2]

وقد بلغ عدد الاختلاف في صيغ وضبط الفعل المضارع بين القراءات السبع (30) اختلافا غير المذكورة أو المشار إليها آنفا، (23) مما لم يؤدِّ إلى اختلاف دلالي جلي،[3] و (7) أدّت إلى اختلاف في التوجيه الدلاليّ.[4]

2. الفعل الماضي: فيما يلي أمثلة مختارة

المثال الأول: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٖ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنٗا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّاۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيۡهَا زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزۡقٗاۖ قَالَ يَٰمَرۡيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَاۖ قَالَتۡ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيۡرِ حِسَابٖ ﴾ [آل عمران: 37]

[1] ومن الأفعال المضارعة التي اختلف إعرابها لثبوت وحذف نون الوقاية: (46) من سورة هود، (81) من سورة النمل، (64) من سورة الزمر.

[2] يتبع هذا الباب الآية (27) من سورة الأنعام، تناقش في الفصل اللاحق.

[3] وهي الآيات: (245+284) من سورة البقرة، (80+120) من سورة آل عمران، (53+54) من سورة المائدة، (46) من سورة هود، (70) من سورة الكهف، (69) من سورة مريم، (10+112) من سورة طه، (10+60) من سورة الفرقان، (34) من سورة القصص، (6+60) من سورة لقمان، (37) من سورة غافر، (35+51) من سورة الشورى، (11) من سورة الحديد، (9) من سورة التغابن، (4) من سورة عبس، (19) من سورة الإنشقاق.

[4] وهي الآيات: (233+271+282) من سورة البقرة، (27+119) من سورة الأنعام، (12) من سورة يوسف، (106) من الصافات.

قرأ عاصم، وحمزة، والكسائي(كفَّلَها)، والباقون (كفَلَها) بتخفيف الفاء. (مجاهد، الصفحات 204–205) مع أنّ هذا الاختلاف صرفيّ، إلا أنّه أدى بالضرورة إلى اختلاف نحوي، متعلق بالضمير المتصل بالفعل، ففي القراءة الأولى، الفعل متعدٍ لمفعولين: (ها) العائد على مريم، وزكريا، والفاعل ربّ العزة. وأما قراءة التخفيف فمتعد لمفعول واحد (ها)، والفاعل زكريا.

المثال الثاني: ﴿ وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴾ [ص: 24]

قرأ بعض من روى عن أبي عمرو: (فتّناه)، والباقون (فتنّاه). (مجاهد، صفحة 553) في القراءة الأولى، بني الفعل على الفتح، وفاعله (الألف) العائدة على الملكينِ، وفي القراءة الثانية، بنيَ الفعل على السكون وفاعله (نا) العائدة على ربّ العزة.[1]

3. فعل الأمر

مَوضِعُه: ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٢٨﴾ ﴾ [البقرة: 128]

قرأ ابن كثير (أرْنا) بتسكين الراء، والباقون بالكسر. (مجاهد، صفحة 170). في القراءتين أرْ / أرِ: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة. والحركة فيها ليست للإعراب، وإنّما سكّنتْ تشبيها للمنفصل بالمتصل. (الأندلسي، 1993، صفحة 561) أي أنّه إما أن تكون حركة الهمزة في (أرْءِنا) نقلت إلى الراء فكسرت، أو أنّ حركة الراء بقيت ساكنة على أصلها.

[1] ومن أمثلة ذلك في الفعل الماضي أيضا ما ورد في الآيات: (36) من سورة آل عمران، (63) من سورة الأنعام، (176) من سورة الشعراء، (21) من سورة الطور.

رابعا: ظاهرة "كان" وأخواتها في القراءات السبع، تنوع البنية والسياق النحوي

تُعدّ "كان" وأخواتها من الأدوات النحوية ذات أثر في بناء الجملة العربية، إذ تؤدي وظيفة إسنادية تربط بين المبتدأ والخبر، وتكون غالبا ناقصة فتنصب الخبر وترفع الاسم، وقد تأتي تامة تكتفي برفع الفاعل دون حاجة إلى خبر.

وقد أظهر تنوّع القراءات السبع في بعض مواضعها صورًا متعددة من هذا الفعل، تمثّلت في التبديل بين التمام والنقص، أو في اختلاف ترتيب الاسم والخبر، مما انعكس على البنية النحوية للجملة، دون أن يُحدِث غالبًا تغييرًا دلاليًا ظاهرًا.

وسيتناول هذا المطلب هذه الظاهرة من خلال ثلاث نواحٍ:

1. الاختلاف في نوع "كان" تامة أو ناقصة. (وذلك في ستة مواضع تُذكرُ منها أمثلة مختارة)

ويعالج اختلاف القراء في نوع "كان" ناقصة أو تامة، وما ينتج عنه من تغير في عدد عناصر الجملة أو ترتيبها.

المثال الأول: ﴿ وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَـٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ ﴾ [البقرة: 282]

قرأ عاصم (تجارةً حاضرةً)، والباقون (تجارةٌ حاضرةٌ). (مجاهد، 1972، صفحة 194)

في القراءة الأولى، (تجارةً) خبر كان. و (حاضرةً) صفة لتجارة، على اعتبار كان ناقصة واسمها مستتر.

وفي القراءة الثانية توجيهان، الأول: (تجارةٌ) فاعل، حاضرةٌ: صفة، على اعتبار كان تامة. وعلى هذا الرأي تكون الجملة الفعلية (تديرونها بينكم) في محل صفة ثانية لتجارة. والثاني: (تجارةٌ) اسم لكان الناقصة، و

(حاضرةٌ): صفة، وعلى هذا الرأي تكون الجملة الفعلية (تديرونها بينكم) خبر كان. ينظر (الأندلسي، صفحة 1069)[1]

المثال الثاني: ﴿ وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٞ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِنَاۖ وَإِن يَكُن مَّيۡتَةٗ فَهُمۡ فِيهِ شُرَكَآءُۚ سَيَجۡزِيهِمۡ وَصۡفَهُمۡۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٞ ١٣٩ ﴾ [الأنعام: 139]

قرأ ابن كثير وابن عامر (ميتَةٌ)، والباقون (ميتةً)، واختُلِفَ في الياء والتاء في (يكن). (مجاهد، صفحة 270)

في القراءة الأولى (ميتةٌ): فاعل مرفوع، على اعتبار كان تامة. وأجازَ الأخفش أن تكونَ اسمَ كان، والخبر محذوف تقديره (في بطونها). (الأندلسي، صفحة 235/3). أما في القراءة الثانية، فـ(ميتةً) خبر كان، واسمها مستتر تقدير (هو) أو (هي) حسب قراءة (يكن) بالياء أو بالتاء.[2]

المثال الثالث: ﴿ أَوَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ ءَايَةً أَن يَعۡلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ١٩٧ ﴾ [الشعراء: 197]

قرأ ابن عامر: (أو لم تكن لهم ءايةٌ)، والباقون: (أو لم يكن لهم ءايةً). (مجاهد، صفحة 473)

في القراءة الأولى إمّا أن تكون (تكن) تامة وإمّا أن تكون ناقصة، فإن كانت تامة فـ (آيةٌ) فاعلها، و(لهم) متعلقة بها، وإن كانت ناقصة ففيها أربعة أوجه، الأول: أن يكون اسمها ضمير الشأن مضمرا، و(آيةٌ أن يعلمه) جملة اسمية قدّم فيها الخبر، في محل خبر (تكن)، والثاني: أن يكون اسمها ضمير الشأن، و(آيةٌ لهم) الجملة الاسمية في محل خبر (تكن)، و(أن يعلمه) بدل من آية أو خبر لمبتدأ محذوف، والثالث: أن تكون (لهم) خبر (تكن) مقدّما، و(آيةٌ) اسمها، و(أن يعلمه) بدل أو خبر لمبتدأ مضمر، والرابع: أن تكون (آيةٌ) اسمها، و(أن يعلمه) خبرها. أما قراءة الجمهور فواضحة، فـ(آيةً) خبر (تكن) مقدم، و (أن يعلمه) اسمها مؤخر، ولهم متعلق ب (آية). (الحلبي، الصفحات 8 / 552–553)

[1] تشبه هذا المثال الآية (29) من سورة النساء

[2] تشبه هذا المثال الآية: (145) من سورة الأنعام.

المثال الثالث: ﴿ يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ فَتَكُن فِي صَخۡرَةٍ أَوۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَأۡتِ بِهَا ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٞ ١٦ ﴾ [لقمان: 16]

قرأ نافع: (مثقالُ)، والباقون: (مثقالَ). (مجاهد، صفحة 513) في القراءة الأولى، كان تامة، و (مثقالُ) فاعلها، ولحقت فعله تاء التأنيث؛ لأنه أضيف إلى مؤنث، فالمعنى: تكُ زنةُ حبة. أمّا قراءة الجمهور، فتنصب (مثقالَ) على أنها خبر كان، واسمها مستتر تقديره (هي) أي التي سألت عنها. ينظر (الأندلسي، 1993، صفحة 182/7)

2. تقديم وتأخر اسم "كان وأخواتها" وخبرها. (وذلك في ثلاثة مواضع)

فيما يلي المواضع التي تغير فيها موقع الاسم والخبر، وتأثير ذلك في تركيب الجملة.

الموضع الأول: ﴿ ۞ لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ ....﴾ [البقرة: 177]

قرأ حمزة وحفص (البرَّ)، والباقون (البرُّ). (مجاهد، صفحة 175) في القراءة الأولى، البرَّ: خبر ليس متقدم، والمصدر المؤول بعدها في محل رفع الاسم، ورجّحت هذه القراءة بأنّ المصدر المؤول أعرف من المحلّى بالألف واللام؛ لأنه يشبه الضمير من حيث إنه لا يوصف ولا يوصف به. وفي القراءة الثانية، (البرُّ) اسم ليس والمصدر المؤول بعدها في محل نصب الخبر. ورجّحت هذه القراءة من حيث أن الفعل ولي مرفوعَه قبل منصوبه. (الحلبي، الصفحات 244/2-245)

الموضع الثاني: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمۡ عِندَ ٱلۡبَيۡتِ إِلَّا مُكَآءٗ وَتَصۡدِيَةٗۚ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ٣٥ ﴾ [الأنفال: 35]

قرأ عاصم برواية شعبة (صلاتَهم) (مكاءٌ وتصديةٌ)، وقرأ الباقون (صلاتُهم) (مكاءً وتصديةً).

في القراءة الأولى، (صلاةَ) خبر كان، و (مكاءٌ): اسمها، وتصديةٌ معطوف مرفوع. وتخريجُ هذا القراءة أنّ (المكاء والتصدية) اسم جنس؛ واسم الجنس تعريفه وتذكيره واحد. (الأندلسي، 1993، صفحة 2284) في القراءة الثانية، (صلاةُ): اسم كان، و(مكاءً) خبرها، و(تصديةً) معطوف منصوب.

الموضع الثالث: ﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ بِهَا يَسۡتَهۡزِءُونَ ١٠﴾ [الروم: 10]

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وشعبة عن عاصم: (ثمّ كان عاقبةُ...)، والباقون: (ثمّ كان عاقبةَ...). (مجاهد، صفحة 506)

في القراءة الأولى، (عاقبةُ) اسم كان، وخبرها إما (السوأى) أي: الفعلة السوأى، أو (أن كذّبوا) أي: كان آخر أمرهم التكذيب، وعليه تكون (السوأى) مفعولا مطلقا لـ (أساؤوا) أو نعتا لمفعول محذوف، وقد يكون خبر (كان) محذوفا للإبهام، وفي القراءة الثانية، فالاسم (أن كذّبوا) والخبر (السوأى). ينظر (الحلبي، صفحة 34/9)

تكشف هذه الدراسة لظاهرة "كان وأخواتها" في القراءات السبع عن تنوّعٍ تركيبيٍّ يُبرز مرونة النظام النحوي في استيعاب صور متعددة للفعل وموقعه في الجملة، ما يعكس قدرة القراءات على توليد تراكيب نحوية متباينة ضمن السياق الواحد. ويسهم هذا الرصد في تعزيز فهم العلاقة بين البنية النحوية والمعنى، ممهّدًا الطريق للوقوف على الأبعاد الدلالية المترتبة على هذه الاختلافات، والتي ستُتناول في الفصول اللاحقة من الدراسة.

المبحث الثاني: الاختلاف في الحروف

تحتلّ الحروف موقعًا محوريًّا في بنية الجملة العربية، فهي أدوات الربط بين أجزائها، والعناصر الموجهة للعلاقات النحوية والمعاني الدقيقة. ويكتسب هذا الدور أهمية مضاعفة عند دراسة القراءات القرآنية، إذ يكشف الاختلاف في الحروف بين القرّاء عن تنوّع في التراكيب والأساليب، مما ينعكس على الإعراب والوظيفة النحوية، وقد يمتد أثره إلى مستويات دلالية وبلاغية أعمق.

ويندرج هذا الفصل في إطار الدراسة النحوية البحتة، إذ يسلّط الضوء على صور الاختلافات في الحروف بين القراءات السبع، من خلال تصنيفها إلى أبواب رئيسة تشمل: التبادل بين الحروف المختلفة أو بين صيغ الحرف الواحد، والتغيّر في الحركات المصاحبة للحروف، ودخول بعض الصيغ الزائدة أو حذفها، فضلًا عن الظواهر الجزئية مثل التبادل بين حروف العطف، أو اختلاف أدوات النفي، أو التحوّل بين أدوات الاستفهام وغيرها. ويتيح هذا التصنيف عرضًا منظّمًا للظواهر النحوية، يمهّد لمناقشة أبعادها في الفصول اللاحقة.

أولا: الاختلاف في "أنّ" و "إنّ" الثقيلة والمخففة.

1. التبادل بين "إنّ" و"أنّ" (وذلك في ثمانية مواضع تُذكر منها أمثلة مختارة)

المثال الأول: ﴿ وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلۡ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ أَنَّهُۥ مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٥٤ ﴾ [الأنعام: 54]

قرأ نافع (أنّه من... فإنّه غفور)، وقرأ عاصم وابن عامر (أنّه من... فأنّه غفور)، والباقون (إنّه من... فإنّه غفور). (مجاهد، صفحة 258)

في قراءة الجمهور، "إنّه مَنْ عمِلَ" كسرت الهمزة على الاستئناف، وهي جملة مفسرة للرحمة، و "فإنّه غفور رحيم" الجملة من إنّ وصلتها في محل جزم جواب الشرط (مَن). أما في القراءة الثانية، فجملة "فأنّه غفور رحيم" في محل جزم جواب الشرط (مَن)، وفي قراءة نافع، "أنّه من عمل" في محل نصب بدل من (الرحمةَ)،

و"فأنّه غفورٌ رحيم" في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير (فأمرُ اللهِ أنّه غفور رحيم). (الأندلسي، 1993، صفحة 1942)

المثال الثاني: " ﴿وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتۡبَعَهُمۡ فِرۡعَوۡنُ وَجُنُودُهُۥ بَغۡيٗا وَعَدۡوًاۚ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴾ [يونس: 90]

قرأ حمزة والكسائي (إنّه)، والباقون (أنّه). (مجاهد، صفحة 330)

في قراءة الجمهور، تكون (إنّ) وصلتها في محل نصب مفعول به ل (آمنت) التي بمعنى (صدقت)، أو في محل جر بحرف جر محذوف (بأنّه)، أما قراءة حمزة والكسائي ففيها وجهان، الأول: أن تكون استئناف إخبار، والثاني: أن تكون محكية إما ب (قال) إذا كانت بدلا من (آمنت) وهذا جائز لكون معنى الجملة الاسمية موافق لمعنى الجملة الفعلية، وإما بقول مضمر، أي: قال إنّه، أو ب (آمنت) المتضمنة معنى قال. (الحلبي، صفحة 264/6) يقول الزمخشري: "كرر المخذول القول ثلاث مرات بثلاث عبارات، حرصا على القبول، ثم لم يقبل منه لأنه أخطأ وقته". (الزمخشري، صفحة 472)

المثال الثالث: ﴿ إِنِّي جَزَيۡتُهُمُ ٱلۡيَوۡمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ أَنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ ١١١ ﴾ [المؤمنون: 111]

قرأ حمزة والكسائي: (إنّهم)، والباقون: (أنّهم). (مجاهد، 1972، صفحة 448)

في القراءة الأولى، كسرت همزة (إنّهم) على الاستئناف، والمفعول الثاني لـ(جزيتهم) تقديره (الجنة...)، وفي القراءة الثانية (أنّ) واسمها وخبرها في محل نصب مفعول به ثان لـ (جزيتهم)، أو في محل جر بلام التعليل، والمفعول الثاني محذوف. (الأندلسي، صفحة 390/6).[1]

[1] ويتبع التبادل بين (أنّ وإنّ) الآيات: (202) من سورة آل عمران، و (109) من سورة الأنعام، و (51) من سورة النمل.

كشفت الدراسة في هذا المطلب عن اتساع ظاهرة التبادل بين "إنّ" و"أنّ" في القراءات السبع، إذ وردت في ستة وعشرين موضعًا، تنوّعت فيها التوجيهات النحوية والسياقية. وقد دلّ هذا التنوّع على مرونة النظام النحوي في توظيف أدوات التوكيد، واستيعابه لقراءات متعددة دون أن يؤدي ذلك – في معظم المواضع–إلى تغير دلالي جوهري في المعنى.

واتّضح من خلال الأمثلة المدروسة أن جملة "إنّ" كثيرًا ما تأتي في موقع استئناف بياني أو تفسيري، بينما جاءت "أنّ" في مواقع نحوية أكثر تنوعًا، كأن تكون مفعولًا به، أو خبرًا، أو بدلًا، أو مجرورة بحرف جر مقدّر.

وبيّن التحليل أن سبعة عشر موضعًا من مواضع التبادل لم يترتب عليها تغيير دلالي بيّن –ذُكِرت منها بعض الأمثلة– مما يشير إلى تساوق القراءات عند مستوى المعنى، وإن اختلفت في البنية التركيبية. في حين أنّ تسعة مواضع ظهرت فيها فروق دلالية واضحة، ستُتناول في الفصل اللاحق، ضمن معالجة الأثر المعنوي لاختلافات القراءات.

تدل هذه النتائج على أن اختلاف أدوات التوكيد بين "إنّ" و"أنّ"، وإن بُنيَ على فروق تركيبية دقيقة، إلّا أنَ أثره المعنوي لا يظهر دائمًا، مما يعكس التداخل بين البنية والدلالة، ويُبرز أهمية السياق في توجيه المعنى النهائي للنص القرآني.

2. التخفيف من "إنّ" الثقيلة (وذلك في أربعة مواضع يُذكر منها أمثلان مختاران)

المثال الأول: ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدۡ وَجَدۡنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّٗا فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ قَالُواْ نَعَمۡۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنُۢ بَيۡنَهُمۡ أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ٤٤ ﴾ [الأعراف: 44]

قرأ ابن عامر وحمزة، والكسائي وبعض من روى عن ابن كثير (أنّ لعنةَ)، والباقون (أنْ لعنةُ). (مجاهد، صفحة 281)

في القراءة الأولى، (أنّ) حرف مصدري ونصب، و(لعنةَ) اسمها، وشبه الجملة خبرها، و(أنّ) وصلتها في محل نصب مقول القول. وفي القراءة الثانية. أنْ: المخففة من الثقيلة، و(لعنةُ) مبتدأ، وشبه الجملة في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة تفسيرية للفعل (أذّنَ).

المثال الثاني: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ ٦٣﴾ [طه: 63]

قرأ أبو عمرو: (إنّ هذين)، وقرأ ابن كثير: (إنّ هاذانّ)، وقرأ حفص عاصم (إنْ هذان)، والباقون (إنّ هذان). (مجاهد، صفحة 419)

أما قراءة أبي عمرو فموافقة لقواعد العربية، لكنّها مخالفة لرسم المصحف، ولا تردّ لتواترها. وفيها (هذين) اسم إنّ، و(لساحران) واللام واقعة في الخبر.

وأما قراءة الجمهور وابن كثير فعلى لغة من يجعلون علامة إعراب المثنى الألف على كل الأحوال، وهي لغة مشهورة عند العرب، وعليه (هذان) اسم إنّ منصوب بالألف. أو على رأي من قال: لمّا لم يظهر في المبهم إعراب في الواحد والجمع (هذا، هؤلاء) جرى المثنى مجرى الواحد. فتكون (هذان) اسم إنّ مبنيا في محل نصب. ينظر (الأندلسي، صفحة 3087)

أما قراءة حفص عن عاصم، (إنْ) المخففة حرف جواب بمعنى نعم، وما بعدها مبتدأ وخبر. على اعتبار جريان حوار بين السحرة. (عاشور، 1948، صفحة 16 / 253)[1]

ومن صور هذا التخفيف ما ورد في بعض المواضع من تخفيف "لكنّ" إلى "لكن"، وهي من أخوات "إنّ"، ويجري عليها التخفيف النحوي ذاته، إذ يُحذف التشديد ويسقط اسمها، فتكون مهملة غير عاملة أو حرف

[1] ويتبع هذا الباب أيضا الاختلاف في قراءة الآيات (7–9) من سورة النور، والآية (13) من سورة طه.

استدراك فقط، لا ناصبة. ويُدرس هذا النوع ضمن الظاهرة نفسها لاتحاد العامل والموقع النحوي. وفيما يلي مثال مختار.

المثال: ﴿ ... وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ ....﴾ [البقرة: 102]

قرأ حمزة والكسائي وابن عامر (ولكنِ الشياطينُ)، والباقون (لكنّ الشياطينَ). (مجاهد، صفحة 168)

في القراءة الأولى، (لكنِ) حرف ابتداء مبني، و (الشياطينُ) مبتدأ، خبره (كفروا). وفي القراءة الثانية، (لكنّ) حرف استدراك ونصب مبني، (الشياطينَ) اسم لكنّ، و (كفروا) خبرها.

ت. التبادل بين "أنْ" و "إنْ" (وذلك في خمسة مواضع يُذكر منها مثال مختار)

المثال: ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ۝٥ ﴾ [الزخرف: 5]

قرأ نافع، وحمزة، والكسائي: (إن)، والباقون: (أن). (مجاهد، صفحة 584)

في القراءة الأولى، كسر الهمزة جعل الجملة شرطية، وفي القراءة الثانية، فتح الهمزة جعل الجملة تعليلية. ولهذا الاختلاف توجيه دلالي نورده في الفصل اللاحق.[1]

ث. اختلاف معنى "إنْ" (وذلك في موضعين يُذكر منهما مثال)

المثال: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤ ﴾ [الطارق: 4]

قرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة: (لَمّا) والباقون: (لَما). (مجاهد، صفحة 678)

[1] يتبع هذا الباب الآيات: (282) من سورة البقرة، والآية (2+242) من سورة المائدة، والآية (82) من سورة النمل، والآية (5) من سورة الشورى.

في القراءة الأولى، (إنْ): حرف نفي. لمّا: بمعنى إلا. (ما كلّ نفس إلا عليها حافظ)، وفي القراءة الثانية، (إنْ) المخففة من الثقيلة، واللام الفارقة بين إن المخففة والنافية، و (ما) زائدة (إنّ كلّ نفس عليها حافظ).ينظر (الأندلسي، 1993، صفحة 4279)[1]

ثانيا: الاختلاف في عمل "لا"، وعمل "ما" بين القراءات السبع.

تتعدد صور "لا" في الاستعمال العربي من حيث العمل والإعراب، فتأتي على هيئة "لا" النافية للجنس، و "لا" النافية غير العاملة، و "لا" العاملة عمل "ليس"، و "لا" الناهية. ويؤدّي اختلاف القرّاء في اختيار نوع من هذه الأنواع في موضع معيّن إلى تغيّر البنية الإعرابية للجملة، بما يترتب على ذلك من اختلاف في توجيه العلاقات النحوية بين أجزائها. ويكشف هذا التنوع عن مرونة النظام النحوي العربي وقدرته على استيعاب أكثر من صيغة تركيبية في السياق الواحد، مع محافظة كل قراءة على سلامة الأسلوب واطّراده وفق قواعد العربية.

وفيما يأتي عرض لأبرز المواضع التي وقع فيها الاختلاف بين القراء السبع في "لا"، مرتبةً بحسب نوعها في القراءتين.

1. التبادل بين "لا النافية"، والنافية للجنس، والعاملة عمل "ليس" (وذلك في موضعين يُذكر منها مثال)

المثال: ﴿ ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ مَّعۡلُومَٰتٞۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيۡرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقۡوَىٰۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ١٩٧ ﴾ [البقرة: 197]

[1] يتبع هذا الباب الآية (35) من سورة الزخرف.

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالَ)، والباقون: (فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ في الحج). (مجاهد، صفحة 181)

في القراءة الأولى، الفاء واقعة في جواب الشرط. و (لا) إمّا أن تكون عاملة عمل ليس، فتكون (رفثٌ) اسم ليس والخبر محذوف تقديره (يكون)، أو تكون (لا) غير عاملة، فتكون (رفثٌ) مبتدأ لخبر محذوف تقديره في الحج، دلّ عليه السياق. (ولا فسوق) معطوفة على (لا رفث). ولا جدالَ: الواو عاطفة جملة على جملة، و (لا) نافية للجنس. جدالَ اسم لا مبني على الفتح، و(في الحج) خبرها. والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط (مَنْ). (الأندلسي، 1993، الصفحات 793-796)

ووجه إعمال (لا) عمل ليس ضعيف؛ لأنّ إعمال (لا) عمل (ليس) قليل جدا، ولم يجئ منه في لسان العرب إلّا ما لابدّ منه. (الأندلسي، 1993، صفحة 196) وذلك لأنّ لهذا الإعمال شروط تضبطه، وهي:

1. أن يكون اسمها وخبرها نكرتين. 2-ألّا يتقدّم خبرها على اسمها. 3- ألّا ينتقضُ نفيُها بلا.

أما في القراءة الثانية، فـ(لا) لنافية للجنس، و (رفثَ) اسمها، (ولا فسوق، ولا جدال): عطف على (فلا رفث). و (في الحج) خبر (لا) إمّا الأولى ودلّ على خبر الثانية والثالثة فحذفا، وإما خبر لا الثالثة، ودلّ على خبر الأولى والثانية. (الأندلسي، 1993، الصفحات 793-796)[1] ولهذا الاختلاف توجيه دلالي يدرس في الفصل اللاحق.

2. التبادل بين "لا" النافية للجنس، و"لا" غير العاملة.

موضعه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٢٥٤ ﴾ [البقرة: 254]

[1] ويتبع هذا التبادل أيضا الآية (23) من سورة الطور.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو (لا بيعَ فيه ولا خلّةَ ولا شفاعةَ)، والباقون (لا بيعٌ فيه ولا خلّةٌ ولا شفاعةٌ). (مجاهد، 1972، صفحة 187).

في القراءة الأولى، (لا) نافية للجنس، و(بيعَ، خلةَ، شفاعةَ) اسم لا النافية الجنس. فيه: شبه الجملة في محل رفع خبر لا. والخبر مقدّر بعد خلّة وشفاعة لدلالة الخبر الأول عليه. في القراءة الثانية، (لا) نافية غير عاملة، و (بيعٌ، خلّةٌ، شفاعةٌ) كلّها مرفوعة على الابتداء، (فيه) في محل رفع خبر المبتدأ. (دياب، صفحة 24)

3. التبادل بين "لا" الناهية، و"لا" النافية" (وذلك في ثلاثة مواضع يُذكر منها مثال مختار)

موضعه: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا لَبِثُواْۖ لَهُۥ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَبۡصِرۡ بِهِۦ وَأَسۡمِعۡۚ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيّٖ وَلَا يُشۡرِكُ فِي حُكۡمِهِۦٓ أَحَدٗا ٢٦ ﴾ [الكهف: 26]

قرأ ابن عامر: (ولا تُشركْ)، والباقون: (ولا يشركُ). (مجاهد، 1972، صفحة 390)

في القراءة الأولى، (لا) ناهية، عائد على النبي –صلى الله عليه وسلم–والمراد أمته. والفاعل عائد على أما في القراءة الثانية، فـ(لا) نافية والفاعل عائد على ربّ العزة.[1] ولهذا الاختلاف توجيه دلالي يدرس في الفصل اللاحق.

4. التبادل بين "ما" غير العاملة، و "ما" العاملة عمل "ليس"

موضعه: ﴿ ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡۚ ﴾ [المجادلة: 2]

[1] ويتبع هذا التبادل الآيات: (119+233) من سورة البقرة، (94) من سورة طه.

قرأ المفضل عن عاصم (أمهاتُهم)، والباقون (أمهاتِهم). (مجاهد، صفحة 628)

في القراءة الأولى، (ما) نافية، و (أمهاتُهم) خبر (هنّ)، في القراءة الثانية، (ما) عاملة عمل ليس، و (أمهاتِهم) خبرها. "قرأ الجمهور بالنصب على لغة الحجاز، والمفصل عن عاصم بالرفع على لغة تميم" (الأندلسي، 1993، صفحة 4062) فما الحجازية تعمل عمل ليس، والتميمية تُهمل.

ثالثا: زيادة بعض الحروف أو نقصها:

1. همزة الاستفهام:

أ. دخولها على الأفعال: (وذلك في أربعة مواضع يُذكر منها مثال مختار)

المثال: ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنۡ إِفۡكِهِمۡ لَيَقُولُونَ ١٥١ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ١٥٢ أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ عَلَى ٱلۡبَنِينَ ١٥٣﴾ [الصافات: 151 – 153] اختلف عن نافع، فروي عنه (اصطفى) و (أصطفى)، والباقون بهمزة الوصل. (مجاهد، 1972، صفحة 549)

أما في القراءة الأولى، (اصطفى) بوصل الألف على الخبر بغير استفهام، فإما أن تكون بدلا من قولهم ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾ [الصافات:154]، أو أنّها تفيد التوبيخ؛ فالتوبيخ يكون باستفهام وبغير استفهام. وأما في القراءة الثانية، بقطع الألف؛ لأنها ألف استفهام، دخلت على ألف الوصل، فحذفت ألف الوصل، وثبتت ألف الاستفهام، وهذا استفهام توبيخ.

جاء في الدرّ المصون: "العامة على فتح الهمزة على أنها همزة استفهام، بمعنى الإنكار والتقريع، وقد حذفت منها همزة الوصل اسغناء عنها وقرأ نافع في رواية وأبو جعفر وشيبة والأعمش بهمزة وصل تثبت ابتداء وتسقط درجا، وفيه وجهان: أحدهما أنه على نية الاستفهام، وإنما حذفت للعلم به... والثاني أنّ هذه الجملة

بدل من الجملة المحكية بالقول وهي ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾ أي يقولون كذان ويقولون اصطفى هذا الجنس على هذا الجنس" (الحلبي، الصفحات 9 / 333–334)[1]

ب. دخولها على الأسماء:

موضعه: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ سَاجِدٗا وَقَآئِمٗا يَحۡذَرُ ٱلۡأٓخِرَةَ وَيَرۡجُواْ رَحۡمَةَ رَبِّهِۦۗ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٩﴾ [الزمر: 9]

قرأ ابن كثير، ونافع، وحمزة: (أمَنْ)، والباقون: (أمَّن). (مجاهد، 1972، صفحة 561)

في القراءة الأولى، دخلت الهمزة على مَنْ الموصولة، فيجوز أن تكون الهمزة حرف استفهام أو نداء، فإن كانت حرف استفهام كانت (مَن) مبتدأ خبره محذوف دلّ عليه السياق السابق، والاستفهام إنكاريّ بقرينة ﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ﴾ [الزمر: 9]. أمّا إن كانت حرف نداء ف (من) منادى، والنداء لأصحاب الأوصاف المذكورة في الآية. (عاشور، 1948، صفحة 345/23).

وفي القراءة الثانية، اللفظ مركب من: (أم و مَن) مدغمتان، وفيه وجهان، الأول: أن تكون (أم) معادلة لهمزة الاستفهام المحذوفة مع جملتها، دلّ عليها التعقيب " قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ"؛ لأنّ التسوية لا تكون إلا بين شيئين، والتقدير: أهذا الكافر الّذي ادّعى لله أندادا خير أمّن هو قانت. والثاني أن تكون (أم) منقطعة للإضراب الانتقالي، والمعنى: دع تهديدهم بعذاب النار، وانتقل بهم إلى هذا السؤال. (عاشور، 1948، صفحة 346/23).

جـ– دخولها على الحروف: (وذلك في سبعة مواضع يُذكر منها مثال مختار)

[1] ومن دخول الهمزة على الأفعال أيضا ما جاء في الآيات: (71) من سورة طه، (62–63 + 65) من سورة ص.

المثال: ﴿وَلَا تُطِعۡ كُلَّ حَلَّافٖ مَّهِينٍ ١٠ هَمَّازٖ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٖ ١١ مَّنَّاعٖ لِّلۡخَيۡرِ مُعۡتَدٍ أَثِيمٍ ١٢ عُتُلِّۭ بَعۡدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ١٣ أَن كَانَ ذَا مَالٖ وَبَنِينَ ١٤ إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ١٥﴾ [القلم: 10 – 15]

قرأ حمزة وشعبة عن عاصم: (ءَأن)، وقرأ ابن عامر (ءانْ)، والباقون (أنْ). (مجاهد، 1972، صفحة 648)

في القراءة الأولى، (ءَأنْ) على الاستفهام وجهان، الأول: أن يتعلق بمقدر يدلّ على ما قبله، أي: أتطيعه لأنْ كان؟ والثاني: أن يتعلق بمقدّر يدلّ على ما بعده، أي: لأنْ كان كذا كذّب وجحد؟ أما القراءة الثانية على الإخبار، وفيها أربعة أوجه، الأول: أنّ (أنْ) مصدرية في موضع مفعول له أي: (ولا تطع من هذه صفاته لأن كان متموّلا وصاحب بنين)، والثاني: أنّها متعلقة بـ(عتّل)، والثالث: أنّها متعلقة بـ(زنيم) ولا سيما عند من يفسرّه بقبيح الأعمال، والرابع: أن تتعلق بمحذوف يدلّ عليه ما بعده، من الجملة الشرطية، أي: لكونه مستظهرا بالبنين كذّب بآياتنا. ينظر (الحلبي، صفحة 10 / 406) [1]

2. حذف حرف العطف (وذلك في ثلاثة مواضع يُذكر منها مثال مختار)

المثال: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمۡ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيۡهِمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ١٠٦ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا وَكُفۡرٗا وَتَفۡرِيقَۢا بَيۡنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَإِرۡصَادٗا لِّمَنۡ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبۡلُۚ وَلَيَحۡلِفُنَّ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰۖ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ١٠٧﴾ [التوبة: 106 – 107]

قرأ الجمهور (والّذين اتخذوا)، وقرأ نافع، وابن عامر (الّذينَ اتخذوا). (مجاهد، 1972، صفحة 318)

في قراءة من أسقط الواو وجوه، الأول: أنها بدل من (آخرون) وفيه نظر لأنّ من اتخذوا المسجد ضرارا وكفرا منافقون لا يقال فيهم أنّهم مرجون لأمر الله. والثاني: أن تكون (الّذين) وخبره إمّا "أفمن أسّس بنيانه"، أو "لا

[1] ومن دخول همزة الاستفهام على الحروف أيضا الآيات: (5) من سورة الرعد، (90) من سورة يوسف، (10) من سورة السجدة، (66) من سورة الواقعة، (10–11) من سورة النازعات.

يزال بنيانهم"، أو "لا تقم فيه"، أو أنّ الخبر محذوف تقديره معذّبون. والوجه الثالث أن تكون (الّذين) منصوبة على الاختصاص. أما قراءة من أثبت الواو ففيها ما تقدّم إلّا أنّه يمتنع وجه البدل من (آخرون) لأجل العاطف. (الحلبي، صفحة 6 / 119)[1]

3. حذف حرف الجر (وذلك في ثلاثة مواضع يُذكر منها مثال مختار)

المثال: ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلۡ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبۡعِ وَرَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلۡ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيۡهِ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ فَأَنَّىٰ تُسۡحَرُونَ ﴿٨٩﴾ ﴾ [المؤمنون: 84 – 89]

لم يختلفوا في (لله) الأولى، وقرأ أبو عمرو (اللهُ) في الثانية والثالثة، والباقون (للهِ) في الثلاثة. (مجاهد، صفحة 447)

للهِ (الأولى): خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي. في القراءة الأولى، اللهُ (الأولى والثانية) خبر لمبتدأ محذوف. أما في القراءة الثانية، للهِ (الثانية والثالثة): خبر لمبتدأ محذوف، وجيء باللام نظرا للمعنى؛ لأنّ قولك من ربه؟ ولمن هو؟ في معنى واحد. (درويش، صفحة 222/5)[2]

4. زيادة حرف النداء (يا)

موضعه: ﴿ أَلَّا يَسۡجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَيَعۡلَمُ مَا تُخۡفُونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾ [النمل: 25]

[1] ومما حذف منه حرف العطف أيضا، الآيات: (53) من سورة المائدة، (37) من سورة القصص.

[2] ومما حذف منه حرف الجر أيضا الآيتان: (14) من سورة الصف، (100) من سورة التوبة.

قرأ الكسائي: (ألا يا اسجدوا)، والباقون: (ألّا يسجدوا). (مجاهد، صفحة 480)

قراءة الكسائي (ألا) فيها للتنبيه و (يا) حرف نداء مناداه محذوف، والوقف فيها بعد (يا) جائز، والتقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا. أمّا قراءة التشديد فـ(ألّا) فيها أنْ ولا النافية. وفي هذه الآية تفصيل وتوجيه دلالي نورده في الفصل اللاحق.

خامسا: ظواهر متفرقة في اختلاف الحروف.

تضمّن هذا الباب عددًا من الظواهر النحوية المحدودة الورود في القراءات السبع، التي تمسّ الحروف في أشكالها أو حركاتها أو وظائفها، ولم يتكرر ورودها بما يكفي لتخصيص باب مستقل لكلٍّ منها. ورغم قلّة شواهدها، فإنّها تمثّل جانبًا من تنوّع البنية النحوية في العربية القرآنية، وتكشف عن مرونة النظام اللغوي في استيعاب أكثر من وجه إعرابي أو تركيب صوتي للحرف الواحد، مع مُحافظتِهِ على انسجام السياق العام للجملة. وقد جُمعت هذه الظواهر هنا في فروع مرتبة حسب طبيعة الحرف وأثره النحوي.

1. الاختلاف بين "لَما" و "لِما"

موضعه: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨١﴾ ﴾ [آل عمران: 81]

قرأ حمزة (لِما)، والباقون: (لَما). (مجاهد، صفحة 213)

في القراءة الأولى، اللام للتعليل متعلقة ب (لَتؤمننّ)، أي لتؤمننّ شكرا على ما آتيتكم وأن بعثتُ إليكم رسولا مصدقا لما كنتم عليه من الدين. أما في القراءة الثانية، فـ(ما) شرطية في محل نصب مفعول الفعل (آتى)، واللام قبلها موطئة للقسم؛ لأنّ أخذَ الميثاق بمعنى القسم، و(لتؤمننّ) جواب القسم، سدّ مسدّ جواب الشرط،

ويجوز أن تكون ما (مبتدأ). (عاشور، صفحة 299/3) ولهذا الاختلاف توجيه دلالي يدرس في الفصل اللاحق.

2. تبادل حروف العطف

موضعه: ﴿ فَإِنۡ عَصَوۡكَ فَقُلۡ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تَعۡمَلُونَ ٢١٦ وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ٢١٧ ﴾ [الشعراء: 216 – 217]

قرأ نافع، وابن عامر: (فتوكل) والباقون (وتوكل). (مجاهد، صفحة 473)

في القراءة الأولى، العطف بالفاء على معنى التفريع والنتيجة، أما في القراءة الثانية، فالعطف بالواو فعطف على جواب الشرط (فإن عصوك فتبرأ وتوكلْ)، (عاشور، 1948، صفحة 203/19) ولهذا الاختلاف توجيه دلالي يدرس في الفصل اللاحق.

3. الاختلاف بين "لا أقسم" لأقسم"

موضعه: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ١ ﴾ [القيامة: 1]

قرأ قنبل عن ابن كثير (لأقسم)، وقرأ الباقون (لا أقسم). (مجاهد، 1972، صفحة 661)

في القراءة الأولى، اللام للتأكيد، والجملة الفعلية (أقسم) خبر لمبتدأ محذوف (أنا)، والمعنى هنا تأكيد قسم الله بهذه الأمور. أما القراءة الثانية، (لا أقسم) فعلى ثلاثة أوجه، الأول: أنّ (لا) صلة زائدة فائدتها توكيد القسم. والثاني: أنها لا نافية، والمعنى لا أقسم عليك بذلك اليوم وتلك النفس ولكني أسأل غير مقسم، أتحسب أنّا لا نجمع عظامك؟ والثاني: لا أقسم بهذه الأشياء على هذا المطلوب، فإنه أعظم وأجلى من محالة إثباته بهذا القسم، والثالث: أن يكون الغرض منه الاستفهام على سبيل الإنكار، ألا أقسم بالنفس اللوامة على الحشر؟ (الرازي، 1981، صفحة 215/30)

4. الاختلاف في حركة لام الأمر (وذلك في أربعة مواضع يُذكر منها مثال مختار)

المثال: ﴿ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ﴿٣١﴾ ﴾ [النور: 31]

قرأ أبو عمرو: (ولِيضربن)، والباقون: (ولْيضربْنَ). (مجاهد، صفحة 454)

الأصل في لام الأمر أن تُكسَر، وقد تسكن إذا سبقت بأحد حروف العطف، ففي القراءة الأولى، كسرت لام الأمر على الأصل، وفي القراءة الثانية، سكنّت للتخفيف؛ لأنها سبقت بواو العطف.[1]

5. التبادل بين "ألا" و "ألّا"

موضعه: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾ [النمل: 25]

قرأ الكسائي: (ألا يا اسجدوا)، والباقون: (ألّا يسجدوا). (مجاهد، 1972، صفحة 480)

في القراءة الأولى، (ألا) فيها للتنبيه و(يا) حرف نداء مناداه محذوف، والوقف فيها بعد (يا). أمّا في القراءة الثانية، فـ(ألّا) فيها أنْ ولا النافية وهي على وجوه، الأول: تقدير حرف جر قبلها ويكون المعنى (صدهم الشيطانُ عن السبيل لِكي لا يسجدوا لله). أو تكون (لا) زائدة والمعنى (فهم لا يهتدون إلا إذا سجدوا). وقيل يجب أن يكون معنى (ألّا يسجدوا) على الأمر؛ لأنّ الآية وصفت الله تعالى بما يوجب السجود له، كونه القادر على إخراج الخبء عالما بالأسرار. (الرازي، 1981، الصفحات 24/191–192).

[1] ويتبع اختلاف حركة لام الأمر الآيات: (15+29) من سورة الحج، (66) من سورة العنكبوت.

6. الاختلاف في قراءة "أيّها"

موضعه: ﴿ سَنَفۡرُغُ لَكُمۡ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ۝٣١ ﴾ [الرحمن: 31]

قرأ ابن عامر: (أيّهُ)، والباقون:(أيهَ)، ووقف أبو عمرو والكسائي (أيها). (مجاهد، 1972، صفحة 620)

في القراءة الأولى، ضمت الهاء (أيُّهُ) تبعا لضمّ الياء، وفي القراءة الثانية، فتحت الهاء (أيُّهَ) تبعا لرسم المصحف.

جاء في التحرير والتنوير"كتبت (أيّهَ) في المصحف بهاء ليس بعدها ألف وهو رسم مراعى فيه حال النطق بالكلمة في الوصل إذ لا يوقف على مثله، فقرأ الجمهور بفتحة هعلى الهاء دون ألف في حالتي الوصل والوقف. وقرأها أبو عمرو والكسائي بألف بعد الهاء في الوقف. وقرأها ابن عامر بضم تبعا لضم الياء التي قبلها، وهذا من التباع." (عاشور، 1948، الصفحات 27 / 257–258)

أظهرت الأمثلة المدروسة في هذا المبحث أنّ الاختلافات في الحروف بين القراءات السبع تمثّل جانبًا مهمًّا من الظواهر النحوية، يتسم بتنوّع أنماطه واتساع مجالاته، إذ شمل التبديل بين أنواع الحروف وصيغها، وتغيّر الحركات، ودخول بعض الصيغ أو حذفها، إضافةً إلى التبادل في أدوات النفي والعطف، وغيرها من الأدوات ذات الوظائف النحوية الدقيقة.

ويؤكد هذا التنوّع أن الحروف في القراءات ليست وحدات ثابتة جامدة، بل عناصر مرنة تخضع للتوجيه النحوي بحسب السياق، بما يحفظ سلامة المعنى وثراء الأداء. وبذلك، يمثّل هذا العرض النحوي أساسًا منهجيًّا للانتقال إلى دراسة الأثر الدلالي لهذه الظواهر، والوقوف على ما تضيفه من معانٍ وظلال بلاغية في النص القرآني.

المبحث الثالث: الاختلاف في الأسماء

إنّ الاختلاف في الأسماء بين القرّاء يُعَدُّ من أدقّ ميادين الدرس النحوي وأشدّها تشعّبًا، ذلك أنّ الاسم يحتلّ موقعًا مركزيًّا في بنية الجملة العربية، وتتوزّع حوله العوامل المؤثرة التي تحدّد حركته الإعرابية من رفعٍ أو نصبٍ أو جرّ. وممّا يزيد الأمر تعقيدًا أنّ الحركة الواحدة قد تتعدد وجوه توجيهها النحوي والدلالي، فتحتمل أكثر من موقع إعرابي بحسب السياق والعامل المؤثر. ولهذا فإنّ دراسة هذه الظاهرة لا يمكن أن تجري على نسقٍ منضبط كما هو الحال في الاختلافات المتعلّقة بالحروف أو الأفعال، إذ يسهل ضبط العوامل فيها غالبًا، بينما يظلّ الاسم ميدانًا مفتوحًا لتداخل المؤثرات وتنوّع الاحتمالات.

ويزداد هذا المبحث تشعّبًا بسبب التداخل الكبير بين الأسماء من جهة، والحروف والأفعال من جهة أخرى؛ فالحرف قد يتحكم في حركة الاسم اللاحق له، والفعل بدوره يُنشئ علاقة نحوية مباشرة بالاسم، فيعمل فيه رفعًا أو نصبًا. ومن هنا يصعب فصل دراسة الأسماء عن هذين البابين فصلاً تامًّا، لأنّ الجملة العربية ذات طبيعة تكاملية متشابكة، لا يستقلّ فيها عنصر عن الآخر.

ولو تأمّلنا جزئية الفاعل على سبيل المثال، لوجدناها ميدانًا متسعًا يستحيل استقصاؤه في هذا الموضع؛ إذ يترتب على تغيّر أدوات ظاهرة –كحروف المضارعة– تغيّر الفاعل تبعًا لذلك. ومثل هذه الاختلافات تتكرّر كثيرًا في القراءات، لكنها تحتاج إلى معالجة خاصة ضمن إطار الالتفات أو غيره من الظواهر الأسلوبية، كما نجد في الدراسات التي تناولت (دلالات الالتفات في القراءات القرآنية).

وبالنظر إلى هذا الاتساع والتشابك، اقتضى المنهج أن يُقسَّم البحث في اختلاف الأسماء إلى مطلبين رئيسين يضبطان مجمل الظاهرة:

1. ما لم يختلف موقعه الإعرابي رغم تغيّر حركته: وهو ما ظلّ موقعه ثابتًا في التركيب، على الرغم من ورود القراءة بحركات مختلفة، أي الكلمة معربة اسما معطوفا مثلا، تتغير حركتها لتغير المعطوف عليه، لكنّ موقعها الإعرابيّ يبقى اسما معطوفا

2. ما اختلف موقعه الإعرابي باختلاف حركته: وهو ما نتج عن تغيّر حركته تغيّرٌ في الوظيفة النحوية للاسم داخل التركيب.

وبذلك يسعى هذا المبحث إلى تقديم معالجة شمولية متوازنة، تراعي دقّة الظاهرة وسَعة ميدانها، وتكشف في الوقت ذاته عن انتظام الاختلافات في إطارٍ عامّ يمكن أن يوجّه الدرس النحوي والقرآني معًا.

أولا: ما لم يختلف موقعه الإعرابيّ باختلاف حركته.

يُعَدّ اختلاف الحركات في الأسماء من أبرز الظواهر التي تتكرر في القراءات، غير أنّ هذا الاختلاف لا يُفضي دائمًا إلى تغيّر الموقع الإعرابي. ومن ذلك ما يتصل بالأسماء المعطوفة والصفات، حيث يختلف وجه القراءة في حركة المعطوف أو الموصوف تبعًا لاختلاف المعطوف عليه أو الموصوف في القراءة الأخرى، فتتبدّل الحركة دون أن يترتب على ذلك تغيّر في الحكم الإعرابي، إذ يظلّ الاسم معطوفًا في جميع القراءات، أو يظلّ صفةً في موضعه.

وتكمن أهمية رصد هذه الظاهرة في الكشف عن مرونة النظام النحوي، وقدرته على استيعاب تنوّع الحركات ضمن وظيفة إعرابية واحدة، بما يعكس ثراء الأسلوب القرآني ودقة بنيته. وسيُكتفى في هذا المطلب بعرض نماذج مختارة توضّح هذه السمة، دون الدخول في التوجيهات الدلالية المرتبطة بها.

ومع ذلك، فإنّ بعض المواضع لا يقتصر فيها اختلاف الحركة على مجرّد التنويع الصوتي أو التيسير القرائي، بل يتعدّاه إلى اختلاف الموقع الإعرابي نفسه، وهو ما سيُعالج في المطلب التالي.

1. الاسم المعطوف (وذلك في اثني عشر موضعا يُذكر منها أمثلة مختارة)

المثال الأول: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ ﴾ [المائدة: 6]

قرأ نافع، وأبو عمرو والكسائي وحفص عن عاصم (وأرجلَكم)، والباقون (ووأرجِلِكم). (مجاهد، صفحة 242) في القراءة الأولى، علة النصب واضحة، العطفُ فيها على (وجوهَكم وأيديَكم)، و (امسحوا برؤوسكم) معترضة بين المتعاطفين، أمّا في القراءة الثانية، فجاء الجرّ عطفا على (رؤوسكم). ولهذا الاختلاف توجيه دلالي فقهي، نورده في الفصل اللاحق.

المثال الثاني: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّٰتٞ مِّنۡ أَعۡنَٰبٖ وَزَرۡعٞ وَنَخِيلٞ صِنۡوَانٞ وَغَيۡرُ صِنۡوَانٖ يُسۡقَىٰ بِمَآءٖ وَٰحِدٖ وَنُفَضِّلُ بَعۡضَهَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلۡأُكُلِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ٤﴾ [الرعد: 4]

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص عن عاصم: (وزرعٌ ونخيلٌ صنوانٌ وغيرُ)، والباقون: (وزرعٍ ونخلٍ صنوانٍ وغيرِ). (مجاهد، صفحة 356) في القراءة الأولى، جاء الرفع عطفا على (جناتٌ)، وفي القراءة الثانية جاء الجرّ عطفا على (أعنابٍ)، والمعنى واحد؛ لأنها كلها تكون في الجنات. جاء في التحرير والتنوير: "والمعنى واحد لأنّ الزرع الّذي في الجنات مساو للذي في غيرها فاكتفي به قضاء لحقّ الإيجاز، وكذلك على قراءة الرفع هو يغني عن ذكر الزرع الّذي في الجنات، والنخل لا يكون إلا في الجنات." (عاشور، صفحة 13 / 87)

المثال الثالث: ﴿ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ لَّا يُؤۡمِنُونَ ٨٨ ﴾ [الزخرف: 88]

قرأ عاصم وحمزة: (وقيلِه)، والباقون: (وقيلَه). (مجاهد، 1972، صفحة 589)

في القراءة الأولى، الجر عطف على الساعة، أي:(وعند علم الساعة وقيلِ الرسول...)، أما القراءة في الثانية، النصب عطف على (سرّهم)، أي: (أنّا لا نسمع سرّهم ونجواهم وقيله...)، أو مفعول مطلق بتقدير (وقال قيله). (الرازي، 1981، صفحة 235/27) [1]

[1] ويتبع اختلاف الحركة مع بقاء الموقع اسما معطوفا، الآيات: (61) من سورة التوبة، (61) من سورة يونس، (46) من سورة الذاريات، (1) من سورة النساء، (67) من المائدة، (23) من سورة الحج، (33) من سورة فاطر، (35) من سورة الرحمن، (20) من سورة المزمل.

2. الصفة (وذلك في عشرة مواضع يُذكر منها أمثلة مختارة)

المثال الأول: ﴿ لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ ٥٩ ﴾ [الأعراف: 59]

قرأ الكسائي: (غيرِه) بكسر الراء.، والباقون (غيرُه) بضم الراء. (مجاهد، صفحة 284)

في القراءة الأولى، (غيرِه) نعت أو بدل مجرور لفظا مرفوع محلّا، أما في القراءة الثانية، (غيرُه) نعت أو بدل مرفوع. الأصلُ أن يوافق النعتُ المنعوت بالتعريف والتنكير، لكنّ (غير) في هذا الموضع جاءت مضافة، و(إله) نكرة؛ ذلك لأنّ (غير) موغلة في التنكير، فلا تعرفها الإضافة.

المثال الثاني: ﴿ هُنَالِكَ ٱلۡوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلۡحَقِّۚ هُوَ خَيۡرٞ ثَوَابٗا وَخَيۡرٌ عُقۡبٗا ٤٤ ﴾ [الكهف: 44]

قرأ أبو عمرو، والكسائي: (الحقُّ)، والباقون: (الحقِّ) (مجاهد، 1972، صفحة 392)

في القراءة الأولى، (الحقُّ) نعت ولاية، أو خبر لمبتدأ محذوف (هو) أي: ما أوحيناه إليك، أو مبتدأ لخبر مضمر، أي: الحقُّ ما قلناه لك. وفي القراءة الثانية، (الحقِّ) نعت لفظ الجلالة. ينظر (الحلبي، صفحة 7/ 500)

المثال الثالث: ﴿ تَبَارَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ ذِي ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ٧٨ ﴾ [الرحمن: 78]

في القراءة الأولى، (ذو) صفة لاسم، وهكذا هي مرسومة في مصحف الشاميين. وفي القراءة الثانية، (ذي) صفة لربِّ، فهو الموصوف بذلك.ينظر (الحلبي، صفحة 10 / 188)[1]

[1] ويتتبع اختلاف الحركة مع بقاء الموقع صفة، الآيات: (9) من سورة يوسف، (3) من سورة فاطر، (5) من سورة سبأ، (11) من سورة الجاثية، (15+21) من سورة البروج، (23) من سورة الذاريات.

ثانيا: ما اختلف موقعه الإعرابي باختلاف حركته.

يُعَدّ هذا المطلب من أدقّ مباحث الاختلاف النحوي بين القراءات؛ إذ يتناول ظاهرةً متشعّبة يصعب حصرها في أبواب محدّدة أو تصنيفات محكمة، بخلاف ما هو الحال في الأفعال أو الحروف. فالأسماء أكثر عناصر الجملة تأثّرًا بالعوامل الداخلة عليها، وتنوّعُ مواقعها الإعرابية يجعل أيّ اختلافٍ في الحركة مؤدّياً في الغالب إلى تغيّر في الوظيفة النحوية، الأمر الذي يُثري المعنى ويُبرز مرونة التراكيب القرآنية.

وتنبع صعوبة التصنيف هنا من عدّة اعتبارات؛ أبرزها أنّ بعض هذه الاختلافات ورد في مواضع قليلة لا تتجاوز المثال الواحد أو المثالين، فلا يَسُوغ إفراد باب مستقلّ لها، في حين أنّ بعضها الآخر يتقاطع مع أبواب نحوية متعدّدة، أو يشترك في الأساس الإعرابي ذاته، مما يجعل الفصل بينها غير عمليّ. ومن ثمّ فإنّ هذا المبحث سيعرض النماذج البارزة الّتي يظهر فيها اختلاف الموقع الإعرابي باختلاف حركة الاسم، دون محاولة حصر جميع الجزئيات الدقيقة.

وفي ختام المطلب سيتوقف البحث عند بعض الظواهر اللافتة الّتي تستحق التنويه، إمّا لتكرارها، كالتبادل بين المضاف إليه والمفعول به، أو لغرابتها قياسًا على الاستعمال العربيّ المألوف، كالتغيّر الملحوظ في حركة البناء، بما يبرز تنوّع القراءات واتساع أفقها النحويّ.

أ. الأسماء المعربة (وذلك في اثنين وأربعين موضعا يُذكر منها أمثلة مختارة)

المثال الأول: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾ [الفاتحة: 7]

قرأ ابن كثير (غيرَ)، والباقون (غيرِ). (مجاهد، 1972، صفحة 111)

في القراءة الأولى، (غيرَ)، ثلاثة أوجه، الأول: أن تكون حالا من الضمير في (عليهم)، والثاني: أن تنصب بإضمار الفعل (أعني)، والثالث: على الاستثناء المنقطع، إذا اعتبرت (لا) زائدة، وفي هذا إشكال؛ لأنّ لا تزاد إذا سبقت بنفي، وليس في هذا الموضع نفي. أما القراءة الثانية، (غيرِ) ففيها وجهان، الأول: أن تكون

بدلا من "الّذين" بدل نكرة من معرفة، والثاني: أن تكون نعتا، ولا يكون ذلك إلا بأحد احتمالين، إما أن تعرّف (غير) بحصرها بين متضادين، كما هذا الموضع، أو بإبهام الموصوف، والموصول أشبه النكرات بإبهامه فعومل معاملة النكرات. (الحلبي، الصفحات 1/71–74).

المثال الثاني: ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ٣٧ ﴾ [البقرة: 37]

قرأ ابن كثير (آدمَ)، و(كلماتٌ)، والباقون (آدمُ) و (كلماتٍ). (مجاهد، 1972، صفحة 153)

في القراءة الأولى، (آدمَ) مفعول به، و (كلماتٌ) فاعل، أما في القراءة الثانية، (آدمُ) فاعل، و (كلماتٍ) مفعول به. ولا فرق في الدلالة؛ لأنّ "من تلقاكَ فقد تلقيته، فكأنّه قال: فجاءت آدمَ منْ ربّه كلماتٌ. (الأندلسي، 1993، صفحة 318).

المثال الثالث: ﴿ قُلۡ مَنۡ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخۡرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزۡقِۚ قُلۡ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا خَالِصَةٗ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ٣٢ ﴾ [الأعراف: 32]

قرأ نافع (خالصةٌ)، والباقون (خالصةً). (مجاهد، 1972، صفحة 280)

في القراءة الأول، (خالصةٌ) خبر ثانٍ للمبتدأ الأول (هي). والخبر الأول (للّذين آمنوا) والجار والمجرور (في الحياة) متعلق بما تعلّقَ به الخبر الأول. (قل هي كائنة للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةٌ يوم القيامة). أما في القراءة الثانية، (خالصةً) حال منصوبة. جاء في روح المعاني: "انتصاب خالصة على الحال من الضمير المستتر في الجار والمجرور، وقرأ نافع بالرفع على أنه خير بعد خير أو الخبر" (الآلوسي، 1935، صفحة 8/ 112)[1]

[1] وتشبه هذه الآية في التبادل بين المبتدأ أو الخبر والحال، الآيات: (3) من سورة لقمان، (21) من سورة الجاثية، (16) من سورة المعارج، (12) من سورة الإنسان.

المثال الرابع: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلۡنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِۚ وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ نُّذِقۡهُ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ٢٥ ﴾ [الحج: 25]

قرأ حفص عن عاصم: (سواءً)، والباقون: (سواءٌ). (مجاهد، 1972، صفحة 435)

في القراءة الأولى، (سواءً) وجهان، الأول: مفعول به ثان إن كان الفعل متعديا لمفعولين، والثاني: حال من الضمير في (جعلناه) إن كان الفعل متعديا لواحد، والعاكفُ فاعل سواء لأنه مصدر وصف. أما في القراءة الثانية، (سواءٌ) مبتدأ، والعاكف خبر أو العكس. (القرطبي، 2006، صفحة 355/14) [1]

المثال الخامس: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ١٢ ﴾ [النحل: 12]

قرأ ابن عامر (والشمسَ والقمرَ والنجومَ مسخراتٍ)، والباقون، (والشمسُ والقمرُ والنجومُ مسخراتٌ)، إلا حفص عن عاصم فقط فقد رفع (النجومُ مسخراتٌ). (مجاهد، 1972، صفحة 370)

في القراءة الأولى، كلّها أسماء معطوفة على (الليلَ) المنصوب على المفعولية للفعل سخّر، و(مسخراتٍ) صفة، أما في القراءة الثانية، (الشمسُ) مبتدأ، (والقمرُ والنجومُ) معطوفة على (الشمسُ)، و(مسخراتٌ) خبر، وفي قراءة حفص، (الشمسَ والقمرَ) معطوفة على (الليل)، و(النجومُ) مبتدأ، و (مسخرات) خبر. "ونكتة اختلاف الأسلوب الفرق بين التسخيرين، من حيث إنّ الأول واضح والآخر خفيّ، لقلة من يرقب حركات النجوم" (عاشور، 1948، صفحة 14 / 116)

[1] وتشبه هذه الآية في التبادل بين المبتدأ أو الخبر والمفاعيل، الآيات: (7+219+240) من سورة البقرة، (164) من سورة الأعراف، (25) من سورة الحج، (6) من سورة النور، (25) من سورة العنكبوت –فيها تفصيل–، (12) من سورة سبأ، (4+39) من سورة يس، (10) من سورة الحديد، (19) من سورة الإنفطار.

المثال السادس: ﴿ إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ٣ وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ٤ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ٥ ﴾ [الجاثية: 3 – 5]

قرأ حمزة والكسائي: (آياتٍ) في 5/4، والباقون (آياتٌ). (مجاهد، 1972، صفحة 594)

في القراءة الأولى، (آياتٍ) في الآية 4 معطوفة على ءايات في الآية 3، و(في خلقكم) معطوفة على (في السماوات) وهذا عطف على معمولَي عامل واحد، و(آياتٍ) في الآية 5 معطوفة على (آيات) في الآية 3، و (اختلافِ) معطوفة على (في خلقكم)، والعطف هنا على عاملين (إنّ وفي). أما في القراءة الثانية، (آياتٌ) في الآيتين 4،5 مبتدأ، و(في خلقكم) خبر الأولى، وشبه الجملة من (اختلاف) وحرف الجر المقدر قبلها خبر الثانية. ينظر (عاشور، 1948، صفحة 25 / 329)[1]

المثال السابع: ﴿ وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٞ لَّهُۥۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٤٥ ﴾ [المائدة: 45]

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر (النفسَ، العينَ، الأنفَ، السنَّ، والجروحَ) بفتح الكل، وقرأ عاصم، ونافع، وحمزة بنصب (النفسَ، والعينَ، والأنفَ، والسنَّ)، ورفع (الجروحُ)، وقرأ الكسائي (النفسَ)، ورفع ما بعدها كلّه. (مجاهد، 1972، صفحة 244)

في القراءة الأولى، النفسَ: اسم أنّ منصوب، و(بالنفس) شبه الجملة متعلقة بخبر أن محذوف، أي: مقتولة بالنفس، والمصدر من أنّ واسمها وخبرها في محل نصب مفعول به للفعل كتب. و(العينَ، الأنف، السنَّ،

[1] وتشبه هذه الآية في التبادل بين بين المبتدأ أو الخبر والاسم المعطوف، الآيات: (26) من سورة الأعراف، (54) من سورة الأعراف، (71) من سورة الأعراف، (27) من سورة هود، (27) من سورة لقمان، (32) من سورة الجاثية، (22) من سورة الواقعة،

الجروحَ) أسماء معطوفة على (النفسَ). أما في القراءة الثانية، (العينُ، الأنفُ، السنُّ، الجروحُ) مبتدأ، على اعتبار الواو قبل كلّ منها استئنافية. وتكون شبه الجملة بعد كل مبتدأ منها متعلقة بخبر محذوف، أي: العين مفقوءة بالعين. أما في قراءة الكسائي، (النفسَ) فعلى إعراب القراءة الأولى، وما بعدها على إعراب القراءة الثانية. ينظر (عاشور، 1948، الصفحات 6/ 214-215)

المثال الثامن: ﴿ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ مِن شَيۡءٖۗ قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِۗ ﴾ [آل عمران: 154]

قرأ أبو عمرو (كلُّه لله)، والباقون (كلَّه لله). (مجاهد، 1972، صفحة 217)

في القراءة الأولى، كلُّ: مبتدأ، وخبره شبه الجملة (لله)، والجملة الاسمية في محل رفع خبر إنّ، أما في القراءة الثانية، كلَّ: توكيد منصوب، وشبه الجملة (لله) في محل رفع خبر إنّ. جاء في البحر المحيط: "قرأ الجمهور كلَّه بالنصب تأكيدا للأمر، وقرأ أبو عمرو كلُّه على أنّه مبتدأ" (الأندلسي، 1993، صفحة 1343)

المثال التاسع: ﴿ ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ ٢٣ ﴾ [الأنعام: 23]

قرأ حمزة والكسائي (واللهِ ربَّنا)، والباقون (واللهِ ربِّنا). (مجاهد، 1972، صفحة 255)

في القراءة الأولى (ربَّ) على وجهين، الأول: مفعول به لفعل محذوف تقديره نعني، والثاني: منادى منصوب، وفي القراءة الثانية، (ربِّ) على وجهين، الأول: صفة، والثاني: بدل. ينظر (الأندلسي، 1993، صفحة 1898)

المثال العاشر: ﴿ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ٩١ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ٩٢ ﴾ [المؤمنون: 91 – 92]

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم: (عالمِ)، والباقون: (عالمُ). (مجاهد، 1972، صفحة 447) في القراءة الأولى، (عالمِ) صفة للفظ الجلالة، وفي القراءة الثانية، (عالمُ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) العائد على ربّ العزة. ينظر (الأندلسي، 1993، صفحة 3235)

المثال الحادي عشر: ﴿ قَالَ فَٱلۡحَقُّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ ﴾ [ص: 84]

قرأ عاصم، وحمزة: (فالحقُّ والحقَّ)، والباقون: (فالحقَّ والحقَّ). (مجاهد، 1972، صفحة 557)

في القراءة الأولى، (فالحقُّ) "إما على الابتداء، أي فالحقُّ قولي، أو فالحقّ لأملأنّ جهنّم، على أن تكون جملة القسم قائمة مقام الخبر، وإمّا على الخبرية أي فقولي الحقّ، وتكون جملة (لأملأنّ جهنّم) مفسرة القول المحذوف." (عاشور، صفحة 23 / 307) أما القراءة الثانية (فالحقَّ) منصوب على وجهين، الأول: القسم، وحرف القسم محذوف وجواب القسم (لأملأنّ)، والثاني: على الإغراء (الزموا الحقَّ)، أما (الحقَّ) الثانية فاتفق على أنها مفعول به للفعل أقول.

المثال الثاني عشر: ﴿ عَٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضۡرٞ وَإِسۡتَبۡرَقٞۖ وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٖ وَسَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ شَرَابٗا طَهُورًا ﴿٢١﴾ ﴾ [الإنسان: 21]

قرأ حفص عن عاصم (خضرٌ) و (إستبرقٌ)، قرأ ابن كثير وشعبة عن عاصم: (خضرٍ) و(إستبرقٌ)، وقرأ أبو عمرو وابن عامر: (خضرٌ) و (إستبرقٍ)، وقرأ حمزة والكسائي: (خضرٍ وإستبرقٍ). (مجاهد، 1972، صفحة 664)

في قراءة حفص، (خضرٌ) صفة لثياب، و(إستبرق) معطوفة على ثياب، وفي قراءة ابن كثير وعاصم، (خضرٍ) صفة لسندس، و(إستبرقٌ) معطوفة على ثياب، وفي قراءة أبي عمرو وابن عامر، (خضر) صفة

لثياب، و(إستبرقٍ) معطوفة على سندس، أي أنّ الثياب من سندس وإستبرق، وفي قراءة حمزة والكسائي، خضر صفة لسندس، و(إستبرق) معطوفة على سندس. ينظر (الحلبي، صفحة 10 / 620)

وبعد استعراض ما تيسّر من أمثلة في هذا المبحث– والتي بلغ عددها ثلاثة عشر مثالًا، مع الإشارة إلى نظائر أخرى في الحواشي – يتبيّن أنّ اختلاف الموقع الإعرابي باختلاف حركة الاسم ظاهرة واسعة ومتنوعة، يصعب استقصاؤها في جميع صورها. غير أنّه من اللافت أنّ بعض هذه الظواهر تكرّر في مواضع متعددة بما يستدعي وقفة خاصة، كالتبادل بين المضاف إليه والمفعول به، أو تغيّر الحركة على نحوٍ غير مألوف في الاستعمال العربيّ، الأمر الذي يبرّر تسليط الضوء عليها بنوع من التخصيص والتنبيه، لما فيها من أثر بارز في تنويع الأبنية النحوية وكشف مرونة النظام الإعرابي في القراءات.

1. المضاف إليه وفيما يلي أمثلة مختارة:

المثال الأول: ﴿ ذَٰلِكُمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيۡدِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ١٨ ﴾ [الأنفال: 18]

قرأ عاصم برواية حفص (موهنُ كيدِ)، قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو (موَهّنٌ كيدَ)، والباقون (موهنٌ كيدَ). (مجاهد، صفحة 304). في القراءة الأولى، (كيدِ) مضاف إليه، وفي القراءتين الأخريين (كيدَ) مفعول به لاسم الفاعل (موهن، موّهن). "وأكثرُ ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل، فإذا كان معناه ماضيا لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة". (الفراء، صفحة 202/2)[1]

المثال الثاني: ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ ٦ ﴾ [الصافات: 6]

قرأ حمزة وحفص عن عاصم: (بزينةٍ الكواكبِ)، وقرأ شعبة: (بزينةٍ الكواكبَ)، والباقون: (بزينةِ الكواكبِ). (مجاهد، 1972، صفحة 547)

[1] ويتبع هذه الآية في التبادل بين المضاف إليه، والمفعول به لاسم الفاعل، الآيات: (38) من سورة الزمر، (8) من سورة الصف، (3) من سورة الطلاق، (45) من سورة النازعات. أما التبادل بين المضاف إليه والمفعول به للفعل، فجاء في الآيتين: (83) من سورة الأنعام، (27) من سورة المؤمنون.

في القراءة الأولى، (الكواكبِ) بدل، أما القراءة الثانية فعلى وجهين، الأول: أن تكون (زينةٍ) مصدرا فاعله محذوف (الله)، و(الكواكبَ) مفعولا به، والثاني: أن تكون (زينةٍ) اسما لما يزان به، فتكون (الكواكب) بدل اشتمال من (السماءَ الدنيا). أما في القراءة الأخيرة، (الكواكبِ) مضاف إليه، وذلك على ذلك أوجه: إمّا إضافة أعمّ إلى أخص، أو أن يكون مصدرا مضافا لفاعله أي: زّيّنت الكواكبُ السماء بضوئها، أو مضافا لمفعوله أي: زيّنها اللهُ بأن جعلها مشرقة بنفسها.ينظر (الحلبي، الصفحات 9 / 291-292)[1]

المثال الثالث: ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗا قَالَ بِئۡسَمَا خَلَفۡتُمُونِي مِنۢ بَعۡدِيٓۖ أَعَجِلۡتُمۡ أَمۡرَ رَبِّكُمۡۖ وَأَلۡقَى ٱلۡأَلۡوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأۡسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيۡهِۚ قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ إِنَّ ٱلۡقَوۡمَ ٱسۡتَضۡعَفُونِي وَكَادُواْ يَقۡتُلُونَنِي فَلَا تُشۡمِتۡ بِيَ ٱلۡأَعۡدَآءَ وَلَا تَجۡعَلۡنِي مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٥٠ ﴾ [الأعراف: 150]

قرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وعاصم في رواية حفص (ابنَ أمِّ)، والباقون (ابنَ أمَّ). (مجاهد، 1972، صفحة 295)

في القراءة الأولى، (ابنَ) منادى منصوب وهو مضاف، و(أُمِّ) مضاف إليه، وهو مضاف لياء المتكلم المحذوفة، اجتزئ عنها بالكسرة. أما القراءة الثانية فعلى وجهين، الأول: (ابنَ أمَّ) منادى مبني على الضمّ المقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي (فتح الجزأين)، وحرف النداء محذوف، والثاني: (ابنَ) منادى منصوب وهو مضاف. وحرف النداء محذوف، (أمَّ) مضاف إليه مجرور، وهو مضاف إلى ياء المتكلم، المقلوبة ألفا، وحذفت الألف، واجتزئ عنها بالفتحة. ينظر (الحلبي، صفحة 5/ 467)[2]

[1] ويتبع هذا الآية في التبادل بين المضاف إليه والبدل أو الصفة، الآيات: (184) من سورة البقرة، (35) من سورة غافر، (95) من سورة المائدة، (32) من سورة الأنعام، (25) من سورة الكهف، (16) من سورة سبأ، (46) من سورة ص.

[2] ومثل هذه الآية، الآية (94) من سورة طه.

المثال الرابع: ﴿ وَجَآءَتۡ سَيَّارَةٞ فَأَرۡسَلُواْ وَارِدَهُمۡ فَأَدۡلَىٰ دَلۡوَهُۥۖ قَالَ يَٰبُشۡرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٞۚ وَأَسَرُّوهُ بِضَٰعَةٗۚ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ١٩ ﴾ [يوسف: 19]

قرأ عاصم، وحمزة، والكسائي: (يا بشرى)، وقرأ ورش عن نافع: (يا بشرايْ)، والباقون: (يا بشرايَ) (مجاهد، صفحة 346) في القراءة الأولى، (بشرى) انقطعت الإضافة، وفي القراءتين الأخريين، (الياء مضاف إليه)[1]

بلغ عدد المواضع التي وقع فيها تبادل بين المضاف إليه وغيره من المواقع الإعرابية خمسةً وعشرين موضعًا، أبرزها نوعان متكرران: تسعة مواضع دار فيها التبادل بين المضاف إليه والتوابع، ولا سيما البدل والصفة، وتسعة مواضع أخرى كان التبادل فيها بين المضاف إليه والمفعول به، حيث غلب في رواية حفص عن عاصم الجر بالإضافة إلى اسم الفاعل، بينما أعملت بقية القراءات اسم الفاعل فنصبَت المفعول به. وقد أوردِت نماذج لهذين النوعين البارزين. وفيما بعض الأمثلة الدالة على غيرهما من الظواهر التي لم تخلُ من لفت نظر.

2. الظرف: (وذلك في أربعة مواضع يُذكر منها أمثلة مختارة)

المثال الأول: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًاۚ أَشَهِدُواْ خَلۡقَهُمۡۚ سَتُكۡتَبُ شَهَٰدَتُهُمۡ وَيُسۡـَٔلُونَ ١٩ ﴾ [الزخرف: 19]

قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر: (عندَ الرحمن)، والباقون (عبادُ). (مجاهد، 1972، صفحة 584)

أما القراءة الأولى: (عندَ) ظرف؛ لأن الخلق كلهم عباد الله فلا مدح للملائكة بذلك، أو أنّ الملائكة يكونون عند الرحمن لا عند الكفار، فكيف عرفوا أنهم إناثا! وأما القراءة الثانية، (عبادُ) خبر وهذا ردّ على قولهم: إنهم بنات الله. فأخبر أنهم عبيد. (الرازي، 1981، صفحة 204/27).

[1] ويتبع هذه الآية في التبادل بيم الإضافة وانقطاعها، الآيتان: (38) من سورة الإسراء، (20) من سورة لقمان.

المثال الثاني: ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٩٤﴾ ﴾ [الأنعام: 94]

قرأ نافع، والكسائي: (بينُكم)، والباقون: (بينَكم). (مجاهد، 1972، صفحة 263)

القراءة الأولى تخرج (بين) من الظرفية وتجعلها اسما، فتكون فاعلا للفعل (تقطع) ومعناها (وصلُكم) بتقدير: لقد تقطع وصلُكم، ومع أنّ البين هو الفراق، إلا أنها تحمل على معنى المواصلة والمشاركة (بيني وبينه شركه)، أما في القراءة الثانية فالنصب على الظرفية بتقدير: لقد تقطع ما بينكم من وصل. أما قراءة الرفع، (الرازي، 1981، الصفحات 92/13–93) ومعنى القراءتين واحد، إلا أنّ الاختلاف فيما يخرج إليه معنى (بين) فيهما.

المثال الثالث: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴿٨٩﴾ ﴾ [النمل: 89]

قرأ عاصم، وحمزة، والكسائي: (من فزعٍ يومَئذ)، والباقون: (من فزعِ يومِئذ). (مجاهد، 1972، صفحة 487)

في القراءة الأولى، (يومَ): ظرف، وفي القراءة الثانية، (يومِ): مضاف إليه.[1]

3. الممنوع من الصرف (وذلك في تسعة مواضع تُذكر منها أمثلة مختارة)

المثال الأول: ﴿ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴿٤﴾ ﴾ [الإنسان: 4]

قرأ ابن كثير وابن عامر وحمزة (سلاسلَ) وصلا ووقفا، وكذلك قرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم لكنه وقف بألف، وقرأ نافع وشعبة عن عاصم والكسائي (سلاسلا). (مجاهد، 1972، صفحة 663)

[1] مثل هذه الكلمة في الآية (66) من سورة هود.

في القراءة الأولى، (سلاسلَ) ممنوع من الصرف؛ لأنه على صيغة منتهى الجموع، أما القراءة الثانية، (سلاسلا) فعلى ثلاثة أوجه، الأول: أنها أشبهت الآحاد فصرفت، والثاني: أن تكون على لغة من يصرف كل الممنوع، والثالث: أنها ممنوعة من الصرف والألف لإطلاق القوافي. (الرازي، 1981، صفحة 240/30).

المثال الثاني: ﴿ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴿٢٢﴾ ﴾ [النمل: 22]

قرأ البزيّ عن ابن كثير، وأبو عمرو، (سبأَ)، وقرأ قنبل عن ابن كثير: (سبأْ) والباقون: (سبإٍ) (مجاهد، صفحة 480)

في القراءة الأولى، (سبأَ) ممنوع من الصرف على أنه اسم للقبيلة أو البقعة، وفي القراءة الثانية، (سبأْ) ممنوع من الصرف سكّن لتوالي الحركات، ولموافقة الوقف والوصل، كأنّه نوى الوقف وأجرى الوصل مجراه، وفي القراءة الأخيرة، (سبإٍ) مصروف على أنه اسم للحيّ. ينظر (الحلبي، صفحة 8 / 594). وجاء في الكشاف: "فمن جعله اسما للقبيلة لم يصرف، ومن جعله اسما للحي أو الأب الأكبر صرف." (الزمخشري، 2009، صفحة 780) [1]

المثال الثالث: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۖ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ [التوبة: 30]

قرأ عاصم، والكسائي، وبعض من روى عن أبي عمرو (عزيرٌ)، والباقون. (عزيرُ). (مجاهد، 1972، صفحة 313)

[1] وكذلك ورد الاختلاف في كلمة (سبأ) في الآية (15) من سورة سبأ، وتشبهها (ثمود) في الآيتين: (68) من سورة هود، و(51) من سورة النجم.

في القراءة الأولى، (عزيرٌ) مبتدأ، نوّن على أنه عربيّ، (ابنُ) خبر، أما القراءة الثانية فعلى ثلاثة أوجه، الأول: (عزيرُ) مبتدأ، ممنوع من الصرف على أنّه أعجميّ، والثاني، مبتدأ حذف تنوينه منعا لالتقاء الساكنين، (ابنُ) على هذين الوجهين خبر، الثالث (عزيرُ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، و(ابنُ) صفة لعزير مرفوعة؛ لذا حذف التنوين من عزير. (درويش، 2020، صفحة 270/3) [1]

ب. الأسماء المبنية

تُعَدّ الظواهر المتعلّقة بالأسماء المبنيّة أقلَّ بكثير من نظائرها المتعلّقة بالأسماء المعربة؛ إذ إنّ حركة الاسم المبنيّ ثابتة في الغالب، لا تتغيّر ولا تتأثّر بالعوامل إلا في حالات نادرة. وأغلب ما ورد من اختلافات بين القراءات في هذا الباب يتّصل بالضمائر خاصةً، في حين يبقى جانب الفاعل أوسع نطاقًا وأشدّ تنوعًا، ويصعب استقصاؤه على وجه الإحاطة؛ إذ إنّ معظم التغييرات الطارئة على أحرف المضارعة تؤدّي بالضرورة إلى اختلاف في الفاعل، الذي يكون في كثير من الأحيان ضميرًا مستترًا يختلف تقديره من قراءة إلى أخرى، وهذا ممّا يُعسِر حصره. أمّا ما عدا ذلك من الظواهر المتعلّقة بالأسماء المبنيّة، فسيُعرَض في هذا الباب مع مناقشة أمثلته أو الإشارة إليها والتنبيه على مواضعها.

1. حذف الضمير (وذلك في ستة مواضع تُذكر منها مواضع مختارة)

المثال الأول: ﴿ لِيَأۡكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡۖ أَفَلَا يَشۡكُرُونَ ٣٥ ﴾ [يس: 35]

قرأ الكسائي وشعبة: (وما عملَتْ)، والباقون: (وما عملتْه). (مجاهد، 1972، صفحة 540)

[1] ويتبع التبادل بين المصروف والممنوع، الآية: (176) من سورة الشعراء، وكلمة (طوى) في الآيتين: (12) من سورة طه، و(16) من سورة النازعات.

في القراءة الأولى، حذف المفعول به، أما في القراءة الثانية، الهاء مفعول به، عائد على (ما) إن كانت مصدرية، وعلى الثمر إن كانت (ما) نافية. جاء في الكشاف: "ولك أن تجعلَ ما النافية على أنّ الثمر خلق الله ولم تعمله أيديهم ولا يقدرون عليه". (الزمخشري، 2009، صفحة 894)[1]

المثال الثاني: ﴿ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ وَيَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبُخۡلِۗ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ ٢٤ ﴾ [الحديد: 24]

قرأ نافع، وابن عامر: (فإنّ الله الغنيّ الحميد)، والباقون بإثبات (هو). (مجاهد، 1972، صفحة 627)

في كلا القراءتين، لفظ الجلالة اسم إنّ، و(الغني، والحميدُ) خبران. في القراءة الأولى، حذف ضمير الفصل (هو) وفي القراءة الثانية ثبت، وكلّ قرأ وفق ما رسم في مصحفه، فهما روايتان متوترتان، "والجملة مفيدة للقصر بدون ضمير فصل، لأنّ تعريف المسند إليه والمسند من طرق القصر، فالقراءة بضمير الفصل تفيد تأكيد القصر." (عاشور، 1948، صفحة 27 / 414). وقيل يجوز في قراءة الإثبات أن تكون (هو) مبتدأ، إلا أنّ الحلبيّ استبعد ذلك فقال: "من أثبت (هو) يحسن أن يكون فصلا ولا يحسن أن يكون ابتداء؛ لأنّ الابتداء لا يسوّغ حذفه... إذ يحذف العائد المرفوع بالابتداء بشروط منها: ألا يكون مت بعده صالحا للصلة." (الحلبي، الصفحات 10 / 251–252)

2. تغيير الضمير

موضعه: ﴿ ۞ أَوَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ كَانُواْ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَانُواْ هُمۡ أَشَدَّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗ وَءَاثَارٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمۡ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٖ ٢١ ﴾ [غافر: 21]

قرأ ابن عامر: (منكم)، والباقون: (منهم). (مجاهد، صفحة 569)

[1] وتتبع هذه الآية من حيث حذف الضمير الواقع في محل مفعول به، الآيات: (71) من سورة الزخرف، (7) من سورة التكاثر، (54) من سورة الحجر، (27) من سورة النحل.

كلا الضميرين عائد على أهل قريش، إلا أنّ ضمير الخطاب استخدم لقربهم وحضورهم، والغيبة تناسقا مع السياق السابق. "منكم على سبيل الالتفات، والباقون بضمير الغيبة جريا على ما سبق من الضمائر السابقة". (الحلبي، صفحة 9 / 470)

3. التغيير في حركة البناء. (وذلك في ثلاثة مواضع يُذكر منها مثال مختار)

المثال: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحۡمَ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيۡرِ ٱللَّهِۖ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ١٧٣ ﴾ [البقرة: 173]

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي (فمنُ اضطر)، والباقون (فمنِ). (مجاهد، 1972، صفحة 174)

في كلا القراءتين (مَن) اسم شرط جازم مبني في محل رفع مبتدأ. إلّا أنّه ضمّ في القراءة الأولى، اتباعا للمضموم وبيان لحركة همزة الوصل المحذوفة لفظا، وكسر في القراءة الثانية؛ منعا لالتقاء الساكنين. (الأندلسي، 1993، صفحة 665).[1]

وبعد هذا العرض يتبيّن أنّ الاختلافات النحويّة في الأسماء تمتازُ بتنوّعها وتشعّبها أكثر من غيرها، إذ تتوزّع بين ما يتعلّق بالإعراب وحركاته، وما يتّصل بالضمائر والأسماء المبنيّة، فضلًا عن التداخل الكبير مع الأفعال والحروف. وهذا كلّه يجعل حصر هذه الظواهر وضبطها أمرًا عسيرًا، بخلاف ما هو الحال في الأفعال والحروف التي يُسعف فيها التصنيف أكثر. غير أنّ تتبّع هذه الاختلافات يكشف عن ثراء الأسلوب القرآنيّ، ويبرُز منه كيف كان اختلاف القراءات ميدانًا واسعًا لتنوّع التعبير، وتعدّد الأوجه الإعرابيّة.

[1] ويشبه هذه الآية في اختلاف حركة الاسم المبني، الآيتان: (7) من سورة الزمر، (10) من سورة الفتح، التي تحمل توجيها دلالية يدرس في الفصل اللاحق.

المبحث الرابع: التبادل بين أقسام الكلام

أ. التبادل بين الاسم والفعل: (وذلك في سبعة مواضع يُذكر منها أمثلة مختارة)

المثال الأول: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ ۖ إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨١﴾ ﴾ [النمل: 81]

قرأ حمزة: (وما أنت تهدي العميَ)، والباقون: (وما انتَ بهادي العميِ). (مجاهد، 1972، صفحة 486)

في القراءة الأولى، (تهدي) فعل مضارع، فاعله مستتر عائد على النبي –صلى الله عليه وسلم، و (العميَ) مفعول به، والجملة الفعلية في محل نصب خبر (ما). أما في القراءة الثانية، (بهادي) فالباء زائدة، و(هادي) مجرورا لفظا منصوب محلا على أنه خبر ما، و(العمي) مضاف إليه.

المثال الثاني: ﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ ﴾ [البلد: 13 – 14]

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: (فكَّ رقبة) (أطعَمَ)، والباقون: (فكُّ رقبةٍ) (إطعامٌ). (مجاهد، 1972، صفحة 686)

في القراءة الأولى، (فكُّ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، و (رقبة) مضاف إليه، و (إطعامٌ) اسم معطوف مرفوع، أمّا في القراءة الثانية، (فكَّ) فعل ماضٍ، فاعله مستتر (هو)، و (رقبةً) مفعول به، والجملة بدل من (اقتحم العقبة). ينظر (الحلبي، صفحة 11/ 508)[1]

ب. التبادل بين الاسم والحرف. (وذلك في موضعين يُذكر منهما مثال مختار)

المثال: ﴿ فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِى قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴿٢٤﴾ ﴾ [مريم: 24]

[1] ويشبه هذه الآية مما في تبادل بين الاسم والفعل، الآيات: (96) من سورة الأنعام، (60) من سورة المائدة، (45) من سورة النور، (87) من سورة النمل، (7) من سورة السجدة.

قرأ نافع، وحمزة والكسائي، وحفص عن عاصم: (مِن تحتِها)، والباقون: (مَن تحتَها). (مجاهد، صفحة 408)

في القراءة الأولى، (مِن تحتِها) جار ومجرور في محل نصب حال، أمّا في القراءة الثانية، (مَن) فاعل، و(تحتَ) ظرف. والفاعل في الحالين يحتمل أن يعود على عيسى –عليه السلام–أو على جبريل عليه السلام، "قيل كان يقبل الولد كالقابلة، وقيل كان أسفل منها تحت الأكمة، فصاح بها لا تحزني." (الزمخشري، 2009، صفحة 635).[1]

ت. اسم الفعل

موضعه: ﴿ وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَۚ ﴾ [يوسف: 23]

قرأ ابن كثير: (هَيْتَ لك)، ونافع وابن عامر (هِيتَ لك)، وروى هشام عن ابن عامر (هِئتُ لك)، وقرأ الباقون (هَيْتَ لك). (مجاهد، 1972، صفحة 347)

فيها جميعا (هيت) إمّا اسم فعل أمر مبني بمعنى أسرع، و(لك) متعلقان بمحذوف للبيان، أي: القول لك، أو اسم فعل ماضٍ بمعنى تهيّأت، و(لك) متعلقان ب (هيت). (علوش، 2015، صفحة 248/11)

إلا أنّها بقراءة الهمز قد تكون فعلا والتاء ضمير المتكلم من (هاءَ الرجل)، إذا أحسن هيأته، وعيله فالجار والمجرور متعلقان بالفعل. (الأندلسي، 1993، صفحة 2611)

[1] ويشبه هذه الآية مما فيه تبادل بين الاسم والحرف، الآية: (24) من سورة السجدة.

الخاتمة:

يتبيّن من خلال هذا الفصل أنّ الاختلافات النحوية بين القراءات السبع ظاهرة ثرية، تُبرز مرونة العربية في استيعاب تنوّع التراكيب دون الإخلال بنظام اللّغةِ أو اضطراب دلالتها. وقد كشف التصنيف التفصيلي لهذه الاختلافات بحسب الظواهر النحوية عن اتساع مجال التنويع في بنية الكلمة والجملة، من الفعل والاسم، وعن الترابط الكبير بين المستويات النحوية في النظام القرآني ما يجعل كلّ اختلاف مظهراً من مظاهر الإعجاز اللفظي والمعنوي.

كما أظهر هذا الرصدُ أن كثيراً من وجوه الاختلاف النحوي لا يترتب عليه اختلاف دلاليّ مباشر، فقد بلغ عدد الاختلافات النحوية غير المؤثرة على المعنى (272)، وعدد الاختلافات بين حروف المضارعة والتي تؤدي إلى تغير الفاعل المستتر غالبا (111) وهذا مبحث يتبع للدراسات التي تختص بظاهرة الالتفات في القرآن ودلالاتها إلا أنّ البحث في فصله الثاني توقف عند بعضها، لإعطاء إضاءة على تأثيرها على المعنى، أمّا الاختلافات النحوية ذات التوجيهات الدلالية –بعد استثناء ما نوقش من أمثلة تابعة للالتفات– فقد بلغت (128)، منها (16) موضعا من الأمثلة التابعة لظاهرة الالتفات، وهذا عدد قليل نسبيا مقارنة بالاختلافات التي لا يترتب عليها اختلاف دلاليّ، مما يدلّ على مرونة التراكيب القرآنية، واستقلال البنية الإعرابية في بعض المواضع عن التوجيه المعنوي. وقد مهد هذا الفصلُ بوصفه مرحلة تصنيف وتأصيل للفصل التحليلي الّذي يُعنى ببحث الأثر الدلاليّ لهذه الاختلافات، وبيان ما أتاحته من ثراءٍ في المعاني وتنوّعٍ في المقاصد القرآنية.

الفصل الثاني

الاختلافات النحوية التي أدت إلى توجيهات دلالية

يمثّل هذا الفصل امتدادًا لما سبقه، غير أنّه يختلف عنه في الغاية والمنهج؛ إذ لم يقتصر على الوصف والتصنيف، بل انتقل إلى دراسة التوجّهات الدلالية المترتبة على الاختلافات النحوية بين القراءات السبع. فالنحو ليس قواعد شكلية فحسب، بل هو أداة لكشف المعنى، وقد تجلّى ذلك أوضح ما يكون في اختلاف القراءات، حيث يؤدّي تغيّر البنية النحوية إلى تنوّع في الدلالة يتراوح بين اللطيف الدقيق والجليّ البارز.

وقد ارتبط علم النحو والإعراب منذ نشأته المبكرة بالنص القرآني، والإعراب لغة هو: "الإبانة، يقال: أعرب عنه لسانه وعرّب، أي أبان وأفصح. والإعراب الّذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وأعرب كلامه إذا لم يلحن بالإعراب. فسُمّي الإعراب إعرابًا لتبيينه وإيضاحه. مادة عَرَب (ابن منضور، 1981)

ومثّل القرآن الحافز الأول لجهود العلماء في استنباط القواعد وضبط الأبنية اللغوية؛ إذ كان الهدف من نشأة النحو "صيانة القرآن والمحافظة على فصاحته، والنطق به نطقًا سليمًا، فاللحن في القرآن هو السبب المباشر في وضع النحو" (رفيده، 1990، صفحة 97). غير أنّ هذه العلاقة بين القرآن الكريم والنحو لم تبقَ على نسق واحد، بل تطوّرت عبر مسار طويل يمكن تتبّعه من خلال ما تكشفه كتب النحو وكتب التفسير.

ففي البدايات كان الهدف الأساس من بيان الإعراب خدمة التلاوة الصحيحة وحماية النص من اللحن، ومع الزمن بدأ المفسرون يلتفتون إلى أثر اختلاف الإعراب في تحديد المعنى، فصار الإعراب أداة تفسيرية يُستعان بها في إزالة الإشكال وبيان دلالة التركيب. وقد ظلّ هذا البعد التفسيري ملازمًا للنحو حتى بعد أن استقلّ علمًا قائمًا بذاته، إذ لم يتوقف النحاة عن استمداد شواهدهم الكبرى من القرآن، ولم يكفّ المفسرون عن توظيف النحو والإعراب في توجيه النص وتوضيح معانيه.

وقد "ظهر اتجاه النحويين مبكرًا إلى اختصاص القرآن الكريم بكتب تتحدث عن لغته وإعرابه وتحليل معانيه وتوضح مشكله، وقد عُرفت هذه الكتب باسم (معاني القرآن)" (رفيده، 1990، صفحة 111). ومن أشهرها كتاب الفراء الذي اتُّخِذ مرجعًا في هذا البحث، إذ يعرض ما ورد من اختلافات نحوية بين القراءات، ويُركّز على مشكل الآيات وما يترتب عليها من توجيهات دلالية تفسيرية. وكانت لهذه الكتب أهمية كبيرة في "الإجابة عمّا يدور في مجالس العلم والأدب من أسئلة حول النص القرآني: لفظًا وكلامًا مركبًا، خصوصًا المشكل منها" (رفيده، 1990، صفحة 143).

ثم تزايد حضور الإعراب داخل التفاسير مع اتساع حركة التأليف، فصار كثير من المفسرين يعرضون أوجه الإعراب الممكنة للآية، ويبيّنون ما يترتب على كل وجه من احتمالات دلالية. وهنا تبلورت ملامح ما يمكن تسميته بـ "التفسير النحوي"، حيث لم يعد الإعراب مجرد أداة جانبية، بل أصبح منهجًا في فهم النص. وظهر اتجاهان متمايزان: أحدهما يكتفي بذكر الوجه الأرجح الذي يستقيم مع السياق، والآخر يورد جميع الأوجه المحتملة ولو كانت بعيدة، باعتبارها تكشف عن سعة العربية وثراء النص القرآني.

ومع مرور الزمن اندمج الإعراب اندماجًا أوثق في التفاسير الموسوعية، بحيث لم يعد مجرد ملحق لغوي، بل أصبح جزءًا لا يتجزأ من بناء التفسير نفسه، داخلاً ضمن علم تفسير القرآن بالقرآن، ومؤكدًا على الإعجاز القرآني في توزيع دلالات الآية الواحدة على قراءات متعددة. إذ لا مانع من مجيء ألفاظ القرآن على وجوه متعددة، فتكثر من جراء ذلك المعاني، وهذا نظير التضمين في استعمال العرب، وهو من زيادة ملاءمة بلاغة القرآن". (عاشور، 1948، صفحة 55/1) وقد توسّع المفسرون في هذا الباب حتى صاروا يوازنون بين الأوجه النحوية، ويربطونها بالقراءات المختلفة، ويوظفونها لترجيح معنى على آخر.

وفي العصر المتأخر تكاثرت المؤلفات التي خُصِّصت لإعراب القرآن، لكنها لم تنفصل عن التفسير، بل ظلّت مرتبطة به من حيث إن كل وجه إعرابي هو في جوهره توجيه معنوي، وإلا فما المغزى من هذا التعدد

الإعرابي! وحاشا لكلام الله أن يكون بلا هدف. وهكذا ظلّت العلاقة وثيقة حتى العصور الحديثة، حيث عاد الاهتمام إلى دراسة أثر الإعراب في الدلالة، وتوجيه القراءات في ضوء التحليل النحوي.

ومن خلال هذا التطور يتضح أنّ الإعراب لم يكن نشاطًا شكليًا معزولًا عن التفسير، بل كان على الدوام مدخلاً أساسًا لفهم النص وإبراز معانيه الدقيقة. ومن هنا تأتي أهمية الاستفادة من كتب التفسير التي اعتنت بإبراز أوجه الإعراب وتوجيه القراءات، وهو ما اعتُمِد عليه في هذه الدراسة، بالرجوع إلى مصادر متنوّعة مثل تفسير الرازي، والقرطبي، والسخاوي، والتفسير المحيط، ومعاني القرآن للفراء، وغيرها.

وقد مرّ تناول علماء التفسير للقراءات بثلاث مراحل: امتدت الأولى ما بين القرنين الثالث والسادس، وكان من أشهر مفسريها الطبري في جامع البيان، والزمخشري في الكشاف. وقد اتسمت هذه المرحلة بالإكثار من ذكر القراءات المتواترة والشاذة، والترجيح فيما بينها، واختيار وجه على وجه، بل والطعن في بعض ما صحّ منها لعدم موافقتها المذهبَ النحوي للمفسّر أحيانًا، "إلا أنه ينبغي التنبيه إلى أنه قد تُرَجّحُ إحدى القراءتين على أخرى ترجيحا يكاد يُسقط القراءة الأخرى، وهذا غير مرضٍ لأنّ كلتيهما متواترة". (الزركشي، 2006، صفحة 235)

أمّا المرحلة الثانية فامتدت ما بين القرنين السابع والثامن، وانقسم مفسروها إلى قسمين: الأول: مكثرون من ذكر أوجه القراءات لكنهم قلّما يرجّحون بعضها على بعض، ومن أشهرهم القرطبي في الجامع لأحكام القرآن، والبيضاوي في أنوار التنزيل. والثاني: مقلّون من ذكر أوجه القراءات، بل قد يقتصرون أحيانًا على اعتماد قراءة واحدة.

أمّا المرحلة الثالثة، فمن القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر، وقد اعتمد أغلب المفسرين فيها على أوجه القراءات المتواترة دون تفضيلٍ بينها، ومن أشهرهم ابن عاشور في التحرير والتنوير. ينظر (محمود، 2022، الصفحات 16-17).

ويتضح من ذلك أنّ القراءات القرآنية كانت ولا تزال عاملاً رئيسًا في اختلاف مناهج المفسرين؛ فكلّ قراءة تُعدّ بمنزلة حرف من القرآن، لها توجيهها النحوي ودلالتها الخاصة، الأمر الذي أتاح مجالًا واسعًا لتعدد المفهوم وتنوع التفسيرات. ومن هنا برزت العلاقة الوثيقة بين الإعراب وتوجيه المعنى، إذ لم يكن اختلاف القراءات مجرد تنوع لفظي، بل كان مدخلاً إلى إثراء الدلالة، وتوسيع أفق التفسير، وتأكيد مرونة النظام اللغوي للقرآن الكريم.

وقد ارتأت الباحثة أن تفيد من كل مرحلة، فنوّعت مراجعها بين مراحل التفسير الثلاث؛ متخذة من المرحلة الأولى ثلاثة مراجع، الأول: الكشاف للزمخشري الذي يعدّ نقطة بارزة في تاريخ التفسير النحوي وملائمًا بين الإعراب والنظم البلاغي وخصائص التعبير القرآني المعجز. غير أنه لاقى انتقادات واسعة بسبب فكره المعتزليّ الذي طغى على تفسيره. أمّا فيما يخص القراءات فقد عرض لها جميعًا متواترة وشاذة، وأعمل فيها العقل واللغة، فرجّح ما وافق اللغة منها. والمرجع الثاني: مفاتيح الغيب للرازي الذي توسّع في تفسيره فأورد كل المسائل المتعلقة بكل آية، باحثًا باستفاضة فيها، وقد دافع عن القراء والقراءات، وردّ عنها الطعون والشبهات. والثالث: جامع البيان من تأويل القرآن للطبريّ، المعروف بجمعه من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من عصره. "وقد اجتمع له أدوات ثلاثة للعلم بالقراءات: العلم بالرواية، والمعرفة بالتفسير، والتمكن من الإعراب. وقد أوتي عقلا قويا للترجيح والاختيار بين القراءات." (رفيده، 1990، صفحة 624) وغالبا ما كان يوفّق بين المعاني التي تؤدي إليها القراءات المختلفة، فيرى أنها مكملة لبعضها دون اختلاف.

ومن المرحلة الثانية ثلاثة مراجع: الأول الجامع لأحكام القرآن للقرطبي وهو من أعظم التفاسير وأنفعها، توسّع فيه بعرض القراءات السبع والشاذة وتوجيهاتها التفسيرية والفقهية، وقد جمع فيه كثيرًا من آراء النحويين وتوجيهاتهم، وكان يردّ على من يطعن بقراءة أو يرفضها، فهو يرى أنّ كل ما ثبت عن النبي –صلى الله عليه وسلم– لا ينبغي ردّه. والثاني: البحر المحيط لأبي حيّان، وهو كتاب حافل بالقراءات وإعرابها وما لها من توجيهات دلالية. وقد جاء في مقدمة تحقيق البحر المحيط: "راعى أبو حيّان جانب غوامض الإعراب، حتى استخلص بعض المحدثين من كتابه إعرابًا متكاملاً للقرآن الكريم" (الأندلسي، 1993، صفحة 60).

والثالث: تفسير القرآن العظيم للسخاوي، اهتم السخاوي بالقراءات في تفسيره، فكان يكثر من إيرادها، وتوجيهها، مستشهدا بالقراءات في تفسير الآيات، وكان يرجّح بين القراءات، مقوّيا قراءة على أخرى، لأسباب لغوية، دون الطعن بالقراءة الأخرى.

ومن المرحلة الثالثة مرجعان: الأول التحرير والتنوير لابن عاشور، وهو "من مفسري العصر الحديث السلفيين الذين يملكون إلى جانب العلم الواسع، القدرة على الاختيار والتهذيب، والبيان ووسائله اللغوية" (رفيده، 1990، صفحة 126). وكان ابن عاشور واسع العلم بالقراءات، معتمدًا في تفسيره على المتواتر منها، ولم يفضّل قراءة على أخرى، فالقراءة عنده هي الحَكَم على القاعدة النحوية لا العكس. والمرجع الثاني: معاني القرآن للفراء، الذي "يُعتبر بحقّ المرجع الأوفى لنحو الكوفيين، وهو كتاب قيّم يُعنى بما يشكل من القرآن الكريم لغة وإعرابًا، واحتجاجًا لقراءاته، كما أنه من أقدم التفاسير التي وصلت إلينا" (رفيده، 1990، الصفحات 179-180). أما عن منهجه في التعامل مع القراءات فقد كان يرجّح قراءة على أخرى لكونها أسلم إعرابيًا، أو لموافقتها المصاحف.

اعتمدت الباحثة في هذا الفصل منهجًا وصفيًا تحليليًا مقارنًا، يقوم على استقراء مواضع الاختلاف النحوي بين القراءات السبع، وبيان صيغها عند القراء، ثم تحليل أوجهها الإعرابية وفق ما ذكره المفسرون والنحاة، مع إبراز ما يترتب على كل وجه من دلالات. وذلك من خلال الجمع بين النقل الموثق من كتب التفسير واللغة، والتحليل المباشر الّذي يبرز الفروق الدقيقة بين القراءات.

لم يقتصر هذا الفصل على رصد الاختلافات النحوية بين القراءات بل اتسع ليشمل توجيهاته الدلالية، دون مقارنة بين التفاسير، ولا انحياز لترجيح قراءة على أخرى، فالغاية الكشف عن أثر التنوع النحوي في توسيع الدلالة القرآنية، لبيان كيفية تأثير البنية النحوية في إثراء المعنى القرآني، مما يفتح الأفق لفهم النص وإعجازه.

المبحث الأول: التوجيهات المتعلقة بالتفسير.

يعرض هذا المبحث ثلاثةً وتسعين موضعًا مدروسًا تُظهِر الأثرَ الدلاليَّ المترتّب على الاختلافات النحوية بين القراءات، كما أُشير في الحواشي إلى أحد عشر موضعًا آخر لم يُفرد لها تحليل مستقل. وقد تنوّعت الظواهر النحوية الواردة في هذا المبحث، بما يُبرز وحدة الإعجاز البياني في القرآن الكريم، ويكشف عن كيفية إسهام القراءات في توسيع آفاق المعنى، بحيث تفسّر القراءةُ الواحدة الآيةَ في ضوء القراءة الأخرى، في صورة من التكامل الدلالي الذي يؤكد انسجام النص القرآني وتعدّد دلالاته ضمن نظام لغوي محكم.

1. ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ١١٧﴾ [البقرة: 117]

قرأ ابن عامر: (فيكونُ)، والباقون: (فيكونَ). (مجاهد، 1972، صفحة 168)

لاختلاف القراءتين في الآية أثر كبيرٌ على تكامل معناها، فقد جاء هذا الاختلاف لتقريب الصورة إلى الذهن البشريّ بما يمكنه فهمه وإدراكه.

(كانَ) في هذه الآية تامة، والمراد (احْدُث فيحدث)، قد يُظنّ أنّ قراءة النصب لا تصح، إذا فهمت على معنى: أنّ الله إذا أراد شيئا قال: كن، فيكون، وهذا ظاهر الفساد. إلا أنّ المرادَ من قراءة النصب (فيكونَ) أنّ القول والمقول والمسبب هنا تمثيل لسرعة وجود الكائنات عند تعلق الإرادة والقدرة بهما، فشبه فعل الله بتكوين شيء وحصول المكوَّن بغير مهلة؛ فهذه أقرب الحالات المتعارف عليها. (عاشور، 1948، صفحة 688/1) فالأمر في هذه الآية مجازيّ؛ لأنّ الأمر الحقيقيّ يكون لفعلين العلاقة بينهما شرط وجزاء، مثل: ائتني فأكرمك، فيصير معنى الآية: إن يكنْ يكنْ، وذلك لا يصحّ؛ لأنّ الله تعالى يأمر الشيء بالوجود، حال وجود المأمور بالوجود. (الملاحي، 2002، صفحة 160)

وتوضّحُ قراءة الرفع على الاستئناف (فيكونُ) المعنى المراد للأمر، فالله تعالى عالمُ بما هو كائن قبل كونه، فكانت الأشياء التي لم تكن وهي كائنة بعلمه قبل كونها متشابهة للتي هي موجودة، فجاز أنْ يقولَ لها كوني،

فيأمرها بالخروج من حال العدم إلى حال الوجود، لعلمه بها في حال العدم، فأمره تعالى للشيء أن يكون لا يتقدم الوجود ولا يتأخر عنه، فلا يؤمر الشيء بالوجود إلا وهو موجود، ولا يوجد الشيء إلا وهو مأمور بالوجود. (القرطبي، 2006، الصفحات 3/82-83)[1]

2. ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۖ وَلَا تُسۡـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَحِيمِ ١١٩ ﴾ [البقرة: 119]

قرأ نافع: (ولا تَسْأَلْ)، والباقون: (ولا تُسأَلُ). (مجاهد، 1972، صفحة 169)

تفيد القراءة بالرفع (ولا تسألُ) التأكيد على أنّ النبي –صلى الله عليه وسلم– ليس مسؤولا عن كفر أصحاب النار، فلا يُحزنه عنادهم؛ لأنّه مكلّف بالتبليغ، وقد حصل منه ذلك. في هذه الآية تسلية عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فقد كان يغتم ويضيق صدره لإصرار الكافرين على كفرهم، لذا واساه رب العزّة بتذكيره بأنه مرسل ليبشر وينذر لا ليُجبر، ولن يسأل عن كفرهم بعد أن بلغَ جهده في دعوتهم وتبليغهم. (الزمخشري، 2009، صفحة 94)

أما القراءة بالجزم (ولا تسألْ) فلا فيها ناهية، والنهي يكون حقيقيا أو مجازيا. أمّا النهي الحقيقي فأن يكونَ قد نهي عن السؤال عن أحوال الكفّار ومصيرهم، وقيل إنّها نزلت عند سؤال النبي: "ليت شعري ما فعل أبواي" وهو بعيد؛ لأنّ الآية جاءت في سياق الحديث عن اليهود والنصارى. ينظر (الرازي، 1981، صفحة 4/ 33)

وأمّا النهي غير الحقيقيّ، فقد جاء على سبيل تعظيم فعل الكافرين ومصيرهم، كأن تقول: كيف حال فلان؟ وقد وقع في بليّة، فيقال لك: لا تسألْ عنه، لما يوقعه هذا الخبر من إيحاش وجزع في نفس المستخبِر، ولا يراد بذلك حقيقة النهي. (الأندلسي، 1993، صفحة 564)[2]

[1] تشبهها الآيات: (95) من سورة آل عمران، (40) من سورة النحل، (35) من سورة مريم، (82) من سورة يس

[2] تشبهها الآية (77) من سورة طه.

3. ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿١٢٥﴾ ﴾ [البقرة: 125]

قرأ نافع وابن عامر: (واتّخَذوا)، والباقون: (واتّخِذوا). (مجاهد، 1972، صفحة 169)

يحمل وجهي القراءة (اتَّخَذوا) و (اتَّخِذوا) معنيين متقاربين، فقراءة الأمر (اتَّخِذوا) اختُلفَ مَن المخاطب بها، فقيل: إبراهيم وذريّته، وقيل النبي –صلى الله عليه وسلّم–وأمّته، ويؤيّد هذا القول ما يُروى عن عمر ابن الخطاب أنه قال: "وافقتُ الله في ثلاث –أو وافقني ربّي في ثلاث– قلت: يا رسول الله، لو اتخذتَ مقام إبراهيم مصلى..." العسقلاني، أحمد بن علي بن حجير، كتاب تفسير القرآن، باب قوله"واتّخذوا من مقام إبراهيم مصلى"، حديث رقم.4483. قيل فيه دليل على وجوب ركعتين بعد الطواف. (السخاوي، 2008، صفحة 86/1)

وأمّا قراءة الخبر (واتّخَذوا) فالجملة معطوفة على جعلنا، والمراد بها ذريّة إبراهيم –عليه السلام–. والاتّخاذُ من آثار الجعل، أي أنّ الناس أُلهموا أن يتّخِذوا من مقام إبراهيم مصلى. والقراءتان تقضيان أنّ اتّخاذَ مقامِ إبراهيم مصلى، كان من عهد إبراهيم –عليه السلام– ولما جاء الإسلام بقي الأمر على ذلك. (عاشور، 1948، صفحة 711/3)

4. ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ أَيْنَ مَا تَكُونُوا۟ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٤٨﴾ ﴾ [البقرة: 148]

قرأ ابن عامر: (مُوَلّاها)، والباقون: (مُوَلّيها). (مجاهد، 1972، صفحة 171)

في قراءة (هو مولِّيها) يعود الضمير (هو) على (كلّ)؛ فلكل صاحب ملّة قبلة يولّيها نفسه ويلزمها، ويوجّه صلاته إليها باختياره وإرادته. أي كلّ منكم يستقبل وجهته ويلزمها، متقربا إلى الله تعالى بها. (الرازي، 1981، الصفحات 145/4-146)

وأمّا قراءة (هو مولّاها) هو عائد على (كلّ) إلا أنّ افعل مبني للمجهول، أي الله شارعها ومكلّفهم بها، اتبعها من اتبعها، وأعرض عنها من أعرض، فالله تعالى أمر المسلمين بالتوجه للكعبة فأطاعوا، وأصرّ أهل الكتاب على عدم اتباعها، وإنما ذلك بتقدير الله تعالى، ففي ذلك تنبيه للمسلمين لشكر الله؛ إذ هو وفقهم لاتباع ما أمر به من التوجه، واختارهم لذلك. (الأندلسي، 1993، صفحة 611/1)

5. ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴿١٦٥﴾ ﴾ [البقرة: 165]

قرأ نافع، وابن عامر: (ولو ترى)، والباقون: (ولو يرى).

وقرأ ابن عامر: (إذ يُرَوْنَ)، والباقون: (إذْ يَرَوْنَ). (مجاهد، 1972، صفحة 173)

تفيد قراءة الياء (ولو يرى) لو شاهدَ أو لو علمَ الّذين ظلموا شدّة عذاب اللهِ وقوّته، لما اتّخذوا من دونه أندادا. (الرازي، صفحة 4/ 231) ولو يعلم الّذين ظلموا بما اقترفوا من الشرك أنّ القدرة لله على كلّ شيء، ولو علموا شدة عقابه للظالمين، إذا عاينوا العذاب، لكان منهم ما لا يدخل تحت الوصف من الندم والحسرة. (الزمخشري، صفحة 106) فجواب الشرط محذوف (لوقعت في قلوبهم الحسرة والندامة). كقولك: لو رأيتَ فلانا والسياطُ تأخذُ منه. وهذا الحذف أفخم وأعظم، لأنه يُذهِبُ الذهنَ إلى كل ضرب من الوعيد. (الرازي، 1981، صفحة 4/ 231).

وترتبط هذه الآية بالسياق الّذي قبلها ارتباطا وثيقا، إذ إنّ السياق قبلها يتحدث عن قدرة الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ [البقرة: 164]

ووجه الاتصال بين الآيتين أنّ الله تعالى أخبر أنّ مع وضوح الدلالات التي سبق ذكرها أقام قوم على الباطل وإنكار الحقّ، كأنّه قال: أبعد هذا البيان وظهور البرهان يتّخذون من دون الله أندادا؟ (الملاحي، 2002، صفحة 184) إذن قد حقّ عليهم القول والعذاب، ولن يؤمنوا ويتيقنوا من أنّ الله تعالى هو الّذي بيده كلّ شيء وهو القادر على كلّ شيء. "وأنّ الأنداد والشركاء لا حول لهم ولا قوة، ولن يغنوا عنهم من عذاب الله شيئا" (بازمول، 1412هـ، صفحة 378) إلّا حين يرون العذاب بأعينهم، ويذوقونه بأجسادهم.

وقراءة التاء (ولو ترى) توجّه الخطاب إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– والمرادُ أمّته؛ لأنّ النبي علم ذلك، لكنْ من أمّته من يحتاج إلى تقويةِ علمهم برؤيةِ هذا. (الأندلسي، 1993، صفحة 645) ويحتمل هذا الخطاب عدة تقديرات لجواب الشرط المحذوف، الأول: لو ترى يا محمد الّذين ظلموا حال رؤيتهم العذاب واستعظامهم إياه، لأقرّوا أنّ القوة لله. والثاني: لعلمْتَ أنّ القوة لله جميعا، وهذا الخطاب موّجه لأمّة محمد –صلى الله عليه وسلم– لأنّه علم ذلك عين اليقين، أي العلم الحاصل بالرؤية المباشرة، وهو أوقع من العلم النظري. والثالث: لعلمتَ مبلغهم من النكال، وما حلّ بهم. والرابع: قل يا محمد للظالهم هذا. ينظر (بازمول، 1412هـ، صفحة 378)

والقراءتان تتكاملان، لأنّ رؤية وقوع العذاب، ستثبت للرائي، وللمعذّب قدرة الله تعالى، وأنّ القوّة جميعا بيده، فهو شديد العقاب لا رادّ لحكمه، فالمؤمن يزداد إيمانه، ويحمد الله تعالى على ما أنعم عليه من هداية فصرف عنه العذاب، والكافر يؤمن ويندم ويتحسر، ولات حين ندم وحسرة.

أُسنِدَ الفعل في قراءة (يَرون) إلى الّذينَ ظلموا، وفي قراءة (يُرون) إلى الله تعالى، والمعنى المراد واحد، إذ هم يرون العذاب بقدرة الله تعالى، إلا أنّ المبني للمجهول في الوعيد أعظم في النفس في المبني للمعلوم.

6. ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَۚ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥۚ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٤﴾ ﴾ [البقرة: 184]

أفادت قراءة (فديةُ طعامِ مساكين) تحديد نوع الفدية، أي أنّ فدية الإفطار طعامُ مساكين، باعتبار أن قوله (طعامِ) بيان للفدية، في حين أفادت قراءة (فديةٌ طعامُ مساكين) بيان مقدار هذه الفدية، باعتبار أنّ قوله (طعامُ مساكين) بدل من (فدية). (الملاحي، 2002، صفحة 192)

ودلالة (مسكين و مساكين) أنّ الفدية إطعامُ مساكين، لكلّ يوم يُفطره المعذور مسكينٌ يُطعم. (الأندلسي، 1993، صفحة 738) فقراءة (مساكين) بالجمع أي على الّذين يطيقونه إطعام مساكين، فقابل الجمع في الّذين، بالجمع في مساكين، والمعنى أنّ على كلّ واحد إطعام مسكين. والقراءة بالإفراد (مسكين) قابل الجمع في الّذين بالإفراد في مسكين، والمعنى أنّ على كل واحد في كلّ يوم يفطر فيه إطعام مسكين، فمقابلة الجمع بالمفرد هنا اقتضت تعميم المفرد. (الملاحي، 2002، صفحة 651)

والقراءتان تكمّل كلّ منهما الأخرى، فقراءة الإضافة حددت نوع الفدية أنها إطعام، وقراءة البدل حددت مقدار الفدية، فمن أفطر يوما بسبب العذر من سفر أو مرض، فعليه أن يطعم كل يوم مسكينا، وهو مخير بدفع الطعام إلى مسكين واحد أو مجموعة مساكين، حيث تتيح له القراءتان (مسكين و مساكين) هذا الخيار. [1] والحكم في هذه الآية فيه نقاش فقهي يطول، لكنّه ليس في مجال دراستنا.

[1] تشبهها الآية 95 من سورة المائدة.

7. ﴿ ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ مَّعۡلُومَٰتٞۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيۡرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقۡوَىٰۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ١٩٧ ﴾ [البقرة: 197]

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالَ)، والباقون: (فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ في الحج). (مجاهد، 1972، صفحة 180)

من قرأ (فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ في الحج) فقد أدخل الرفث وهو الجماع أو ذكره عند النساء، والفسوق وهو المعاصي، والجدال وهو المراء مع الرفقاء والخدم والمكارين، كلَّها ضمن المنهي عنه في الحج، وفي استعمال لا النافية للجنس مبالغة في النهي. قال ابن عاشور: "قد نفي الرفث والفسوق والجدال نفي الجنس مبالغة في النهي عنها وإبعادها عن الحاج، حتى جعلت كأنها قد نهى الحاج عنها فانتهى فانتفت أجناسها" (عاشور، 1948، صفحة 233/2)

ومن قرأ (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالَ في الحج) فـ (لا) فيها نافية لمشروعية الرفث والفسوق في الحج، لا لوجوده، لأن من الناس من يصدر عنه رفث أو فسوق. (الأندلسي، 1993، صفحة 100) فلا العاملة عمل ليس تنفي الحكم عن اسمها، ولكنّها لا تنفيه مطلقا، وهذا ما يظهر من خلال هذه القراءة فالرفث والفسوق يقع من الناس، لكنّ الآية تؤكد حرمته في الحج.

أما (الجدالَ) فلا التي سبقتها نافية للجنس، والمعنى المراد منها: لا شكّ ولا خلاف في الحج؛ لأنّ قريشا كانت تقف في المشعر الحرام وسائر العرب يقفون بعرفة، وكانوا يقدّمون الحج سنة ويؤخرونه سنة، فردّ إلى وقت واحد فارتفع الخلاف في الحج. (الزمخشري، 2009، صفحة 120) فلا النافية للجنس نفت أيّ مبرّر للشكّ في الحجّ مطلقا.

والمعنى الحاصل من القراءتين أنّ على من ألزم نفسه الحج، تجنّب الجماع ومقدماته، وجيمع أنواع والمعاصي، والابتعاد عن الجدال في أيّ أمر من الأمور عامة، وفي مشروعية الحج خاصة، وهذه أمور منهي عنها دائما لكنّ النهي عنها في الحجّ أشدّ مبالغة؛ لأنها في الحجّ أسمج، حيث إنّ بعض صورها تفسد الحج وتبطله، والمراد بالنهي وجوب انتفائها وأنّها حقيقة بألّا تكون. ينطر (الملاحي، صفحة 202)

8. ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ ٢١٠ ﴾ [البقرة: 210]

قرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي: (تَرجِعُ)، والباقون: (تُرجَعُ). (مجاهد، 1972، صفحة 181)

تفيد قراءة (تَرجِع) معنى تُرَدّ، أي إنّه تعالى قد ملّك كلّ أحد في دار الاختبار أمورا امتحانا، فإذا انقضى أمر هذه الدار ووصلنا إلى دار الثواب والعقاب كان الأمر كلّه لله. وهذه القراءة فيها معنى الاختيار، فالمؤمن مثلا يحبّ أن يرجع إلى الله، وأن تَرجِع أعماله إلى الله؛ لأنّه مطمئن لها ولجزائها.

وتفيد قراءة (تُرجَعُ) معنى تصير، أي إنّه تعالى يُرجع الأمور إلى نفسه، أو إنّ العبادَ يردون أمورهم إلى الله، ويعترفونَ برجوعها إليه، أما المؤمنون فبالمقال، وأما الكفار فبشهادة الحال. وهذه القراءة فيها معنى الإجبار فالكافر لا يرجع إلى الله بإرادته، وإنما هو يتمنى عدم الرجوع إلى الله، لأنّه غير مطمئن لجزاء عمله.

والمعنيان قريبان، محصلتّهما: إلى الله تصير الأمور كلّها؛ إذ هو المنفرد بالمجازاة. (الأندلسي، 1993، صفحة 134/2) ونجد في الآية تحذيرا للناس عامة وللكفار المنكرين للبعث خاصة، وأنّهم سيبعثون بعد الموت، سواء أحبّوا لقاء الله أم كرهوا، فالكل سيقف بين يدي الله الجبار ليحاسبه على عمله إن خيرا فخير وإن شرا فشر. (الملاحي، 2002، صفحة 118)

فهذه الآية من الآيات التي تبعث الطمأنية والرهبة في ذات الوقت، فهي للمؤمن مطمئنة، تسرّي عنه بلاءات الدنيا بأنّ رجوعها إلى الله تعالى، فعنده يوفّى الصابر أجر صبره، ويؤجر المصلح على عمله، وهي للكافر ترهيب وتخويف، فكلّ ذنب أصرّ عليه، وكلّ ظلم أوقعه، مرجعه إلى الله فينتقم منه.[1]

9. ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَأۡخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ شَيۡـٔٗا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَا فِيمَا ٱفۡتَدَتۡ بِهِۦۗ تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعۡتَدُوهَاۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٢٢٩ ﴾ [البقرة: 229]

قرأ حمزة: (يُخافا)، والباقون (يَخافا). (مجاهد، 1972، صفحة 183)

في قراءة المبني للمعلوم (يَخافا، يُقيما) الضمير عائد على الزوجين وهو في محلّ الفاعل، أي إذا خافَ الزوجان تركَ إقامةِ حدود الله تعالى فيما يلزمهما من حقوق الزوجية، بما يُحدثُ بغضَ المرأة لزوجها، فيحلّ للزوج أنْ يأخذَ مما آتى الزوجة. خص جواز الخلع بحالة الشقاق وهو مذهب جماعة العلماء، والشافعي يجيزه من غير شقاق كالطلاق. (السخاوي، 2008، صفحة 110/1)

وفي هذه الآية تأكيد على أنّ الخلع لا يكون إلّا إذا خافا عدم القيام بحدود الله، والمعنى أن يظنّ كلّ واحد نفسَه غير قادر على تأدية حقّ النكاح لصاحبه فيما يجب عليه؛ لكراهة يعتقدها، فلا حرج وقتئذ أن تفديَ المرأة نفسها ولا حرجَ على الزوج أن يأخذ، كما تنذر الآية بالوعيد لمن يتعدّى هذا الحدّ. ينظر (القرطبي، 2006، صفحة 74/4) وعليه، فإن كان الزوجان متراضيين على الخلع تمّ الخلع منهما بما تراضيا عليه. (بازمول، 1412هـ، صفحة 405)

وأمّا قراءة المبني للمجهول (يُخافا) فالضمير عائد على الزوجين في محلّ نائب الفاعل، والخائفُ محذوف، وهم الولاة، والتقدير (إلا أن يخاف الأولياءُ الزوجين ألا يقيما حدود الله فيجوزُ الافتداء). (الأندلسي، 1993،

[1] تشبهها الآية 123 من سورة هود.

صفحة 907). ويؤكد هذا المعنى قوله تعالى (فإن خفتم) فجعل الخوف لغير الزوجين، ولو أراد الزوجين لقال (فإن خافا) وهذا حجة لمن جعل الخلع إلى السلطان. (القرطبي، صفحة 75/4) تبيّن قراءة الرفع أنّه يجوز للحكّام إيقاع الخلع، ولا يجوز لهم منعه إن خُشي من الزوجين عدم إقامة حدود الله بينهما، إلّا أنّ الآية لم تورد أنّه لا يقع الخلع إلّا بهم.

وبالجمع بين القراءتين، يجوز للولاة إيقاع الخلع بين الزوجين إن خافوا ألا يقيما شرع الله، وإن لم يكن الخلع عن تراض منهما، كما يجوز للزوجين أن يتراضيا على الخلع إن خافا ألا يقيما شرع الله. ولا يجوز الخلع إلّا إذا تحقّق الخوف من الزوجين، ومن الحكّام بعدم قيام الزوجين بالحقوق الزوجية، كلّ تجاه صاحبه. (الملاحي، 2002، صفحة 219)

10. ﴿ ۞ وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ وَعَلَى ٱلۡمَوۡلُودِ لَهُۥ رِزۡقُهُنَّ وَكِسۡوَتُهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ لَا تُكَلَّفُ نَفۡسٌ إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦۚ وَعَلَى ٱلۡوَارِثِ مِثۡلُ ذَٰلِكَۗ فَإِنۡ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٖ مِّنۡهُمَا وَتَشَاوُرٖ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَاۗ وَإِنۡ أَرَدتُّمۡ أَن تَسۡتَرۡضِعُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا سَلَّمۡتُم مَّآ ءَاتَيۡتُم بِٱلۡمَعۡرُوفِۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ٢٣٣ ﴾ [البقرة: 233]

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وأبّان عن عاصم: (لا تضارُّ)، (لا تضارَّ). (مجاهد، 1972، صفحة 183)

قراءة الجزم (لا تضارَّ)، (لا) فيها ناهية، والفعل مجزوم، حرّك منعا لالتقاء الساكنين. وتفيد نهي الزوجين أن يضرّ أحدهما الآخر بسبب الولد، بأنْ يمنع الزوجُ الزوجةَ من إرضاع الولد إضرارا بأمه، أو أن تمتنع الأم من إرضاع ابنها أو رعايته إضرارا بأبيه، أو أن تطلب أكثر من أجرِ غيرها. أما قراءة الرفع (لا تضارُّ) فتفيدُ النفيَ؛ على أنّ الأمر لا يحتاجُ إلى النهي الصريح، لأنه ينبغي أن يكون مركوزا في نفس الزوجين الحرص على ابنيهما، ولا يدفعهما الخلاف بينهما على الإضرار به. ينظر (الملاحي، 2002، صفحة 221)

وكلتا القراءتين تحتملان وجهين جائزين؛ نظرا لحالة الإدغام في (تضارّ). الوجه الأول أن يكون أصل الكلمة (تضارِر) بكسر الياء الأولى، والثاني أن يكون أصل الكلمة (تضارَر) بفتح الراء الأولى. فعلى الوجه الأول تكون الوالدة الفاعل، وهي المنهية عن الإضرار بالوالد بسبب الولد، وذلك بأن تمتنع من إرضاعه مع عدم امتناع الأب عن النفقة. وعلى الوجه الثاني تكون الوالدة نائب فاعل، والأب منهي عن الإضرار بها بانتزاع الولد منها مع رغبتها في إمساكه وشدة حبها له. والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد، وهو أن يغيظ أحدهما الآخر بسبب الولد. (الرازي، 1981، صفحة 130/6)

إذن فالآية الكريمة تحضّ الزوجين على الحرص على تقوى الله في أنفسهم وفي المولود رغم ما وقع بينهما من طلاق، فواجبهما رعاية المولود وتمام الحرص عليه، الوالد بالنفقة اللازمة، والوالدة بالإرضاع والرعاية. وهذا يدلّ على حرص الإسلام على الأسرة المسلمة وعلى رعاية الأبناء والاهتمام بهم حتى في حال الإنفصال وتفرق الأبناء. (الملاحي، 2002، صفحة 222)

11. ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَانظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾﴾ [البقرة: 259]

قرأ حمزة والكسائي: (اعلم)، والباقون (أعلمُ). (مجاهد، 1972، صفحة 189)

قراءة الأمر تتناسب مع السياق الخطاب السابق (كم لبثتَ، انظرْ...) وعليه ففاعل القول ربّ العزة. بعد أن عاينَ قدرة الله تعالى، أُمر بلزوم ما آمن به بعد المعاينة وأن يُعلم غيره بما شاهد. فمن قرأ اعلم فقد خاطب المار بذلك رفيقا معه جادله في القدرة على إحياء الموتى. (السخاوي، 2008، صفحة 123/1)، أو قد يكون خاطب نفسه آمرا إياها بالإقرار بقدرة الله تعالى. أمّا قراءة المضارع (أعلمُ) ففاعل القول والعلم هو المارّ،

وقوله هذا هو نتيجة ما عاينه من قدرة الله تعالى، وليس شرطا أن يكون كافرا قبل المعاينة، لكنّه الآن يعلم عيانا ما كان يعلمه غيبا.

وبالجمع بين التوجيهين، نجد أن الله عزّ وجلّ أمر هذا الرجل الّذي مرّ على القرية بعد أن تبينت له الآية في إعادته إلى الحياة بعد موته وإعادة حماره إلى الحياة يأمره بأن يعلم بأنّ الله على كل شيء قدير، وتفيد الآية في القراءة الأخرى امتثال هذا الرجل لذلك الأمر واستجابته للأمر فصرّح بذلك فقال أعلم أنّ الله على كلّ شيء قدير. (بازمول، 1412هـ، صفحة 412)

12. ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾ ﴾ [البقرة: 271]

قرأ نافع وحمزة والكسائي: (نكفّرْ)، وعاصم في رواية حفص(يكفّرُ)، والباقون (نكفّرُ). (مجاهد، 1972، صفحة 170)

قراءة الجزم عطفٌ على جواب الشرط، وفيها يكون تكفيرُ السيّئات ثوابا مخصصا للصدقة الخفيّة، أمّا قراءة الرفع فالجملة استئنافية، تدل على أنّ التكفير مترتب على بذل الصدقات أبديتْ أو أخفيت؛ فلا يمكن أن يقالَ إنّ الّذي يبدي الصدقاتِ لا يكفّر من سيئاته. (الأندلسي، 1993، صفحة 1039) وعليه فالمتصدق مثابٌ أبدى أو أخفى، وإن كانت الصدقة الخفية أفضلُ غالبا، لما فيها من إخلاص، إلا أن الصدقة المعلنة قد تكون خيرا، إن نويَ فيها الحثّ على الخير.

أي إنّ تكفير السيّئات لا يتوقف على إخفاء الصدقات، وإن كان هو الأفضل عموما بل مجرد الإنفاق في سبيل الله يكفر السيئات سواء أكانت النفقة سرية أو جهرية، بل قد تكون الجهرية خير من السرية إن كان القصد منها تشجيع المسلمين على النفقة والبذل في سبيل الله. (الملاحي، 2002، صفحة 246)

13. ﴿ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ ﴾ [البقرة: 282]

قرأ حمزة: (إنْ تضلَّ فتذَكّرُ)، الباقون (أنْ تضلَّ فتذكّرَ) وخفّفَ ابن كثير وأبو عمرو الكاف. (مجاهد، 1972، صفحة 193)

فقراءة كسر الهمزة تجعل الجملة شرطية، في حال ضلّت إحداهنّ تذكرُها الأخرى، فيكون بمعنى ابتداء الخبر عن فعل المرأتين، إن نسيت إحداهما الشهادة تذكرها الأخرى وتثبتها. وقراءة فتح الهمزة، تجعل الجملة تعليلة، سبب اتّخاذِ امرأتين بدل الرجلُ هو خشيةُ أن تضلّ أي تنسى إحداهنّ الشهادة فتذكرها الأخرى. وفي هذا الأسلوب دلالة على الاهتمام بشأن التذكير حتى صار المتكلّم يعلّلُ أسبابه المفضية إليه لأجل تحصيله. (عاشور، 1948، الصفحات 3/109-110)

يؤكد ذلك ما جاء في كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع "ووجه القراءة بالفتح أنّ (أن) بالفتح في موضع نصب على حذف اللام، تقديره (لئلّا تتضلّ إحاداهما أي تنسى) وقيل المعنى: لا تضلّ، كما قال: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ﴾ [القصص: 8] لم يلتقطوه ليكونَ لهم عدوّا، لكن لمّا آل الأمر إلى ذلك في حال من التقطه، ليكونَ لهم عدوا، فأخبر بما آل أمرهم إليه، كذلك هذا لم يؤمن بشهادة امرأتين عوضا من رجل، للضلال الّذي هو النسيان، لكن لمّا آل الأمر إلى النسيان صار الأمر، كأنهم أمروا بشهادة امرأتين عوضا من الرجل للنسيان، فتكون (فتذكر) معطوفة على (فتضلّ) كأنه بيّن علة كون امرأتين مقام رجل، أي ذلك إنما فعل لتذكر إحداهما الأخرى عند النسيان" (القيسي، 1984، صفحة 1/320)

يقول الفراء: من كسرها نوى الابتداء فجعلها منقطعة عما قبلها، ومن فتحها فهو أيضا على سبيل الجزاء إلا أنه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير. فصار الجزاء وجوابه كالكلمة الواحدة، ومعناه: استشهدوا امرأتين مكان الرجل؛ لتذكرَ الذاكرة الناسية. فلما تقدم الجزاء اعتّل بما قبله، وصار جوابه مردودا عليه. ومثل ذلك قولك

(إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيعطى) فالّذي يعجبك الإعطاء إن سأل ولا يعجبك المسألة ولا الافتقار. فهذا دليل على التقديم والتأخير. ينظر (الفراء، صفحة 1 / 184)

وعليه فإنّ طبيعة المرأة تحتمل النسيان، وتحتمل الميل إلى العاطفة في الحكم، فخشية من للضلالة جعل مكان الرجل امرأتين، فإن وقع النسيان صار على إحداهما أن تذكّر الأخرى، أنّ الحكم فيه احتراز لما قد يقع، وهذا دليل على بالغ أهمية الشهادة ودقتها في الإسلام.

14. ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۗ وَمَن يَكۡفُرۡ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ ١٩ ﴾ [آل عمران: 19]

قرأ الكسائي: (أنّ الدينَ)، والباقون: (إنّ الدين). (مجاهد، 1972، صفحة 202)

قراءة الجمهور (إنّ الدينَ) استئنافٌ ابتدائي، لبيان فضيلة هذا الدين، بأجمع عبارة وأوجزها، وتوكيد الكلام بإنّ يحقّق حصر حقيقةِ الدين الكامل عند الله بالإسلام. (عاشور، 1948، صفحة 188/3) وليس لهذه العبارة علاقة بالشهادة الواردة في الآية التي قبلها.

أما قراءة الكسائي (أنّ الدينَ) فالجملة بدل من (أنّه لا إله إلا هو) الواردة في الآية السابقة بعدَ شهدَ، أي (شهد الله أنّ الدينَ عنده هو الإسلام) وفي هذا إشارة إلى أنّ الإسلام هو دين التوحيد والعدل. قال الألوسي :قرأ الكسائي (أنّ الدين) بفتح الهمزة على أنّه بدل الشيء من الشيء إن فسر الإسلام بالإيمان وأريد به الإقرار بوحدانية الله تعالى والتصديق بها، الّذي هو الجزء الأعظم، وكذا إن فسر بالتصديق بما جاء به النبي –صلى الله عليه وسلم– مما علم من الدين بالضرورة لأنّ ذلك عين الشهادة باعتبار ما يلزمها فهي عينه مآلا، وأما إذا فسر بالشريعة فالبدل بدل اشتمال، لأنّ الشريعة شاملة للإيمان والإقرار بالوحدانية وفسرها بعضهم بعلم الأحكام. (الآلوسي، 1935، صفحة 3 / 106)

وعليه فالدين الوحيد المقبول عند الله تعالى هو الإسلام، وذلك بشهادته تعالى، ما يعظّم هذا الدين، ويؤكد على بطلان كل عقيدة غيره، فشهادة الله تعالى تنبه القارئ وتلفت نظره إلى شدة أهمية المشهود به.

15. ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتۡهَا قَالَتۡ رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰۖ وَإِنِّي سَمَّيۡتُهَا مَرۡيَمَ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ٣٦ ﴾ [آل عمران: 36]

قرأ شعبة عن عاصم، وبن عامر: (بما وضعْتُ)، والباقون (بما وَضَعَتْ). (مجاهد، 1972، صفحة 204)

على قراءة من قرأ بضمّ التاء الجملة متصلة بكلام امرأة عمران، وفيها شيء من التحسر؛ لأنها كانت تبغي ذكرا، ودليل ذلك قولها (وليس الذكر كالأنثى). وقيل بل هذا من تمام التسليم والخضوع لله، فهي توقنُ أنّ الله يعلم بما وضعتْ وإنما قالته على سبيل التعظيم والتنزيه لله تعالى. (القرطبي، 2006، صفحة 498/5) وقيل هو إعتذار منها لله تعالى أنها وضعت مولودا لا يصلح للغرض الّذي كانت تطمح إليه، أو للتسلية عن نفسها، فهي تحدث نفسها بأنّ الله تعالى أعلم بما في هذه المولودة من سر وحكمة، ولعلها خير من الذكر، فالجملة حينئذ لنفي العلم وليس للتجهيل، فالعبد ينظر إلى ظاهر الحال، ولا علم ما فيه من الأسرار. (الآلوسي، 1935، صفحة 135/3)

أمّا قراءةُ تسكين التاء فهو من كلام الملائكة أو من كلام الله، قيل لها لا تحتقري هذه المولودة فالله أعلم بجلالة قدرها، وأنه سيخرج من ذريتها نبي كريم. (السخاوي، 2008، صفحة 137/1) ويفيدُ علم الله بنفاسة ما وضعت وأنّها خير من مطلق الذكر الّذي سألته، فالكلام إعلام بأنّ من فوّضَ أمره إلى الله لا ينبغي أن يتعقب تدبيره. (عاشور، 1948، صفحة 233/3) وجاء في روح المعاني: " ليس المراد الرد عليها في إخبارها بما هو سبحانه أعلم به كما يتراءى من السياق، بل الجملة اعتراضية سِيقَت لتعظيم المولود الذي وضعته، وتعظيم شأنه والتجهيل لها بقدّره، أي والله أعلم بالشيء الذي وضعت وما علق به من عظائم الأمور ودقائق الأسرار، وواضح الآيات وهي غافلة عن ذلك كله". (الآلوسي، 1935، صفحة 135/3)

ومحصّل القراءتين أنّ العبد إذا ما أحسن نيته في العمل، وأخذ بأسباب التحقيق، فعليه أنْ يثق بتدبير الله تعالى، ويرضى بما قسمه، فليس الخير دائما فيما يتمنى الإنسان، ففهمه القاصر المحدود لا يمكن أن يحيط بكلّ التفاصيل، بينما الله تعالى يعلم أسرار الأمور ومكنوناتها، فييسر لعبده ما فيه الخير والصلاح، وإن لم يدرك الحكمة بادئ الأمر.

16. ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨١﴾ ﴾ [آل عمران: 81]

قرأ حمزة (لِما)، والباقون: (لَما). (مجاهد، 1972، صفحة 213)

على قراءة الجمهور (ما) شرطية في محل نصب مفعول الفعل (آتى)، واللام قبلها موطئة للقسم؛ لأنّ أخذَ الميثاق بمعنى القسم، و (لتؤمننّ) جواب القسم، سدّ مسدّ جواب الشرط، ويجوز أن تكون ما (مبتدأ)، والمعنى أنّ الإيمان بالرسول –صلى الله عليه وسلم– كان عهدا مشروطا على كل الأنبياء السابقين. وعلى قراءة حمزة فاللام للتعليل متعلقة ب (لَتؤمننّ)، أي لتؤمننّ شكرا على ما آتيتكم وأن بعثتُ إليكم رسولا مصدقا لما كنتم عليه من الدين. (عاشور، 1948، صفحة 299/3)

17. ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِىٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٦﴾ ﴾ [آل عمران: 146]

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: (قُتِلَ)، والباقون (قاتل). (مجاهد، 1972، صفحة 216)

فمن قرأ قُتلَ مبنيا للمجهول فقد أسند القتل في قراءته للنبي فقط، عملا بما شاعَ يوم أحد (ألا إنّ محمدا قد قُتِل). فالوقف على (قُتِلَ) كاف، و (ربيون) بعدها مبتدأ خبره (معه). (الأشموني، الصفحات 171–172)

وفي هذا تعريض بالصحابة رضي الله عنهم لمّا انخذلوا عن النبي –صلى الله عليه وسلم–لسماعهم أنّه قُتل، فقد كان ينبغي ألا يثنيهم هذا الخبر عن استكمال الجهاد في سبيل الله. ومن المفسرين من استبعد إسناد القتل للنبي؛ وجعله مسندا إلى (الربيون فقط) إذ من المعلموم أنّه لم يقتل نبي في الحرب قط. ينظر (الآلوسي، 1935، صفحة 83/4)

إذن فإسناد القتل إلى (ربيون) فقط أشبه بنزول الآية وأنسب، فإنّ النبي –صلى الله عليه وسلم– لم يقتل، وقتل جماعة ممن معه من أصحابه، فيكون تقدير الآية (قُتِلَ بعض من كان معه). ينظر (القرطبي، صفحة 352/4)

أما من قرأ بالبناء للمعلوم (قاتلَ) فقد رفع (ربيون) بقاتل، فكأنه قال: كم من نبي قاتل معه ربيّون قُتِلَ بعضهم، ولا يفصل بين الفعل وفاعله بالوقف، فلا وقف بعد (قاتلَ) وإنما الوقف في هذه القراءة بعد (استكانوا). وهذه القراءة أعمّ وأمدح لأنّ الله إذا حمد من قاتل، كان من قُتِل داخلا فيه، وإذا حمِدَ من قُتِل، لم يدخل فيه غيرهم. (القرطبي، 2006، صفحة 352/4)

يتّضح من الجمع بين القراءتين تأكيدُ ضرورة الثبات على الثغر، وعدمُ الإعراض عنه أو الانخذال مهما اشتدّت الظروف أو عظُمت المشقّة؛ فإن كان الخطاب ابتداءً موجَّهًا إلى الصحابة رضي الله عنهم، فنحن بذلك أولى وأحرى. كما يظهر من السياق أنّ الحمد الإلهيّ متعلّقٌ بالفعل ذاته لا بنتيجته، فالمقاتِل محمودٌ سواء قُتِل أم لم يُقتَل، وسواء تحقّق له النصر أم لم يتحقّق، ما دام قد أدّى ما كُلِّف به على الوجه المشروع، وهذا منطبق على كلّ عمل صالح يفعله المؤمن.

18. ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ۚ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۚ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٦١﴾ ﴾ [آل عمران: 161]

قرأ ابن كثير أبو عمرو وعاصم: (يَغُلَّ)، والباقون (يُغَلَّ). (مجاهد، 1972، صفحة 218)

غلَّ يغلُّ غلولا: خان، وخصّها بعضهم بالخون في الفيء والمغنم. مادة غلَلَ (ابن منضور، 1981) وقراءة المبني للمعلوم، فاعلها في ظاهر الآية النبي –صلى الله عليه وسلم–ولام الجحود زيادة في تأكيد نفي الغلول عن النبي. ويمكنُ أن يفهم من الآية أنّ الفاعل جيش النبي، ويعضدّ ذلك أنّ سبب هزيمتهم يوم أحد هو تعجلهم إلى أخذ الغنائم. فإسناد الغلول إلى النبي مجاز عقلي لملابسة جيشِ النبيّ نبيَّهم. (الفراء، صفحة 1 / 246) وقد يفهم من الآية أنّها نهي عن التوهم في إمكانية وقوع الغلول من النبي أو نسب شيء من ذلك إليه؛ لأنّ الغلول معصية، والنبي –صلى الله عليه وسلم–معصوم، فلا يمكن أن يقع في شيء منها. (بازمول، 1412هـ، صفحة 420)

أمّا قراءة المبني للمجهول فنائب الفاعل فيها النبي –صلى الله عليه وسلم–والمعنى نهي جيش النبي أن يغلوا؛ لأنّ الغلول في غنائم النبي غلول للنبي؛ إذ قسمةُ الغنائم إليه. وقال الفراء: المعنى أن يتهم ويقال قد غَلّ. (الفراء، صفحة 1 / 246) وفي هذه القراءة معنى آخر: أن يسرق ويخون، يقال أغللته أي نسبته إلى الغلول. (بازمول، 1412هـ، صفحة 420)

وبالجمع ببين القراءتين نجدُ نفي الله تعالى تهمة الغلول عن النبي، ونهيه تعالى الناس عن الغلول خاصة مع النبي –صلى الله عليه وسلم– أو ينسبوا الغلول أو الخيانة إليه لعظم فضله وقدره وعصمته، ونفي التهمة عن النبي –صلى الله عليه وسلم– نفي لها عن جيشه. إذن "الآية بالقراءتين تضمنت نفيا ونهيين، وقامت مقام ثلاث آيات على وجه الإيجاز مع الإعجاز فسبحان الّذي هذا كلامه". (بازمول، 1412هـ، صفحة 420)

ورغم أنّ سياق الآية يلتف حول الحرب والغنائم، إلّا أنّ المفهوم أوسع، فخيانة النبيّ –صلى الله عليه وسلم– منهي عنها لكل الأسباب وفي كلّ زمان، ونسب المعصية إليه ذنب عظيم، وتوقيره وتعزيره –صلى الله عليه وسلّم– واجب على أمّته.

19. ﴿ وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ خَيۡرٞ لِّأَنفُسِهِمۡۚ إِنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِثۡمٗاۚ وَلَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ ١٧٨ ﴾ آل [عمران: 178]

قرأ حمزة (لا تحسَبَنَّ)، والباقون: (لا يحسبنّ). (مجاهد، 1972، صفحة 219)

فقراءة الخطاب (تحسبَنّ) فاعلها النبي –صلى الله عليه وسلم–وهو نهي تحذيريّ لحسبان لم يقع، أنّه كان خاطر تعجب خطر للنبي، فهو يعلم أنّ الإملاء ليس خيرا لهم، وقد يكون المخاطب كلّ من يحسبُ ذلك من المؤمنين، على طريقة التعريض بالكافرين إذ حسبوا ما ذُكر وفي هذا التعريض تسلية للنبي، صلى الله عليه وسلم. و(الّذين) في هذه القراءة في محلّ مفعول به. ينظر (الآلوسي، 1935، صفحة 135/4)

أما قراءة الغيبة (يحسبنَّ) فالفاعل فيها (الّذينَ)، والنهي فيها مقصود به بلوغه إليهم ليعلموا سوء عاقبتهم. "وحاصل التركيب لا يحسبنّ الكافرونَ أنّ إملاءنا خير لهم، أو أنّ الّذي نمليه (خير لأنفسهم) أو لا يحسبنّ الكافرونَ خيرية إملائنا لهم، أو خيرية الّذي نمليه لهم ثابتة أو واقعة، ومآل ذلك نهيهم عن السرور بظاهر إطالة الله تعالى أعمارهم وإمهالهم على ما هم فيه، وتحسيرهم ببيان أنه شرّ بحت وضرر محضّ". (الآلوسي، 1935، صفحة 135/4)

وعليه فالآية تحمل التهديد والوعيد للكافرين، بأنّ ما هم فيه من نصر في الدنيا، إنّما هو من النعم الزائلة، وهو استدراج لهم فإذا أخذهم الله لم يفلتهم. كما تحمل التسلية والاطمئنان للنبي ومن آمن معه لئلّا يحزنوا على ما أصابهم من جراح وآلام. ينظر (الملاحي، 2002، صفحة 325) وإن كانت الآية قد نزلت في سياق الحديث عن غزوة أحد، فإنّها تحمل ذات الأثر في التسلية عن المؤمنين في كل ظلم يتعرضون له، وكلّ ألم يصيبهم من الكافرين، فيعزّ الناصر، ويطول البلاء، حتى يظنّ الظالمُ أنه تمكنّ، فيأخذه الله أخذ عزيز مقتدر، وهذا ما على المؤمن أن يتيقّن به ويثق. [1]

[1] تشبهها الآية (59) من سورة الأنفال.

20. ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝١ ﴾ [النساء: 1]

قرأ حمزة: (والأرحامِ)، والباقون: (والأرحامَ). (مجاهد، 1972، صفحة 226)

على قراءة الجمهور تكون (الأرحامَ) معطوفة على لفظ الجلالة، واتقاؤها إنما هو بأداء حقوقها ووصلها. وأما قراءة الخفض (والأرحامِ) فمعطوفة على الضمير (به)، وهو عطف المجرور الظاهر على المجرور المضمر، والأكثر أن يكون بإعادة الجار، وخلافه جائز. (السخاوي، 2008، صفحة 165/1)

وخرجت قراءة الجر في المشهور على العطف على الضمير المجرور وضعّف ذلك البصريّون لأنّ الضمير كبعض الكلمة، فكما لا يعطفُ على بعض جزء من الكلمة لا يعطف عليه. وقالوا إنّ قراءتها بالجر تقرير لجواز التساؤل بالرحم، والقسم بحرمتها، وهذا مما لا يجوز شرعا. إلّا أنّه من المعلوم أنّ حمزة لم يقرأ بهذه القراءة من نفسه، وإنّما أخذ ذلك عن سند متصل متوتر عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فالتشنيع على هذا الإمام في غاية الشناعة ونهاية الجسارة والبشاعة، وربّما يُخشى منه الكفر، وما من امتناع العطف على الضمير المجرور هو مذهب البصريين ولسنا متعبدين به. ينظر (الآلوسي، 1935، صفحة 184/4)

وقد ذكر بعضهم أن التساءل بالأرحام المقصود في الآية ليس هو القسم (والرحم لأفعلنّ كذا) وإنّما هو التأكيد والاستعطاف، وتفيدُ تعظيمَ شأن الأرحامِ أي (التي يسألُ بعضكم بعضا بها) ومن ذلك قول العرب: ناشدتك اللهَ والرحم. وهذا تعريض بعوائد الجاهلية، إذ يتعاطفون ويتساءلون بينهم بالرحم ثمّ يهملون حقوقها ولا يصلونها. (عاشور، 1948، صفحة 218/4) وليس في الآية تشريع للقسم بغير الله تعالى.

وحاصل القراءتين أنّ الله تعالى يأمر الناس بتقواه، كما يأمرهم بالحفاظ على الأرحام ووصلها، وتتضمن قراءة الجرّ جوازَ التساؤل بالأرحام من باب حفظها وعظم حقّها عند الله تعالى. ينظر (بازمول، 1412هـ، صفحة 423) وقد نبه الله سبحانه على أنّ صلة الأرحام بمكان منه تعالى، إذ قرنها باسمه في هذه السورة، وجاء

في الحديث الشريف عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: "خلق الله الخلق، فلمّا فرغَ منه قامتِ الرّحمُ فأخذت بحقوِ الرحمن، فقال له: مه، قالت: هذا مقام العائذ بك القطيعة. قال: ألا ترضين أن أصلَ من وصلَك وأقطعَ من قطَعَك؟ قالت: بلى يارب، قال فذاك. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجير، كتاب تفسير القرآن، باب وتقطعوا أرحامكم، حديث رقم4830.

21. ﴿ فَإِذَآ أُحۡصِنَّ فَإِنۡ أَتَيۡنَ بِفَٰحِشَةٖ فَعَلَيۡهِنَّ نِصۡفُ مَا عَلَى ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ مِنَ ٱلۡعَذَابِۚ ﴾ [النساء: 25]

قرأ الكسائي، وحمزة، وعاصم برواية شعبة (أَحصَنَّ)، وعاصم براوية حفص، والباقون (أُحصِنَّ) بضم الهمزة وكسر الصاد. (مجاهد، 1972، صفحة 230)

جاء في لسان العرب "أصل الإحصان المنع، والمرأة تكون محصنة بالإسلام والعفاف والحرية والتزويج. مادة حَصَن (ابن منضور، 1981) وعليه ففي قراءة المبني للمعلوم نون النسوة الفاعل، والتقدير: (أحصَنَّ أنفسهنّ بالزواج). أما على قراءة المبني للمجهول فنون النسوة نائب فاعل، والمعنى إمّا أنهنّ زُوِجنّ، أو أسلمن. (السخاوي، 2008، صفحة 176). فالإسلام والزواج كلاهما يمنعُ المرأة من الفاحشة.

فإن أسلمن صرن ممنوعات الفروج من الحرام بالإسلام، وإن زُوّجن صرن ممنوعات الفروج من الحرام بالزواج، ولا تعارض قراءة الأخرى، لأنّ الله تعالى أوجب الحدّ على المسلمة وغيرها، دون تخصيص ذات الزوج، فالحدود واجبة على موالي النساء إذا فجرْن. ينظر (الطبري، 1994، صفحة 441/2)

ومن العلماء من ذهب إلى أنّ المراد من القراءتين الإسلام لا التزوّج، ومنهم من رجّح معنى التزوّج بأنّه سبحانه شرط الإسلام بقوله:مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۚ فحمل ما هنا على غيره أتمّ فائدة، وإن جازَ أنّه تأكيد لطول الكلام. ينظر (الراشد، 2022، صفحة 144)

" وليس الإسلام والتزويج شرطا في إيجاب الحدّ على الأمة، بل يجب وإن عُدِما، وإنّما شرط الإحصان في الحدّ لئلّا يتوهم متوهّم أن عليها نصف ما على الحرة إذا لم تكن محصنة، وعليها ما على الحرة إن كانت

محصنة". (الجوزي، 2002، صفحة 58) ففائدة ذكر الإسلام راجعة إلى أصل إقامة الحدّ مع بيان قدره، دون إسقاطه عن الكافرة، وفائدة ذكر التزوّج أن المحصنة الحرة حدّها الرجم، وليس للرجم نصف، فقيد الله تعالى حكم الأمة عند ذكر الحدّ بالإحصان، إذ لو نصّ على غير حالة الإحصان بالنكاح لم يبعد أن يتوهّم متوهم وجوب الرجم عليها، إذا زنت وهي متزوجة من حيث لم يكن للرجم نصف.ينظر (الراشد، 2022، صفحة 145) فحدّها الجلد لا الرجم، ويؤكدّ ذلك حديث أبي هريرة أنّ النبي –صلى الله عليه وسلم– قال:"إذا زنتِ الأمة فتبين زناها فليجلدها ولا يثرِّب، ثمّ إن زنت فليجلدها ولا يثرّب، ثمّ إن زنتِ الثالثة فليبعها ولو بحبل من شعر". العسقلاني، أحمد بن علي بن حجير، كتاب الحدود، باب لا يثرّب على الأمة إن زنت ولا تنفى، حديث رقم4830.

22. ﴿ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ أَن تَعۡتَدُواْ ﴾ [المائدة: 2]

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (إن صدوكم)، والباقون (أنْ صدوكم). (مجاهد، 1972، صفحة 242)

على قراءة الجمهور (أنْ) مصدرية، والمصدر المؤول في محل جر بحرف الجر المحذوف (لصدهم إياكم)، والمقصود هو ما جرى عام الحديبية، فهي على اعتبار ما سبق من صدّ. (الأندلسي، 1993، صفحة 1685) أي "لا يحملنّكم بغض أهل مكةَ أن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا فيه فتقاتلوهم، وتأخذوا أموالهم إذا دخلتموه، أو أن تعتدوا بإتيان ما لا يحلّ لكم من الغارة على المعتمرين من المشركين" (الجوزي، 2002، الصفحات 276/2–277)

أما قراءة (إنْ) الشرطية فهي على اعتبار المستقبل، إن وقع صدّ في المستقبل مثل الّذي كان عام الحديبية، وهذا النهي تشريع في المستقبل. (الأندلسي، 1993، صفحة 1685) فالمقصد الأعظم من الآية منع اعتداء المسلمين على غيرهم؛ تعظيما لشعائر الله تعالى، وليس خوفا وهيبة ومراعاة لجانب قوم آخرين. ينظر (الآلوسي، 1935، صفحة 56/6) وهذا أمر واجب على المسلمين في كلّ وقت؛ فهم مأمرون بالعدل والإنصاف مع الكافرين، وعدم إتيان ما لا يحلّ لهم شرعا.

23. ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ ﴾ [المائدة: 6]

قرأ نافع، وأبو عمرو، والكسائي، وحفص عن عاصم (وأرجلَكم)، والباقون (وأرجِلِكم). (مجاهد، 1972، صفحة 242)

قراءة النصب واضحة، العطفُ فيها على غسل الوجوه والأيدي، و(امسحوا برؤوسكم) معترضة بين المتعاطفين، وكأنّ الفائدة من الاعتراض الإشارة إلى ترتيب أعضاء الوضوء؛ لأنّ الأصل في الترتيب الذِكريّ أن يدلَ على الترتيب الوجوديّ، فالأرجل يجب أن تكون مغسولة. (عاشور، 1948، صفحة 130/6) أمّا قراءة الجرّ فليست لإباحة المسح، فقد أجمع الفقهاء بعد عصر التابعين على وجوب غسل القدمين في الوضوء، ولم يشذّ عن ذلك إلا الإمامية من الشيعة. (عاشور، 1948، صفحة 131/3)

أمّا القصد من عطفها على المسح؛ كي لا تكونَ مظنّة للإسراف بصب الماء عليها، فعطفت على الممسوح تنبيها للاقتصاد لوجوب الاقتصاد بالماء، ومما يدلل على ذلك قوله تعالى (إلى الكعبين) وهذه غاية الغسل إذ لم تضرب للمسح غاية في الشريعة. كما أنّ للعطف على المجرور إيجاز واختصار، فالأصل أن يقال مثلا: واغسلوا أرجلكم غسلا خفيفا لا إسراف فيه كما هو المعتاد. (الزمخشري، 2009، صفحة 281) ويؤيّد وجوب الغسل حديث النبي صلى الله عليه وسلّم: عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: تخلّف النبي –صلى الله عليه وسلم– عنا في سفرة سافرناها، فأدركنا –وقد أرهقتنا الصلاة– ونحن نتوضأ، فجعلنا نمسح على أرجلنا، فنادى بأعلى صوته: "ويلٌ للأعقاب من النار" مرّتين أو ثلاثا. الزبيدي. مختصر صحيح البخاري. كتاب العلم، باب من رفع صوته بالعلم، حديث رقم 55.

وقيل إنّ الأرجل كسرت على الجوار، واعترض كثير من النحاة على ذلك؛ بأنّ الجرّ على الجوار يكون غالبا دون حرف العطف، ولا يكون إلّا إذا أُمن الالتباس، إلّا أنّ الردّ على ذلك كان، بأنّ الالتباس أُمنَ في هذا

الموضع، لأنّ الآية لم يكن غرضها تعليم المسلمين الوضوء، وإنّما أنزلت بعد فرضه، قد كانوا عارفين بكيفية الوضوء، وإنّما سيقت الآية الإبدال التيمم من الوضوء والغسل في الظاهر، وجاء ذكر الوضوء قبل التيمم للتمهيد. ينظر (الآلوسي، 1935، صفحة 75/6)

وأما الرأي القائل بأنّ الآية تجمع بين جواز المسح والغسل جميعا، فلم يكن يفعل ذلك النبي –صلى الله عليه وسلّم ولا الصحابة من بعده، وإنما كان الحال بين أمرين: فالغسل دون الخفين، والمسح معهما. ينظر (الحربي، 1996، صفحة 188)

24. ﴿ قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ أُوْلَٰٓئِكَ شَرّٞ مَّكَانٗا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ٦٠ ﴾ [المائدة: 60]

قرأ حمزة: (وعبُدَ الطاغوتِ)، والباقون: (وعبَدَ الطاغوتَ). (مجاهد، 1972، صفحة 246)

على قراءة الجمهور الفعل (عبَدَ) معطوف على (لعنه) أيّ أنَ من عبد الطاغوتَ داخل ضمن حكم (بشرّ من ذلك)، والطاغوتَ مفعول به للفعل (عبدَ). أمّا قراءة حمزة (عبُدَ الطاغوتِ) أي صار له خدما، وهي هنا اسم معطوف على (القردةِ والخنازير) أي أنّ الله تعالى صيّرهم عبدةً للطاغوت، بأن حكمَ عليهم بذلك، وخذلهم حتى عبدوها. (الزمخشري، 2009، صفحة 298) و (الطاغوتِ) في هذه القراءة مضاف إليه.

جاء في روح المعاني أنّ (عَبُدَ) واحد مراد به الجنس، وليس بجمع؛ لأنّه لم يسمع بمثله في أبنيته، بل هو صيغة مبالغة، معناه الغلوّ في العبودية. (الآلوسي، 1935، صفحة 176/6)

والمعنيان متكاملان فمن تمادى بالعصيان، استحقّ أن يحكم الله عليه بعادتهم والتذلل لهم، بما اكتسبت يديه باتخاذهم أولياء من دون الله تعالى.

25. ﴿ إِذۡ قَالَ ٱلۡحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ هَلۡ يَسۡتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِۖ قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ١١٢ ﴾ [المائدة: 112]

قرأ الكسائيّ (هل تستطيعُ ربَّكَ)، والباقون (هل يستطيعُ ربّكُ). (مجاهد، 1972، صفحة 249)

أما قراءة الغيبة فالفاعل فيها (ربّك)، ولا يشكك في إيمان الحواريين، وإن كان ظاهر المسألة الشك، والتشكيك بإيمانهم خارق للاجماع فالله تعالى أمر بالاقتداء بسنتهم والتشبه بهم، في قوله عز وجلّ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ لِلۡحَوَارِيِّـۧنَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ قَالَ ٱلۡحَوَارِيُّونَ نَحۡنُ أَنصَارُ ٱللَّهِۖ فَـَٔامَنَت طَّآئِفَةٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَكَفَرَت طَّآئِفَةٞۖ فَأَيَّدۡنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَىٰ عَدُوِّهِمۡ فَأَصۡبَحُواْ ظَٰهِرِينَ ١٤ ﴾ [الصف: 14]. ينظر (الآلوسي، 1935، صفحة 58/7) إلا أنها قيلت على طريقة العربية في الطلب والدعاء، يقولون للمستطيع الأمر: هل تستطيعُ كذا؟ يقول ذلك الأدنى للأعلى. (عاشور، 1948، صفحة 105/4) والغرضُ أنّ ذلك أمر واضحٌ لا شكّ فيه، كما في قول إبراهيم عليه السلام ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰۖ ﴾ [البقرة: 260].

أمّا قراءة الخطاب فالفاعل فيها ضمير مستتر تقديره (أنت) عائد على عيسى عليه السلام، و (ربَّك) مفعول به بتقدرير (هل تستطيعُ أن تسأل ربَّك؟) وهذا تلطف وتأدب في السؤال يتناسب مع أهل الإيمان الخالص. وقيل إنّ المعنى هل يطيع ربك فيستطيع، بمعنى يطيع أي يجيب مجازا، وهذه الاستطاعة على ما تقتضيه الحكمة والإرادة، فكأنهم قالوا: هل إرادة الله وحكمته تعلقت بذلك أو لا؟ لأنه لا يقع شيء بدون تعلقهما به. (الآلوسي، 1935، صفحة 58/7)

26. ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ وَلِتَسۡتَبِينَ سَبِيلُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ٥٥ ﴾ [الأنعام: 55]

قرأ نافع: (ولتستبينَ سبيلَ)، وقرأ حمزة، والكسائي، وشعبة عن عاصم: (وليستبينَ سبيلُ)، والباقون (ولتستبينَ سبيلُ). (مجاهد، 1972، صفحة 258)

لا فرق بين قراءتَي التاء والياء ورفع (سبيلُ) فمن العرب من أنث السبيل، ومنهم من ذكّرها، (سبيلُ) في كلا الحالين فاعل. ينظر (الزمخشري، صفحة 330)، والمعنى أنّ طريق المعصية بيّنة بنفسها، لا تخفى على صاحب الفطرة السليمة والإيمان القويم، يسهّل الله بذلك على من اختار طريق الهداية الابتعاد عن المجرمين وسبيلهم.

أما نصب (سبيلَ) فعلى أنها مفعول به، وفاعل تستبينَ (أنتَ) العائدة على النبي –صلى الله عليه وسلم وعلى كلّ مؤمن، "وقيل له ظاهرا والمراد أمّته لأنه –صلى الله عليه وسلم– كان استنبانها" (الأندلسي، صفحة 1943) فالّذي يطلب الهداية يعينه الله تعالى على تعرف سبيلها واتباعه، وعلى إبصار سبيل المجرمين واجتنابه. كما أنّ سبيل المجرمين خصّت بالذّكر "لأنه يلزم من استبانتها استبانة سبيل المؤمنين، ولأنّهم الّذيم أثاروا ما تقدم من أقوال، وهم أهم في هذا الموضع لأنّها آيات ردّ عليهم". (الأندلسي، 1993، صفحة 1943)

27. ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾﴾ [الأنعام: 83]

قرأ عاصم، وحمزة والكسائي: (درجاتٍ مَن نشاء)، والباقون: (درجاتِ مَنْ نشاء). (مجاهد، 1972، صفحة 261)

قراءة التنوين توقع الفعل على (مَن) لأنه المرفوع بالحقيقة، بالعلم والفهم، والإمامة والملك. أما قراءة الكسر فتوقع الفعل على (درجات)، والقراءتان متقاربتان؛ لأن من رُفعت درجاته فقد رُفِع. (القرطبي، صفحة 445/8)

28. ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [الأنعام: 92]

قرأ شعبة عن عاصم: (ولِيُنذِرَ)، والباقون: (ولتنذرَ). (مجاهد، 1972، صفحة 263)

قراءة الياء أسندت الفعل إلى كتاب الله تعالى، ولا ضير لأنه فيه إنما إنذار "قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ ۚ" (أنبياء:45)، وقراءة التاء تسند الفعل للنبيّ –صلى الله عليه وسلم– فهو المأمور والموصوف بالإنذار، ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧][1] أي (أنزلنا إليك يا محمد هذا الكتاب مصدّقا ما قبله من الكتب ولتنذرَ به عذاب الله وبأسه). (الطبري، 1994، صفحة 303/2) إذن فالنّبي –صلى الله عليه وسلم–مأمور بالإنذار، وكلّ قارئ للقرآن الكريم، في أي عصر سينذره القرآن من عذاب الله تعالى.

29. ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٩٤﴾ ﴾ [الأنعام: 94] قرأ نافع، والكسائي: (بينُكم)، والباقون: (بينَكم). (مجاهد، 1972، صفحة 247)

قراءة النصب على الظرفية بتقدير (لقد تقطع ما بينكم من وصل). أما قراءة الرفع، فتخرج (بين) من الظرفية وتجعلها اسما، فتكون فاعلا للفعل (تقطع) ومعناها (وصلُكم) بتقدير (لقد تقطع وصلُكم) ومع أنّ البين هو الفراق، إلا أنها تحمل على معنى المواصلة والمشاركة (بيني وبينه شركه). (الرازي، 1981، الصفحات 92/13–93) ومعنى القراءتين واحد، إلا أنّ الاختلاف فيما يخرج إليه معنى (بين) فيهما.

30. ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [الأنعام: 119]

قرأ عاصم وحمزة والكسائي (يُضلون) والباقون (يَضلّون). (مجاهد، 1972، صفحة 276)

[1] تشبهها الآيتان: (70) من سورة يس، والآية (12) من سورة الأحقاف.

قراءة الفتح تجعل الفعل لازما، فالّذين يتبعون أهواءهم، ويصدون عما أمر الله تعالى به، فهم ضالون، جرّوا أنفسهم إلى هاوية الضلال.

أما قراءة الضم فتجعل الفعل متعديّا، أي أنّ ضلالهم هذا سيوقعوه على غيرهم. والمعنى أنّ كثيرا من المجادلين في أكلِ ما حرّم الله، يُضلّون أتباعهم بأهوائهم من غير علم ولا برهان، اعتداء على أمر الله وطاعة للشيطان. ينظر (الطبري، 1994، صفحة 337/3)

والقراءتان متكاملتان، فالضال لابدّ أن يسعى لضلال غيره، والمُضل حتما هو ضال في الأصل، فالمعنيان يؤديان إلى بعضهما. والمقصود التحذير منهما وهو حاصل في القراءتين. (عاشور، 1948، صفحة 36/8)

31. ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٧﴾ ﴾ [الأنعام: 137]

قرأ ابن عامر (زُيّن) (قتلُ) (أولادَهم) (شركائِهم)، والباقون (زَيّنَ) (قتلَ) (أولادِهم) (شركاؤهم). (مجاهد، 1972، صفحة 270)

في قراءة الجمهور، بُني الفعل للمعلوم، فصار فاعله (شركاء)، ومفعوله (قتلَ)، و(أولاد) مضاف إليه. والمراد من هذه القراءة أنّه من نهاية الجهل والضلال إقدامهم على قتل أولادِ أنفسِهم، وذلك بأمر من شركائهم، الّذينّ هم شياطينهم، وسُميَ الشياطين شركاء، لأنّهم أُطيعوا في المعصية، وقيل الشركاء هم سدنة وخدّام الآلهة الّذين كانوا يُزيّنون للناس قتل أولادهم قرابين للآلهة، كما حلف عبد المطلب على ابنه عبد الله، ووأدَ بناتهم. ينظر (الرازي، 1981، صفحة 217/13)

أمّا في قراءة ابن عامر، (زُيّنَ) فعل مبني للمجهول، أسند إلى نائب الفاعل (قتلُ)، و(أولادَ): مفعول به للمصدر، (شركاءِ): مضاف إلى المصدر (قتلُ) مجرور. "الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها إلا في الضرورة الشعرية، ومن النحويين من أجازها

–وهو الصحيح–لوجودها في هذه القراءة المتواترة" (الأندلسي، 1993، صفحة 2029) والمراد من هذه القراءة يقارب المراد من قراءة الجمهور، "أنّ مُزَيّنا زيّن لكثير من المشركين أن يقتُلَ أولادَهم شركاؤهم ، فإسناد القتل إلى الشركاء على طريق المجاز العقلي إمّا لأنّ الشركاء سبب في القتل، إذا كان القتل قربانا للأصنام، وإمّا لأنّ الّذين شرعوا لهم القتل هم القائمون بديانة الشرك. (عاشور، 1948، صفحة 102/8)

32. ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١٠٠ ﴾ [التوبة: 100]

قرأ ابن كثير: (تجري تحتَها الأنهار)، والباقون: (تجري من تحتها الأنهار). (مجاهد، 1972، صفحة 317)

توجيه قراءة فالنصب (تحتَها)، أنّ بداية الجريان العيون تنبع (من تحتها) فيصير المشهد أمتع، كل آية فيها (من تحتها) الأنبياء مشمولون فيها ضمنا بلفظ (المؤمنين والمؤمنات)، أمّا الآية هنا (والسابقون الأولون...) ليس معهم نبي. (السامرائي) كما أنّ قراءة (تحتها) خلت من التأكيد، إذ ليس لحرف الجر (من) مع الظرف معنى إلا التأكيد، لكن ذلك لا يجعلها أقلّ منزلة من (من تحتها)؛ لحصول ما يغني عن التأكيد من إفادة التقوّي بتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي، فالفعل (أعدّ) مؤذن بكمال العناية فلا يكون المعد إلا أكمل نوعه. (عاشور، 1948، صفحة 19/11)

33. ﴿ لَا يَزَالُ بُنۡيَٰنُهُمُ ٱلَّذِي بَنَوۡاْ رِيبَةٗ فِي قُلُوبِهِمۡ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ١١٠ ﴾ [التوبة: 110]

قرأ ابن عامر، وحمزة: (أن تَقَطّعَ)، والباقون (تُقطَّع). (مجاهد، 1972، صفحة 319)

قراءة المبني للمعلوم ف(قلوبهم) الفاعل، وذلك ببعثهم من قبورهم بعد الموت، أو أن يتوبوا توبة نصوحا يكون معها من الندم والحسرة ما يقطّع القلوب همّا. (الأندلسي، 1993، صفحة 2422) جاء في روح المعاني:

المراد بالتقطع ما هو كائن بالموت، من تفرق أجزاء البدن حقيقة، وقيل المراد إلا أن يتوبوا ويندموا ندامة عظيمة تفتت قلوبهم، وأكبادهم فالتقطع كناية أو مجاز عن شدة الأسف. (الآلوسي، 1935، صفحة 24/11)

وقراءة المبني للمجهول (قلوبهم) فيها نائب فاعل، أمّا الفاعل فعائد على الرسول –صلى الله عليه وسلم– أي تفعل أنت بقلوبهم هذا القطع، أي تجعل قلوبهم قطعا، وتفرق أجزاء، إما بالسيف أو بالحزم والبكاء، فحينئذ تزول تلك الريبة. (الرازي، 1981، صفحة 203/16)

34. ﴿ وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلۡ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ١٨﴾ [يونس: 18]

قرأ ابن كثير، ونافع: (عمّا يشركون)، والباقون: (عما تشركون). (مجاهد، 1972، صفحة 324)

فقراءة التاء تابعة لقوله (أتنبئون الله) أي أنها من جملة القول والخطاب، أما قراءة الياء ففيها وجهان: الأول أنْ يكون أمرا للنبي –صلى الله عليه وسلم– (قل يا محمد سبحانه وتعالى عمّا يشركون)، والثاني أنّ الله عزّ وجل هو الّذي نزّه نفسه. (الرازي، 1981، صفحة 64/17)

35. ﴿ فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمۡ إِذَا هُمۡ يَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۗ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡۖ مَّتَٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ ثُمَّ إِلَيۡنَا مَرۡجِعُكُمۡ فَنُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٢٣ ﴾ [يونس: 23]

قرأ حفص عن عاصم (متاعَ الحياةِ الدنيا)، والباقون (متاعُ الحياةِ الدنيا). (مجاهد، 1972، صفحة 325)

فقراءة الجمهور تجعل (متاعُ) خبر للمبتدأ (بغي) فيكون المعنى: إنما بغي بعضكم على بعض متاعُ الحياة الدنيا. أما على قراءة النصب فالخبر (على أنفسكم) والمعنى: إنّما فسادكم راجعٌ عليكم. و (متاعَ) مفعول مطلق بتقدير (تتمتعونَ متاع الحياة الدنيا). (القرطبي، 2006، صفحة 476/10)

وجاء في روح المعاني: من قرأ بالنصب على انه مصدر مؤكد (مفعول مطلق)، إي أن المنفعة من البغي عاجلة غير معتد بها، فهي سريعة الزوال، دائمة الوبال. وقيل إنه مفعول له، أي تبغون لأجل متاع الحياة الدينا. وقي أنّه ظرف زمان، أي أنّ هذا البغي لن يكون إلا في الدنيا. أما قراءة الجمهور بالرفع فعلى أن تكون (متاعُ) خبرا لمبتدأ محذوف، ويكون معنى أنفسكم أبناء جنسكم، والمراد التشفيق والحث على ترك إيثار التمتع المذكور على ما ينبغي من الحقوق. أو أنه خبر بعد خبر. (الآلوسي، 1935، صفحة 99/11)

وبالجمع بين القراءتين يتبين أنّ الظلم سواء كان للنفس أو للعباد فزمانه الحياة الدنيا، ثمّ إنّه وفاعله إلى زوال، وعند الله تعالى يحاسب كلّ باغ على بغيه، ولا يقلّ ظل النفس عظما عن ظلم العباد، فظالم نفسه مهلكها، وظالم غيره ذائق وبال ظلمه.

36. ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي وَإِنَّ وَعۡدَكَ ٱلۡحَقُّ وَأَنتَ أَحۡكَمُ ٱلۡحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [هود: 45 – 46]

قرأ الكسائي: (إنّه عمِلَ غيرَ صالح)، والباقون: (إنّه عمَلٌ غيرُ صالح). (مجاهد، 1972، صفحة 334)

في قراءة الكسائي الضمير عائد على (ابني)، أّما ما عمله من عمل غير صالح فهو الكفر الّذي من أعمال القلب، وعليه فـ(غيرَ) صفة للمصدر المحذوف (عملا). أيّ أنّ ابنك يا نوح بتركه الركوب مع المؤمنين عمل عملا غير صالح، يشير إلى الشرك أو الكفر.ينظر (بازمول، 1412هـ، صفحة 353)

أما قراءة الجمهور (إنّه عملٌ غيرُ صالح) ففيها وجوه: الأول أنّ الضمير عائدٌ على سؤال نوح –عليه السلام– في الآية السابقة (إنّ ابني من أهلي...) فسؤال المغفرة لمن كفر عمل غير صالح. كأنّ المعنى: كان عليك أن تعلم حين سمعت "وأهلك إلا من سبق عليه القوم" أنّ في أهلك من يهلك، فلا تحتجّ علي بقولك "إنّ ابني من أهلي"، وجعل هذا السؤال كالذنب الّذي يستغفر منه، لأنّ مقامات الأنبياء في أدبهم مع الله في كل حركة

وسكون، ليس كمقام غيرهم. (السخاوي، 2008، صفحة 386/1) وفي ذلك اعتقادٌ بأنّ نبي الله نوح عليه السلام صدر منه الجهل والذنب، وهذا بعيد عنه، فهو إنّما بنى سؤاله على ما وُعدَ به أولا من تنجية أهله إلا من سبق عليه القول، ولم يكن كاشفا لحال ابنه المذكور، ولا مطّلعا على باطن أمره، بل معتقدا بظاهر الحال أنّه مؤمن؛ بقي على التمسك بالعموم للأهلية الثابتة... فتبين له أنّه في علمه من المستثنين وأنّه هو لا علم له بذلك، لذلك سأل الله فيه. وهذا بأن يكون إبانة عذر أولى من أن يكون عتبا. (بازمول، 1412هـ، صفحة 354)

والثاني: أن يكون الضمير عائدا على (ابني)، لغير رشده. أو أنّ التقدير (إنّه ذو عملٍ غير صالح) وحذف المضاف لدلالة السياق عليه. (الرازي، 1981، الصفحات 3/18–4) أو على اعتبار أنّ الولد قد يسمّى عملا كما يسمّى كسبا. (القرطبي، 2006، صفحة 136/11)

والآية تجمع بين الترهيب والتسريّة، ففيها ما فيها من تأكيد على تحملّ كلّ إنسان نتائج عمله، فلا مفرّ من قضاء الله تعالى، فهو شديد العقاب لمن تجاوز حدود الله، واستكبر وأصرّ، وإذا كان الأنبياء عليهم السلام منهيين عن الاستغفار والشفاعة لمن كفر من أهلهم، فكيف بغيرهم؟ معلوم أنّ صلاح الوالدين ينفع الأبناء حتى في رفع درجاتهم في الجنّة، وهذا ما سنجده جليّا عند مناقشة الآية (21) من سورة الطور، إلّا أنّ ذلك لمن آمن وعمل صالحا من الأبناء.

وتسرّي الآية عن الآباء الّذين بذلوا ما بذلوا في تربية أبنائهم وتوجيههم إلى الطريق المبين والصراط المستقيم، وتبصيرهم بسبل الرشاد، ثمّ أنكر الأبناء وانحرفوا، فلن يسأل الله تعالى الآباء عن النتيجة، وإنّما عن العمل، فهاهو نبي الله نوح عليه السلام، دعا ابنه للإيمان، ولم يقصّر في ذلك حتى آخر رمق، إلا أنّ ابنه أصرّ على الكفر، فلم ينقص ذلك من ثواب سيدنا نوح ولا أجره ولا مكانته شيئا، فلا يزر الإنسان وزر غيره ولو كان ابنه.

فإن كانت القراءة قراءة النصب، فهي تحميل الابن وزره ومسؤوليته، وإنْ كانت قراءة الرفع، فهي تأكيد على أنّ الإنسان ليس له إلا ما سعى، ولن يشفع له دعاء داعٍ ولا رجاء راجٍ إن أصرّ على كفره وعناده، وإن كان الداعي له نبيا مرسلا.

37. ﴿ قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيۡكَۖ فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمۡۚ إِنَّ مَوۡعِدَهُمُ ٱلصُّبۡحُۚ أَلَيۡسَ ٱلصُّبۡحُ بِقَرِيبٖ ٨١ ﴾ [هود: 81]

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (إلا امرأتُكَ)، والباقون (إلا امرأتَك). (مجاهد، 1972، صفحة 338)

فقراءة الجمهور نصبت على الاستثناء من (أهلك) لأنها في كلام تامّ منفي، أي أنّ امرأة لوط –عليه السلام– لم تخرج مع المؤمنين أصلا وأهلكت مع قومها. أما على قراءة الرفع ف (امرأتُك) بدل من (أحدٌ) أي أنها خرجت معهم لكنها خالفت أمر عدم الالتفات، فلما سمعت صوت العذاب التفت فأدركها حجر فقتلها. (القرطبي، 2006، الصفحات 184/11–185) وقد يكون الاستثناء منقطعا (لا يلتفت منكم أحد، لكنّ امرأتك تلفت فيصيبها ما أصابهم) لأنّ التفاتها معصية. (الرازي، صفحة 37/18). وفي هذه القراءة التفاتة لطيفة، إذ إنّ الله تعالى لم يشقّ على لوط –عليه السلام– بأمره ترك زوجته مع القوم الّذين قضى عليهم بالهلاك، وإنّما خرجت مع أهله، واختارت هي لنفسها أن تهلك لما عصت فالتفتت.

"والفارق بين التوجيهين ليس هينا أو شكليا، فالتوجيه الأول يعزل النص عما يسبقه، والتوجيه الثاني يسلم من ذلك، ويخلق نصّا لغزيا متشابكا، مفعما بالدلالات النفسية. فعلى التوجيه الأول، كأن الأمر الرباني جاء أن يسريَ بأهله وأن يترك امرأتَه، وبصرف النظر عن مبلغ كفرها، فإنّ الأمر من الناحية النفسية ليس هيّن الوقع عليه، إن قبل العقاب وإن بعده؛ فقبل العقاب يصعب عليه أن يجبرها على البقاء، ويمنعها من الذهاب معه إن هي تعلّقت به، وبعد العقاب قد يرتدّ الأمر عليه حسرات؛ يبكّت نفسّه أن لو خرجت لسلمت ولتابت. وفي خضّم هذه الحالة جاءت المشيئة الربانية لتلطف من وقع ذلك كله "ولا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتُك" فإن

كان الإسراء من فعل لوط يأخذ من يشاء ويترك من يشاء، فإذن الالتفات ليس من فعله، بل هو فعل كلّ واحد من الخارجين معه على حدة، وليس بمقدوره أن يشدّ أعناقهم ألا تلتفت، فالفعل إذن هو فعلها هي، ولن يرتدّ على سيدنا لوط بأية آثار نفسية. وهذا يعني أنّ هلاكها كان مشيئة حتمية لا سبيل إلى ردّها". ينظر (رباع، 2006، صفحة 373)

وتُفيد الآية التسلية لكلّ من دعا أهلَه إلى الإيمان فلم يستجيبوا، ولكلّ مَن تمنى الهداية لقريبٍ فأعرض، إذ قد يحمّل الداعيةُ نفسَهُ مسؤوليةَ تقصيرٍ متوَهَم، يظنّ معه أنّ مزيدًا من الجهد كان كفيلًا بإنقاذهم من الضلال. وتُقرّر الآية أنّ إعراضهم كان عن اختيارٍ وإرادةٍ منهم، وأنّ الهداية لم تُمنع عنهم قسرًا، بل تركوا سبلها ظلمًا لأنفسهم، فاستوجبوا عاقبةَ هذا الظلم.

38. ﴿ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۖ عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ ١٠٨ ﴾ [هود: 108]

قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (سُعِدوا)، والباقون: (سَعِدوا). (مجاهد، 1972، صفحة 339)

أمّا قراءة المبني للمفعول فالواو فيها نائب فاعل، والفاعل حقيقة الله جلّ وعلا، إذ هو بكرمه ورحمته يسعدهم بجناته ورضوانه. وجاز بناء الفعل للمفعول على حذف الزيادة من أسعد؛ لأنّ سعد لا يتعدى، وأسعد يتعدى. (الرازي، 1981، صفحة 68/18) وأمّا قراءة (سَعدوا) فالواو فيها الفاعل، ولا يسعد الإنسان يوم القيامة إلا بما كسبت يمينه من الصالحات في الدنيا، فهو يختار الشقاء أو السعادة في الآخرة بما قدّم في الدنيا. وإذا جمعنا بين القراءتين نجد أن السعادة يومئذ نالها المؤمن بمشيئة الله تعالى ورحمته جزاء على عمله وطاعته.

39. ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ١٢٣ ﴾ [هود: 123]

قرأ نافع وابن عامر، وحفص عن عاصم: (تَعملون)، والباقون: (يعملون). (مجاهد، 1972، صفحة 340)

أما قراءة الخطاب فالواو عائدة على المؤمنين، وداخل ضمنها النبي –صلى الله عليه وسلم–، وأما قراءة الغيبة فالواو عائدة على الكفار، فما كان للنبي فتسلية له، وما كان للكفار تهديد ووعيد، وكلا القراءتين تجتمعان على أنّ الله يعطي كلّ عامل جزاء عمله، إن خيرا فخير، وإن شرا فشر؛ ولذلك علّق صفة الغافل بالعمل ولم يعلقها بالذوات (بغافل عنكم) إيماء بأنّ للعمل جزاء. (عاشور، 1948، صفحة 196/12)

40. ﴿ أَرۡسِلۡهُ مَعَنَا غَدٗا يَرۡتَعۡ وَيَلۡعَبۡ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ١٢ ﴾ [يوسف: 12]

قرأ ابن كثير: (نرتعِ ونلعبْ)، وقرأ نافع: (يرتعِ ويلعبْ)، وقرأ عاصم، وحمزة، الكسائي: (يرتعْ ويلعبْ)، وقرأ أبو عمرو وابن عامر: (نرتعْ ونلعبْ). (مجاهد، 1972، صفحة 345)

وقراءة العين المكسورة جزم فيها جواب الشرط بحذف حرف العلة والمعنى من المراعاة: يرعى بعضنا بعضا ويحرسه، أو يحفظ الإبل والمال والماشية. أما قراءة العين الساكنة فمن الخصب والسعة من الأكل والشرب. (الأندلسي، 1993، صفحة 2603)

وقيل "نرتعْ" من رتع البهائم (الرعي)، "يرتع ويلعب" لأنّ يوسف كان أصغر سنا، فهو أحق بنسبة الرتع واللعب إليه، وقرئ (نرتع ويلعب) لأنهم أقوياء قادرون على الرعي، ويوسف يلعب. (السخاوي، 2008، صفحة 399/1)

و(يرتع) أي يتسع في أكل الفواكه ونحوها، وأصل المعنى أن تأكل وتشرب ما تشاء في خصب وسعة، والرتع في الحقيقة أكل البهائم ويستعار للإنسان، و (يلعب) هو التدريب لقتال العدو، وليس المراد اللهو، وإلا لم يقرّهم عليه يعقوب عليه السلام، وإنمّا عبروا عن ذلك به ليلائم حال يوسف عليه السلام من صغر سنه. ينظر (الآلوسي، 1935، صفحة 193/12)

41. ﴿ وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَتَبَوَّأُ مِنۡهَا حَيۡثُ يَشَآءُۚ نُصِيبُ بِرَحۡمَتِنَا مَن نَّشَآءُۖ وَلَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٥٦ ﴾ [يوسف: 56]

قرأ ابن كثير: (حيث نشاء)، والباقون: (حيث يشاء). (مجاهد، 1972، صفحة 349)

قراءة الجمهور فاعلها (يوسف) دليل على أنه صار في الملك بحيث لا يدافع أحد، ولا ينازعه منازع بل صار مستقلا بكلّ ما شاء وأراد. (الرازي، 1981، صفحة 166/18) وقراءة ابن كثير فاعلها ربّ العزة، أي حيث نلهمه ونأمره، وتتحد القراءتان في المعنى لأنه لا يشاء إلا ما شاء الله. (عاشور، 1948، صفحة 10/13)

42. ﴿ فَلَمَّا رَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيهِمۡ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مُنِعَ مِنَّا ٱلۡكَيۡلُ فَأَرۡسِلۡ مَعَنَآ أَخَانَا نَكۡتَلۡ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٦٣ ﴾ [يوسف: 63]

قرأ حمزة والكسائي (يكتل)، والباقون: (نكتل). (مجاهد، 1972، صفحة 349)

من قال (نكتل) جعله معهم في الكيل، ومن قال (يكتل) يصيب كيلا لنفسه، فجعل الفعل له خاصة؛ لأنهم يزدادون به كيل بعير. (الفراء، صفحة 49/2) فهو إن اكتال لنفسه، شاركوه الكيل، فكأنهم كالوا جميعا، فهو يمثّل الواسطة في هذه الرحلة.

43. ﴿ قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيۖ قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآۖ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٩٠ ﴾ [يوسف: 90]

قرأ ابن كثير: (إنّك لأنت يوسف)، والباقون: (أءِنّك لأنتَ يوسف). (مجاهد، 1972، صفحة 351)

يؤيّد قراءة الاستفهام ما جاء بعدها من جواب (أنا يوسف)، قيل إنّ يوسف –عليه السلام تبسّم– فذكّرتهم ابتسامته بابتسامة أخيهم التي كانت تفتر عن لؤلؤ منظوم، فسألوا. أما قراءة الخبر فقيل إنهم عرفوه لما وضع التاج عن رأسه. ويجوز أن تكون (إنّك لأنت يوسف) استفهام حذفت أداته. (الرازي، 1981، صفحة 207/18)

44. ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُۖ وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُنَا عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ١١٠ ﴾ [يوسف: 110]

قرأ ابن عامر، وحفص عن عاصم: (فنُجِّيَ)، والباقون: (فننجّي)، قراءة الماضي للدلالة على القرون السالفة، وقراءة المضارع للدلالة على المستقبل. (عاشور، 1948، صفحة 70/13) أي ننجي نحن رسلنا والمؤمنين بنا دون الكافرين إذا جاء نصرنا. (الطبري، 1994، صفحة 110/4) والخلاصة أنّ سنة الله تعالى هي إنجاء عباده المؤمنين ونصرهم، يشهد على ذلك ما حصل مع القرون السابقة، فيطمئنُ المؤمنون مستقبلا بوعد النصر.

45. ﴿ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّٰتٞ مِّنۡ أَعۡنَٰبٖ وَزَرۡعٞ وَنَخِيلٞ صِنۡوَانٞ وَغَيۡرُ صِنۡوَانٖ ﴾ [الرعد: 4]

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص عن عاصم: (وزرعٌ ونخيلٌ صنوانٌ وغيرُ)، والباقون: (وزرعٍ ونخلٍ صنوانٍ وغيرِ). (مجاهد، 1972، صفحة 356)

قراءة الرفع عطف على (جناتٌ)، وقراءة الجر عطف على (أعنابٍ) قيل المعنى واحد، لأنها كلها تكون في الجنات. وقيل هو مشكل لأن الجنة لا تكون من الزرع، وعند الزمخشري والأخفش الجنة لا تكون إلا من النخل. (السخاوي، 2008، صفحة 417/1) والجنة البستان من النخل، والشجر المتكاثف المظلل، بالتفاف أغصانه. (الزمخشري، 2009، صفحة 62)

46. ﴿ بَلۡ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ مَكۡرُهُمۡ وَصُدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِۗ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٖ ٣٣ ﴾ [الرعد: 33]

قرا عاصم، وحمزة، والكسائي: (وصُدّوا)، والباقون: (وصَدّوا). (مجاهد، صفحة 359)

فالمبني للمفعول بمعنى أنّ الكفار صدّهم غيرهم، قيل: اللهُ صدّهم، وقيل صدّ بعضهم بعضا، أو الشيطان صدّهم. والمبني للفاعل بمعنى أنّهم صدّوا غيرهم. "فمن فتحَ أرتدَ صدّوا المسليمن عن الإيمان، أن عن البيت الحرام، ومن ضمّ أراد صدّهم الله عن سبيل الهدى" (الجوزي، 2002، صفحة 736)

"والقراءتان متقاربتان في المعنى، وذلك أنّ المشركين بالله كانوا مصدودين عن الإيمان به، وهم مع ذلك كانوا يصدون غيرهم". (الطبري، 1994، صفحة 428/4) وما ذلك ببعيد أو غريب عنهم فكلّ متيقن من مصيره في النار، يودّ لو يجرّ كل الناس معه إلى العذاب كي لا يكون وحده فيه، وما لأحد على أحد سلطان فمن صدوه عن سبيل الله فباختياره وضلاله.

47. ﴿ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجۡتُثَّتۡ مِن فَوۡقِ ٱلۡأَرۡضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ٢٦ ﴾ [إبراهيم: 26]

قرأ الكسائي: (لَتَزولُ)، والباقون: (لِتزولَ). (مجاهد، صفحة 363)

في قراءة الجمهور (إنْ) بمعنى ما، واللام لامُ الجحود، الفعل بعدها منصوب، والتقدير (ما كان مكرهم مزيلا الجبال)، والجبال هنا كناية عن الدين والإسلام، أي أنّ هذا الدين ثابتٌ ثبوتَ الجبال، والمرادُ بيان وهن وضعف مكرهم. أما قراءة الكسائي (إنْ) فيها المخففة من الثقيلة، واللام واقعة في خبرها، أي أنّ هذا المكر كان معدا لزوال الجبال إلّا أنّ ذلك لم يقع، والمراد التعظيم والتهويل. (الرازي، 1981، صفحة 148/19)

وجاء في المحرر الوجيز ما يقرّر ذلك أيضا، فعلى قراءة (لِتزولَ) تكون (إن) نافية، والمعنى تحقير مكرهم وأنّه ما كان لتزول منه الشرائع والنبوات، وأقدار الله بها التي هي كالجبال في ثبوتها وقوتها، وقد يراد بهذه القراءة تعظيم مكرهم الّذي يمكرونه ليُذهِبَ عظام الأمور، وأما قراءة (لَتزولُ) فإنّ (إن) فيها مخففة من الثقيلة والمعنى تعظيم مكرهم، وأنّه مما تزول به الجبال من مستقراتها، لكنّ الله أبطله ونصر أولياءه. (الأندلسي، 2002، صفحة 1061)

48. ﴿ ثُمَّ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يُخۡزِيهِمۡ وَيَقُولُ أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمۡۚ قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ إِنَّ ٱلۡخِزۡيَ ٱلۡيَوۡمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ٢٧ ﴾ [النحل: 27]

قرأ نافع: (تشاقّونِ)، والباقون: (تشاقّونَ). (مجاهد، 1972، صفحة 371)

قراءة الجمهور تفيد تعادون وتخاصمون المؤمنين، أما قراءة الكسر فحذفت منها الياء العائدة على ربّ العزة، وتفيد أنّ معاداة المؤمنين ومشاقتهم كأنها مشاقة لله تعالى. (الرازي، صفحة 571) "تشاقونَ" به الأنبياء والصالحين. (السخاوي، صفحة 454) والمراد أين الّذين كنتم تخالفون وتعادون في ألوهيتهم المزعومة، أي هؤلاء الشركاء بزعمكم عن نصركم؟ (الراشد، 2022، صفحة 161)

والنتيجة واحدة، فمن عادى وليّا لله فكأنّما عادى الله تعالى، فهو موعود بحرب من الله. في قراءة الكسر زيادة بالتهديد والوعيد، فلمّا نسب الله الشقاق والمعاداة إلى نفسه، أشعرهم بأنّه إنّما ينتقم لعباده كما ينتقم لنفسه، ومن له جلد على مثل هذا الانتقام!

49. ﴿ إِن تَحۡرِصۡ عَلَىٰ هُدَىٰهُمۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَن يُضِلُّ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ٣٧ ﴾ [النحل: 37]

قرأ عاصم وحمزة والكسائي: (يَهدي)، والباقون: (يُهدى). (مجاهد، 1972، صفحة 372)

قراءة المبني للمعلوم واضحة الفاعل المستتر فيها عائد على ربّ العزة، والمعنى أنّ الله لن يرشدَ من أضله إلى الهدى. كما "أنّه سبحانه لا يخلق الهداية قسرا فيمن يخلق فيه الضلالة بسوء اختياره" (الآلوسي، 1935، صفحة 193/14).

أما قراءة المبني للمفعول حذف الفاعل للتعميم أي (لا يهديه هادٍ)، و (من) نائب فاعل، فالمسند السببي محذوف دلّ عليه السياق، والمراد أنّ هداهم لا يحصل إلا إذا أراده الله، فمن قدّر الله دوامَ ضلاله فلا هادي له. (عاشور، 1948، صفحة 152/14) وهذه القراءة أبلغ من الأولى لأنها تدل على أنّ من أضله الله لا

يهديه كلّ أحد، بخلاف الأولى فإنّها تدل على أنّ الله تعالى لا يهديه فقط، وإن كان من لم يهدِ الله فلا هاديَ له. (الآلوسي، 1935، صفحة 193/14).

والقراءتان متكاملتان، لأنّ من لم يهده الله فلن يهديَه أحد، والله تعالى يقدّر هداية عباده على أيدي عباده، فإنّك لا تهدي إلّا من كتب الله له الهداية، وطريق الهدى يختاره المرء بإرادته، ثمّ يزيده الله هدى وييسر له من يهديه، وطريق الضلالة كذلك يختاره المرء بإرادته، ثمّ يمدّ الله له فيه، فلا يهديه الله ولا ييسر له من يهتدي على يديه.

50. ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا فُتِنُواْ ثُمَّ جَٰهَدُواْ وَصَبَرُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ١١٠ ﴾ [النحل: 110]

قرأ ابن عامر: (فَتَنوا)، والباقون: (فُتنوا). (مجاهد، 1972، صفحة 375)

أما قراءة المبني للفاعل فلها وجوه، الأول: أنّ أكابر المشركين الّذين آذوا المؤمنين لو تابوا وهاجروا وصبروا فإنّ الله يقبل توتبهم، والثاني: أنّ فتن وأفتن بنفس المعنى أي وقع في الفتنة، والثالث: أنّ المقصود هم الضعفاء الّذين ذكروا كلمة الكفر على سبيل التقية –ولم تكن الرخصة في إظهار كلمة الكفر نزلت بعد–لو تابوا لتاب الله عليهم. (الرازي، 1981، صفحة 127/20)

وقد يكون أصوب القول أنّ الواو عائدة على الّذين هاجروا لأنهم هم المذكورون في الآية ولا ذكر للمشركين، ولأنّ القول بغيره يؤدي إلى تشتيت الضمائر بلا موجب، إذ الضمير في "هاجروا" عائد على "للّذين"، وكذلك "جاهدوا"، و"صبروا". وإذ ذاك كذلك فالأقوم جعل ضمير "فتنوا" في قراءة البناء للفاعل على نسق سابقه ولاحقه. (الحربي، 1996، صفحة 310)

أما قراءة المبني للمفعول فالمقصود بها ما تلقاه المستضعفون مِن أذى وتعذيب وتخويف، فالفتنة هنا بمعنى التعذيب، وقد يقصد بها الّذين ارتدوا عن الإسلام ثم عادوا إليه. (الرازي، 1981، صفحة 127/20). واختلف

فيمن نزلت الآية، فقيل نزلت فيمن فُتِن من الصحابة في مكة، وقيل نزلت في عبد الله بن سعد بن أبي السرح، فتنه الشيطان حتى لحق بالكفار، فأمر الرسزل –صلى الله عليه وسلم–أن يقتل يوم الفتح، إلّا أنّ عثمان بن عفان أجاره، وقد أسلم بعد الفتح، إلا أنّ الهجرة انقطعت بعد الفتح. ينظر (الجوزي، 2002، صفحة 796)

وملخص القراءتين أنّ المذنب مهما عظم ذنبه وساء، ومهما بلغ في كفره وشره وإيذائه، فإنّه إن رجع إلى الله تعالى، تائبا صادقا مخلصا، يقبل الله توبته ويزكّيها، فهو الغفور الرحيم، وهذه دعوة ملؤها الودّ من الله تعالى لكلّ مذنب مسرف ألّا ييأس من رحمة الله ومغفرته. ومن الناحية الأخرى على كلّ من تعرض للظلم والتعذيب في سبيل الله أن يثق بأنّ الأجر عند الله تعالى لا يضيع ولا يُنسى، وإنما يوفى أجره كاملا غير منقوص.

51. ﴿ إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡۖ وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَاۚ فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ ٱلۡأٓخِرَةِ لِيَسُۥٓـُٔواْ وُجُوهَكُمۡ وَلِيَدۡخُلُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَلِيُتَبِّرُواْ مَا عَلَوۡاْ تَتۡبِيرًا ٧ ﴾ [الإسراء: 7]

قرأ الكسائي: (لنسوءَ)، وقرأ شعبة عن عاصم، وحمزة، وابن عامر: (ليسوءَ)، والباقون: (ليسوؤا). (مجاهد، 1972، صفحة 378)

أما من قرأ بالواو فالفاعل عائد على المبعوثين في الآية السابقة؛ لأنهم هم الّذين يقتلون ويأسرون، فتتناسب القراءة مع (ليدخلوا المسجد). وأما من قرأ (يسوءَ / نسوءَ) فالفاعل المستتر عائد على ربّ العزة ويتناسب مع (بعثنا)، وقد يكون فاعل (يسوء) عائد على الوعد. (الرازي، 1981، صفحة 160/20)

جاء في روح المعاني: (ليسوء) على التوحيد والضمير لله تعالى، أو للوعد أو للبعث المدلول عليه بالجزاء المحذوف، والإسناد مجازي على الأخيرين، وحقيقي على الأول، وتؤيده قراءة (لنسوء) بنون العظمة، فإنّ الضمير لله لا يحتمل غير ذلك. (الآلوسي، 1935، صفحة 20/15)

ففي حال قرئت بالواو كان المراد: ليجعلَ أعداؤكم آثار الحزن والمساءة بادية على وجوهكم من شدة ما تلقون من قتل وأذى، أي أنّ إضافة الفعل إلى أعداء بني إسرائيل إضافة مباشرة وأذى. وفي حال قرئت بالياء أو النون فالمراد: ليسوء الله وجوهكم بتسليط أعدائكم عليكم، يقتلونكم ويعذبونكم، أي أنّ إضافة الفعل إلى الله أضافة تقدير وقضاء. (الراشد، 2022، صفحة 181)

ومؤدى القراءتين واحد لأنّ الله تعالى يقضي العذاب والهلاك على أعدائه بأيدي المؤمنين، لينصرهم عليهم، ويشفي صدور القوم المؤمنين، وهذا الهلاك إنما هو الوعيد الّذي كتبه الله على بني إسرائيل، فسيكون على أيدي المؤمننين، وتظهر آثاره من خزي وعار وحزن على وجوه بني إسرائيل.

52. ﴿ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّۗ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِۖ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا ﴿٣٣﴾ ﴾ [الإسراء: 33]

قرأ حمزة، والكسائي، وابن عامر: (تُسرفْ)، والباقون: (يُسرفْ). (مجاهد، 1972، صفحة 380)

قراءة الخطاب (تُسرفْ) إمّا أن تكون لوليّ المظلوم، فلا يقتل غير القاتل ولا يمثّل به، أو أن تكونَ للقاتل الأول (فلا تسرف أيها القاتل) بعد ما تبين له نصرة الله تعالى للمظلوم، أو أن تكون للنبي –صلى الله عليه وسلم– والأئمة من بعده (لا تقتلوا غير القاتل). أما قراءة الغيبية (يُسرف) فالمراد بها الوليّ. (القرطبي، صفحة 74/13) وجاء في المحرر الوجيز، أنّ قراءة الياء يحتمل أن يكان المراد منها عدم قتل النفس، فإنّه يحصل في سياق هذا الحكم. ينظر (الأندلسي، 2002، صفحة 1140)

والمراد من كلتا القراءتين: نهي السلطان ووليّ المقتول عن الإسراف في القتل، بتجاوز الحدّ المشروع، (فلا يُقتل اثنان والقاتل واحد، أو يترك القاتل ويقتل غيره، أو يقتل أشرف من الّذي قُتل، أو أن يُمثّل بالقاتل، أو يتولّى القتل دون السلطان) ينظر (الجوزي، 2002، صفحة 812).

53. ﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿٣٨﴾ ﴾ [الإسراء: 38]

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم: (سيئةً)، والباقون: (سيئهُ). (مجاهد، 1972، صفحة 380)

أما قراءة الإضافة أنّ الله تعالى فيما سبق من آيات أمر ببعض الأمور ونهى عن بعضها، فالموصوف بالسيء هو ما نهي عنه وعليه يعود الضمير في اسم كان (سيئُه) ثم يخبر بأنّ هذا السيء المنهي عنه (مكروها) عند الله، ولو حكم على كلّ ما سبق بأنه سيء لكان القول (كلّ ذلك كان سيئة عند ربك مكروهةً). أما قراءة النصب فعلى اعتبار أنّ الكلام انقطع عند "ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلٗا" (35)، ثم بدأ بـ "وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ". فأريد بالسيئة الأمور الأخيرة التي نهي عنها. وتكون (مكروها) خبرا ثانيا ل (كان) أو صفة ل (سيئة) لأنها تسند للمذكر والمؤنث. (الرازي، 1981، صفحة 213/20)

واختُلِفَ في إعراب مكروها، فهي خبر ثان لكان إذا حملت على لفظ (كلّ)، في حين الخبر الأول (سيئة) محمول على المعنى في جميع الأشياء مذكورة قبل. وقيل إنّ (مكروها) نعت لسيئة، لأنّ تأنيثها غير حقيقي، فجاز وصفها بالمذّكر، والبعض استقبح ذلك، فجعل مكروها بدلا من (سيئة). ينظر (الأندلسي، صفحة 1144)

وهذه الآية تتميم لتعليل الأمور المنهي عنها جميعا، ووصف ذلك بمطلق الكراهة، مع أنّ أكثره من الكبائر، للإيذان بأنّ مجردّ الكراهة عنده كافية في وجوب الكف عن ذلك، وفيه إشعار بكون ما عداه مرضيا عنده سبحانه، وإنما لم يصرح بذلك إيذانا بالغنى عنه، وقيل اهتماما بشأن التنفير عن النواهي، لما قالوا من أنّ التخلية أولى من التحلية. (الآلوسي، 1935، صفحة 76/15)

54. ﴿ قُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا لَبِثُواْۖ لَهُۥ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَبۡصِرۡ بِهِۦ وَأَسۡمِعۡۚ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيّٖ وَلَا يُشۡرِكُ فِي حُكۡمِهِۦٓ أَحَدٗا ٢٦ ﴾ [الكهف: 26]

قرأ ابن عامر: (ولا تُشركْ)، والباقون: (ولا يشركُ). (مجاهد، 1972، صفحة 390)

قراءة الرفع (لا) فيها نافية والفاعل عائد على ربّ العزة، أي أنه لن يشرك أحدا بقضائه، بل هو المنفرد بالتصريف والتدبير كيفما أراد وأحبّ. ينظر (الطبري، 1994، صفحة 95/5) وفي هذا ردّ على المدّعين بأنّ الله تعالى اتخذ آلهتهم شركاء في ملكه. جاء في زاد المسير "لا يجوز أن يحكم حاكم بغير ما حكم به، وليس لأحد أن يحكم من ذات نفسه فيكون شريكا لله". (الجوزي، 2002، صفحة 848)

أما قراءة الجزم فـ(لا) فيها ناهية، والفاعل عائد على النبي –صلى الله عليه وسلم–والمراد أمته، كيف لكم بعد كل ما علمتموه من قدرة الله وعلمه أن تتخذوا معه شريكا؟ والآيتان تلتقيان في تثبيت مفهوم التوحيد، المؤمن كامل التوحيد، يعلم أنّ الله تعالى لم يتخذ شريكا، إذن ليس لأحد أن يشرك معه أحدا.

وإن كان النهي للنبي –صلى الله عليه وسلم– فهو معطوف على (لا تقولنّ) والمعنى: لا تسأل أحدا عمّا لا تعرفه من قصة أصحاب الكهف. وإن كان هذا التفسير مخالفا للظاهر، إلّا أنّه الأشدّ مناسبة لقوله تعالى:"وَٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ" (الكهف:27) والرابط أنه تعالى لما ذكر قصة أصحاب الكهف وهي من الغيبيات، دلّ اشتمال القرآن عليها أنها وحي معجز من الله تعالى فأمر النبي –صلى الله عليه وسلم–بمواظبة درسه. (الآلوسي، 1935، صفحة 256/15)

55. ﴿ فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِي ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَاۖ قَالَ أَخَرَقۡتَهَا لِتُغۡرِقَ أَهۡلَهَا لَقَدۡ جِئۡتَ شَيۡـٔٗا إِمۡرٗا ٧١ ﴾ [الكهف: 71]

قرأ حمزة والكسائي: (ليغرقَ أهلُها)، والباقون: (لتُغرِقَ أهلَها). (مجاهد، 1972، صفحة 395)

في قراءة الجمهور الفاعل عائد على الخضر، وأهل مفعول به، واللام لام المآل، أمّا قراءة حمزة فالفعل مسند للأهل، واللام فيها لام كي، (القرطبي، 2006، صفحة 329/13) وأن مضمرة بعد اللام سواء المآل أو كي. قراءة الياء أخفّ وطأ، لأنّ قراءة التاء فيها اتّهام من موسى عليه السلام للخضر، بنية إغراق أهل السفينة، وهذا ما جعل الخضر يذكر موسى عليه السلام بعد ذلك، بعدم قدرته على الصبر على ما سيرى.

56. ﴿ وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَسَنَقُولُ لَهُۥ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ﴿٨٨﴾ ﴾ [الكهف: 88]

قرأ حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم: (جزاءً الحسنى)، والباقون: (جزاءُ الحسنى). (مجاهد، 1972، صفحة 398)

أما القراءة الأولى فانتصب (جزاءً) فيها على أنه مصدر في موضع حال أو مفعول مطلق، والحسنى مبتدأ خبره (له). ومعنى (الحسنى) في هذه القراءة الجنة. أما القراءة الثانية فـ (جزاءُ) مبتدأ خبره (له)، و (الحسنى) مضاف إليه ومعناها في هذه القراءة العمل الصالح، والجزاء هو الجنة. (الأندلسي، 1993، صفحة 3001) وكلّ عمل صالح مصحوب بالإيمان لابدّ أن جزاءه الجنة، ولا تُدخل الجنة بعد رحمة الله إلا بصلاح الأعمال، ففي القراءتين تكامل يؤدي بعضه إلى بعض.

57. ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴿٩٣﴾ ﴾ [الكهف: 93]

قرأ حمزة، والكسائي: (يُفقهونَ)، والباقون: (يفقَهون). (مجاهد، 1972، صفحة 399)

قراءة الجمهور الفعل فيها مبني للفاعل، وفاعله الواو، وقولا مفعول به، وعليه فهم لا يفقهون قول من يتحدّث معهم إلا بجهد ومشقة، والمراد هنا بالخصوص "أقوال أتباع ذي القرنين، لغرابة لغتهم، وبعدها وبعدها عن لغات غيرهم، وعدم مناسبتها لها، مع قلة فطنتهم، إذ لو تقاربت فهموها، ولو كثرت فطنتهم فهموا ما يراد من القول بالقرائن". (الآلوسي، 1935، صفحة 38/16)

أمّا قراءة المبني للمفعول فالواو فيها نائب فاعل، وقولا مفعول به ثان، وعليه فهم لا يُفهمون السامعَ كلامهم ولا يبينونه؛ لأنّ لغتهم غريبة مجهولة. (الزمخشري، 2009، صفحة 629) وعلى ذلك "يكون فهم ذي القرنين كلامهم وإفهامه إياهم من جملة ما آتاه الله تعالى من الأسباب". (الآلوسي، 1935، صفحة 38/16)

والقراءتان متكاملتان فهم لا يُفهمونَ غيرهم، ولا يَفهمونَ غيرهم. وكلا المعنين يعلي من قدر ذي القرنين الّذي تمكّن من التواصل معهم، وفهم مشكلتهم، وحلّها، رغم صعوبة فهمهم وإفهامهم. وهذا يحيلنا إلى صفة هامّة في الداعية وهي امتلاك شتّى الطرق والأساليب للوصول إلى المدعوين، وعدم اليأس من محاولة مساعدتهم وإرشادهم، مهما بدا الأمر متعذّرا.

58. ﴿ قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِى نَفْسِى ﴿٩٦﴾ ﴾ [طه: 96]

قرأ حمزة والكسائي: (تبصروا)، والباقون: (يبصروا). (مجاهد، 1972، صفحة 424)

فعلى قراءة الجمهور خاطب بني إسرائي، وعلى قراءة التاء خاطب الجميع. (الجوزي، 2002، صفحة 917) والقراءتان لهما ذات المعنى، إلا أنّ القراءة بتاء الخطاب فيها فوقية وتعالٍ من السامريّ؛ لأنه شمل معهم سيدنا موسى –عليه السلام–، والمراد من قوله: علمتُ ما لم يعلموه، وفطنت ما لم يفطنوه. (عاشور، 1948، صفحة 295/16) فهو فوق ذنبه مصرّ على تكبّره حتّى على نبيّ الله، وفي تأجيل الله تعالى عقوبته إلى يوم القيامة، تهديد غليظ، يستحقّه بما قدّم، من فتنة للقوم، وتعالٍ.

59. ﴿ قَالَ فَٱذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِى ٱلْحَيَوٰةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ ۖ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّن تُخْلَفَهُۥ ۖ ﴾ [طه: 97]

قرأ ابن كثير، وأبو عمرة: (تُخلِفَه)، والباقون: (تُخْلَفَه). (مجاهد، 1972، صفحة 424)

الفاعل في القراءة الأولى عائد على السامريّ، مع أنّ إخلاف الوعد ليس بيده، وإنما ذلك على سبيل التهكم. ونائب الفاعل في القراءة الثانية هو السامريّ؛ لأنّ الفاعل بالمعنى عائد على ربّ العزة، أي لايؤخره الله عنك. (عاشور، 1948، الصفحات 298/19–299) فالقراءة الأولى سخرية وتهكم وأما الثانية فعلى سبيل التهديد. وكلا المعنيين يحمل من العذاب النفسيّ ما يحمل، فالتهكّم على مثل السامريّ بتكبره وتعاليه، إهانة عظيمة، ونسب الوعد إلى الله تعالى، بحذف الفاعل لتعظيمته، مبالغة بوصف شدة ما ينتظره من جزاء.

60. ﴿ قُلۡ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلۡوَحۡيِۚ وَلَا يَسۡمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ ٤٥ ﴾ [الأنبياء: 45]

قرأ ابن عامر: (ولا تُسمعُ الصمَّ)، والباقون: (ولا يَسمعُ الصمُّ). (مجاهد، 1972، صفحة 429)

القراءتان تتكاملان، فالأولى المخاطب فيها النبي –صلى الله عليه وسلم–وكلّ داع يحاول إسماعهم، وفيها تخفيف عن الدعاة الّذين يودّون لو يؤمن كلّ من في الأرض، فيتحسرون على كفر وهلاك من صدّ عن الله.

وأما الثانية فالفاعل الصمّ، "يعني لا يصغي الكافر بالله بسمع قلبه، إلى تذكّر ما في وحي الله من المواعظ والذكر، فيتذكر به ويعتبر، فينوجل عما هو عليه، من ضلاله... لكنّه يعرض فعل الأصمّ الّذي لا يسمع". (الطبري، 1994، صفحة 258/5)

وبالجمع بين القراءتين يتبين استحالة استجابتهم لمن ينذرهم، وذلك بما كسبت أيديهم، فهم غلّقوا آذانهم عن السماع، فلم يعد كلام النبيّ ومن انتهج دعوته يصل إليهم.[1]

61. ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمۡ ظُلِمُواْۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصۡرِهِمۡ لَقَدِيرٌ ٣٩ ﴾ [الحج: 39]

قرأ نافع، وحفص عن عاصم: (يقاتَلون)، والباقون: (يقاتِلون). (مجاهد، 1972، صفحة 437)

المراد بالقتال في قراءة المبني للمجهول (يقاتَلون) القتل المجازي وهو الأذى، أمّا قراءة المبني للمعلوم (يقاتِلون) فصيغة المضي مستعلمة مجازا في التهيؤ والاستعداد، أي أُذِنَ للذين تهيّؤوا للقتال وانتظروا إذن الله. والّذين يقاتلون مراد بهم المؤمنون على كلتا القراءتين؛ لأنهم إذا قوتلوا فقد قاتلوا. (عاشور، 1948، صفحة 273/17)

وما قيل في سبب النزول، يوافق قراءة المبني للمعلوم، ومن ذلك: "أنّ مشركي أهل مكة كانوا يؤذون أصحاب رسول الله –صلى الله عليه وسلم–فيقول لهم: "اصبروا، فإنّي لم أومر بالقتال" حتى هاجر الرسول –صلى الله

[1] تشبهها الآيات: (81) من سورة النمل، (52) من سورة الروم.

عليه وسلم– فأنزل الله هذه الآية، وهي أول آية أُنزلت في القتال. وقيل هم ناس خرجوا من مكة مهاجرين، فأدركهم كفار قريش، فأذن لهم في قتالهم". (الجوزي، 2002، صفحة 960)

62. ﴿ قَٰلَ كَمۡ لَبِثۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ عَدَدَ سِنِينَ ١١٢ قَالُواْ لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖ فَسۡـَٔلِ ٱلۡعَآدِّينَ ١١٣ قَٰلَ إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا قَلِيلٗاۖ لَّوۡ أَنَّكُمۡ كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ١١٤ ﴾ [المؤمنون: 112 – 114]

قرأ ابن كثير في رواية البزيّ (قل كم... قال إنْ)، وقرأ حمزة، والكسائي، وبقية من قرأ عن ابن كثير: (قلْ كم...قلْ إنْ)، والباقون: (قال كم... قالَ). (مجاهد، 1972، صفحة 449)

الفاعل في قراءة الماضي عائد على ربّ العزة أو على الملك المأمور بسؤالهم، أما في قراءة الأمر فالفاعل عائد على الملك المأمور، أو على بعض رؤساء أهل النار. (الرازي، 1981، صفحة 716)

جاء في روح المعاني: (قال) الله تعالى شأنه، أو الملك المأمور بذلك، لا بعض رؤساء أهل النار كما قيل، تذكيرا لما لبثوا فيها، لما سألوا الرجعة إليه من الدنيا بعد التنبيه على استحالته وفيه توبيخ على إنكارهم الآخرة. أمّا (قل) على الأمر فللملك لا لبعض الرؤساء كما قيل، ولا لجميع الكفار. (الآلوسي، 1935، صفحة 69/18)

63. ﴿ أَفَحَسِبۡتُمۡ أَنَّمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ عَبَثٗا وَأَنَّكُمۡ إِلَيۡنَا لَا تُرۡجَعُونَ ١١٥ ﴾ [المؤمنون: 115]

قرأ حمزة، والكسائي: (تَرجعون)، والباقون (تُرجعون). (مجاهد، 1972، صفحة 449)

فقراءة المبني للمعلوم الواو فيها فاعل، والمعنى رجوعهم طوعا أو كرها، أما قراءة المبني للمفعول فالواو فيها نائب فاعل، والمعنى أنّ الله تعالى يرجعهم قهرا. (عاشور، 1948، صفحة 135/18) والخلاصة أنّهم سيصيرون أحياء بعد موتهم، فيجزون بما كانوا في الدنيا يعملون.

64. ﴿ ۞ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٖۚ ﴾ [النور: 35]

قرأ حمزة، وشعبة، والكسائي: (توقَدُ)، وقرأ نافع، وابن عامر، وحفص عن عاصم: (يوقدُ)، وقرأ: ابن كثير، وأبو عمرو: (تَوَقَّدَ)، وقرأ بعض من روى عن عاصم: (تَوَقَّدُ). (مجاهد، 1972، صفحة 455)

أما قراءة الياء فحال من المصباح، أي يوقِد المصباح موقده من شجرة، وأما قراءة التاء فحال من المشكاة أو الزجاجة أو المصباح، أي يوقدُ الزجاجةَ موقدُها من شجرة مباركة. "وقراءة المضارع تفيد تجدد إيقاده أي لا يذوي ولا ينطفئ، وقراءة الماضي تفيد أنّ وقوده ثبت وتحقق". (عاشور، 1948، صفحة 239/18). وقراءة التشديد فتوجّه المعنى إلى توقّد المصباح.

والقراءات متقاربة، فمن المفهوم والواضح أن يوصف المصباح بالاتّقاد، أمّا وصف الزجاجة بذلك، فالمراد منه توقّد المصباح فيها. (الطبري، 1994، صفحة 427/5) فإذا توقّد المصباح أنارت الزجاجة.

65. ﴿ فَقَدۡ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسۡتَطِيعُونَ صَرۡفٗا وَلَا نَصۡرٗاۚ وَمَن يَظۡلِم مِّنكُمۡ نُذِقۡهُ عَذَابٗا كَبِيرٗا ١٩ ﴾ [الفرقان: 19]

قرأ حفص عن عاصم: (بما تقولون فما تستطيعون). والباقون: (بما يقولون فما يستطيعون). (مجاهد، 1972، صفحة 463)

إن كان المخاطب ب (كذبوكم) الكفار، فالمكذّبون هم المعبودون من الأصنام أو من العقلاء (عيسى عليه السلام، عزير، الملائكة)، والواو في (تقولون وتستطيعون) عائدة على الكفار، أي كذبكم معبودوكم بما قلتم بأنهم أولياؤكم من دون الله، فما تستطيعون صرف العذاب عن أنفسكم. أما الواو في (يقولون فما يستطيعون)

فهم معبودوكم، أي كذبوا ادّعاءكم بقولهم ما كان لنا أن نتخذ من دونك من أولياء، فما يستطعون صرف العذاب عنكم. (الأندلسي، 1993، صفحة 3297)

وإن كان المخاطب بـ(كذبوكم) المؤمنين، فالمكذبون هم الكفار، والواو في (تقولون وتستطيعون) عائدة على المؤمنين، أي بما تقولون من توحيد، فما تستطيعون صرفهم عما هم عليه من شدة التكذيب.

أما الواو في (يقولون ويستطيعون) فعائدة على الكفار، أي كذبوكم بما يقولون من كفر واستهزاء فما يستطيعون اليوم صرف العذاب عن أنفسهم. ينظر (الأندلسي، 1993، صفحة 3298)

66. ﴿ فَإِنۡ عَصَوۡكَ فَقُلۡ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تَعۡمَلُونَ ٢١٦ وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الشعراء: 216 – 217]

قرأ نافع، وابن عامر: (فتوكل) والباقون (وتوكل). (مجاهد، 1972، صفحة 473)

العطف بالفاء على معنى التفريع والنتيجة، فبراءته منهم تؤذن بحدوث مجافاة وعداوة؛ لذا ثبّت الله جأش رسوله بأن لا يعبأ ويتوكل على الله. أما العطف بالواو فعطف على جواب الشرط (فإن عصوك فتبرأ وتوكلْ) (عاشور، 1948، صفحة 203/19) وفي كلا القراءتين مواساة للنبيّ، فإحداهما تنذر بعداء الله تعالى لهم، وبالتالي اقتراب عذابهم، والأخرى تأذن للنبي أن يعرض عنهم ويتبرأ من أعمالهم.

67. ﴿ ۞ وَإِذَا وَقَعَ ٱلۡقَوۡلُ عَلَيۡهِمۡ أَخۡرَجۡنَا لَهُمۡ دَآبَّةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ تُكَلِّمُهُمۡ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ٨٢ ﴾ [النمل: 82]

قرأ عاصم وحمزة والكسائي: (أنّ الناس)، والباقون: (إنّ الناسَ). (مجاهد، 1972، صفحة 486)

فقراءة الكسر حكاية لقول الدابة، أو حكاية لقول الله تعالى، وإن كانت حكاية لقول الدابة فالمقصود بآياتنا (بآيات ربّنا). أما قراءة الفتح ففي محل جر على نزع الخافض (بأنّ الناسَ...) (الرازي، 1981، صفحة 218/24) أو في محل نصب مفعول به (تخبرهم أنّ الناسَ...) (القرطبي، صفحة 214/16)

أي أنّ قراءة الفتح تجعل الكلام على لسان الدابّة، والمراد بها عدم تيقنّهم بآيات الله الدالّة على مجيء الساعة، وخروج الدابة، وأضيفت نون العظمة للآية مع أنّها كلام الدابة، إمّا لأنها حكاية منه تعالى لمعنى قولها لا لعين عبارتها، أو لأثرتها عند الله تعالى واختصاصها به، كما يقول بعض خواص الملك: "بلادنا" والبلاد بلاد مولاه، أو أنّ هناك مضاف محذف (بآيات ربّنا). وقراءة الكسر ابتدائية –حكاية عن الله تعالى–مؤكدة على أنّ الناس كفروا بآيات الله تعالى. ينظر (الآلوسي، 1935، صفحة 24/20)

وقيل إذا كانت القراءة بالكسر منسوبة إلى الله تعالى، فقد يكون معنى تكلّمهم (تسومهم وتعلّمهم) والضمير حينئذ يعود على الكفار، أو بمعنى (الجرح) الّذي هو عكس التعديل، في إشارة إلى التشنيع بالكفار. ينظر (الآلوسي، 1935، صفحة 25/20)

والخلاصة واحدة فالكفرة من الناس استحقوا العذاب، بدءًا بإرهاصات يوم القيامة وأهوالها، واستكمالا بعذاب النار، بتكذيبهم بآيات الله ورسله وما جاءهم من البينات والتحذيرات، وهذا من شنيع فعلهم، إذ لم يبقَ دليل على صدق الرسل وتحقيق وعد الله إلا وقد بيّن لهم.

68. ﴿ مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَا وَهُم مِّن فَزَعٖ يَوۡمَئِذٍ ءَامِنُونَ ٨٩ ﴾ [النمل: 89]

قرأ عاصم، وحمزة، والكسائي: (من فزعٍ يومَئذ)، والباقون: (من فزعِ يومِئذ). (مجاهد، 1972، صفحة 487)

في قراءة (من فزعِ يومِئذ)، يقصد بالفزع ما لا يخلو منه أحد عند الإحساس بشدة تقع من رعب وهيبة، وإن كان آمنا من حصول الضرر، كما يدخل الداخل على الملك بصدر مملوء الهيبة، أي أنّ المراد نوع واحد من الفزع، وهو خوف العقاب، لا الخوف عند استشعار أمر عظيم، فإنّ البشرية تقتضيه ولا يخلو منه أحد. ينظر (السخاوي، 2008، صفحة 29/2). وأما في قراءة (من فزعِ يومئذ) فالمقصود الخوف من العذاب، وهذا لا يكون إلا لمن صار معلوما عنده مصيره إلى النار.

جاء في روح المعاني أنّ الظرف في (يومَئذ) جاز أن ينصب بفزعٍ، أو بمحذوف وقع صفة له (من فزع كائن في ذلك الوقت)، وفسّر الفزع بالفزع الكائن بعد تمام المحاسبة وظهور الحسانات والسيئات، أي حين يؤمر العبد إلى النار، وهو المقصود بقوله تعالى قَالَ تَعَالَىٰ:﴿لَا يَحۡزُنُهُمُ ٱلۡفَزَعُ ٱلۡأَكۡبَرُ﴾ [الأنبياء:103] وقيل إنّ هذه الفزع هو ذاته في القراءتين لأنّه ما عداه ليس بفزع بالنسبة إليه، وقيل المراد بالقراءتين الكثرة، لأنه مصدر فإن أريد به الكثرة شمل كلّ فزع يكون يوم القيامة، أما إن أريد فزعٌ واحد فهو المراد بالفزع الأكبر. (الآلوسي، 1935، صفحة 37/20)

69. ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبِّيٓ أَعۡلَمُ بِمَن جَآءَ بِٱلۡهُدَىٰ مِنۡ عِندِهِۦ وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٣٧﴾ [القصص: 37]

قرأ ابن كثير (قال موسى)، والباقون: (وقال موسى). (مجاهد، 1972، صفحة 494)

جاءت قراءة ابن كثير شأنها شأن حكاية المحاورات بدون عطف، وهي مرسومة في مصحف أهل مكة بدون واو. أمّا قراءة العطف فالقصد منها التوازن بين حجة فرعون وحجة موسى؛ ليظهر للسامع التفاوت بينهما في مصادفة الحق ويتبصر فساد أحدهما وصلاح الآخر، وبضدّها تتبين الأشياء. وقد حصل من مجموع القراءتين الوفاء بحق الخصوصيتين من مقتضى حالَي الحكاية. (عاشور، 1948، الصفحات 119/20-120) أي أنّ قراءة جاءت على أصل الحوار بالانتقال من متحدث إلى آخر دون عطف، والأخرى جاءت مناسبة لمقتضى حال الموازنة من الحجتين.

70. ﴿لِيَكۡفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡ وَلِيَتَمَتَّعُواْۚ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ٦٦﴾ [العنكبوت: 66]

قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: (ولْيتمتعوا)، والباقون: (ولِيتمتعوا).

يجوز أن تكون لام كي أو لام الأمر. (السخاوي، 2008، صفحة 61/2) من قرأ بجزم اللام فعلى معنى الأمر والتوبيخ، "وعليه فالأمر مستعمل في التهديد، نظير قوله:﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ [فصلت: 40]." (عاشور، 1948، صفحة 33/21) أيْ أنّ قراءة الجزم تحمل معنى الوعيد، فهم اليوم يتمتّعون، ويمدّ لهم الله مدّا في الدنيا، ويمهلهم ولا يهملهم، ويوم القيامة سيعلمونَ أنّهم استحقوا العذاب، وسيصدقون بما كفروا به.

ومن قرأ بكسر اللام فعلى جهة كي. (الفراء، صفحة 319/2) أي يشركون ليكون إشراكهم كفرا بنعمة الإنجاء، وليتمتعوا بسبب الشرك، فسيعلمون بوبال عملهم حين زوال أملهم. (الرازي، 1981، صفحة 93/25) فكأنّ قراءة الكسر فيها تهكّم، حيث إنّ تمتّعهم بكفرهم هو سبب هلاكهم وعذابهم. والقراءتان متكاملتان، تحملان معنى التوبيخ والتهكم، فكلّ ما قصدوا به التمتع في الدينا، هو ذاته سبب خسارتهم في الآخرة، كما في قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٢٤﴾ [الانشقاق: 24] فالبشرى تكون بالخير، إلّا أنّ النكتة هنا أنّ ما ظنوّه لهوا وسعادة، هو طريق العذاب.

71. ﴿ ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥۖ وَبَدَأَ خَلۡقَ ٱلۡإِنسَٰنِ مِن طِينٖ ٧ ﴾ [السجدة: 7]

قرأ نافع، وحمزة، وعاصم، والكسائي: (خَلَقَهُ)، والباقون: (خَلْقَه). (مجاهد، 1972، صفحة 516)

في القراءة الأولى، (خلَقَهُ) فعل، والجملة الفعلية في محل نصب بدل من (كلّ شيء)، والمعنى: أحسنه فجلعه حسنا. أما في القراءة الثانية، (خلْق) بدل، والهاء مضاف إليه، أو (خلْقَ) مفعول مطلق (خلقه خلقا). والمعنى: ألْهَم خلْقَه كل ما يحتاجونه، كأنك قلت: أعلمهم كل شيء وأحسنهم. (الفراء، الصفحات 330/2-331). وقيل مفعول به ثانٍ، والأول (كلّ شيء).

والمراد من القراءة الأولى تحسينه كلّ مخلوق من مخلوقاته، فكلّ خلق منها مرتب على ما اقتضته الحكمة، واستدعته المصلحة، فكلّ مخلوقاته حسنة، وإن تفاوتت درجات الحسن، والمراد أيضا معرفته لما يخلق وكيف

يخلق، فقيمة المرء ما يحسن –ولله المثل الأعلى–. أمّا المراد من القراءة الثانية فتضمين الإحسان معنى الإلهام، أي عرّف خلقه كلّ ما يحتاجونه.ينظر (الآلوسي، 1935، صفحة 137/21)

وفي الجمع بين القراءتين ندرك أنّ الله تعالى أبدع خلقة فصوّرهم بأحسن صورة، ثمّ فطرهم على أحسن فطرة، فيها من الإلهام والهداية ما يبهر المتأملين، فترى كلّ حيوان في حياته مهديّ ملهم، فمن الّذي علمّه؟ فذاك من إحسان الله كلّ خلْقه.

72. ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [السجدة: 24]

قرأ الكسائي: (لِما). والباقون: (لمّا). (مجاهد، 1972، صفحة 516)

على قراءة الجمهور: (لمّا) ظرف توقيتي بمعنى حين، وجوابه محذوف دلّ عليه ما قبله، والمعنى: حين صبروا وأيقنوا بآياتنا جعلناهم أئمة. يقول الطبري: "وجلعنا منهم أئمة يهدون أتبعاهم بإذننا إياهم وتقويتنا إلياهم على الهداية إذ صبروا على طاعتنا، وعزفوا أنفسهم عن عن لذّات الدنيا وشهواتها" (الطبري، صفحة 152/6) أما قراءة الكسائي فاللام تعليلية و(ما) مصدرية، والمعنى: لأجل صبرهم وإيقانهم جعلناهم أئمة. (عاشور، 1948، صفحة 238/21)

والمعنيان مجتمعان في قول واحد، هم حين أيقنوا بآيات الله استحقوا بذلك أن يكونوا أئمة يهدون بأمره، فالعبد يبدأ العمل، ثمّ الله تعالى يجازيه على عمله توفيقا وهداية، يصدّق ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُم ﴿١٤﴾ ﴾ [محمد: 14]. أي أنّ في "القراءتين معنى المجازاة، جعلهم أئمة جزاء على صبرهم على الدنيا وكونهم موقنين بآيات الله تبارك وتعالى". (الأندلسي، 2002، صفحة 1498)

73. ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ [الصافات: 12]

قرأ حمزة والكسائي: (بل عجبتُ)، والباقون: (بل عجبتَ). (مجاهد، 1972، صفحة 547)

قراءة الجمهور خطاب للنبي –صلى الله عليه وسلم– والمعنى: عجبتَ من قدرة الله على الخلائق العظيمة، وهم يسخرون منك ومن تعجبك.

وأما قراءة الضمّ فعائدة على ربّ العزة، وأصل العجب في اللغة أنّ الإنسان إذا رأى ما ينكره قال: عجبتُ من كذا.ينظر (بازمول، 1412هـ، صفحة 541) والمعنى: بلغ من عظم آياتي وكثرة خلائقي أني عجبت منها، فكيف بعبادي هؤلاء بجهلهم وعنادهم يسخرون؟ فالعجب على هذه القراءة إمّا مجرد بمعنى الاستعظام (الزمخشري، 2009، صفحة 903) أو أنّ عجب الله تعالى غير عجب الآدميين. (الرازي، 1981، صفحة 126/26). فليس معناه من الله كمعناه من العباد، ألا ترى أنه قال: ﴿فَيَسۡخَرُونَ مِنۡهُمۡ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنۡهُمۡ﴾ [التوبة: 79]. (الفراء، صفحة 384/2)

وقيل "لمّا كان التعجّب لا يكون إلا لما خفي سببه، أسند إلى الله تعالى على ضرب من غاية المبالغة؛ لأنّ المعنى: الله تعالى يعلم كل شيء، ولا يجد لكم سببا واحدا في علمه للكفر وإنكار البعث، ولذلك يتعجب من فعلكم، كما أشار إلى ذلك في آيات أخرى مثل: قُلۡ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ١٨﴾ [يونس: 18] (بازمول، 1412هـ، صفحة 540)

قراءة الجمهور بيّنة واضحة، فلابدّ لكلّ متأمل بخلق الله تعالى وعجائب صنعه أن يتعجّبَ، أما قراءة الضم، وعنادهم، مع عظم الآيات الدالة على الحقّ.

74. ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعۡيَ قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ فَٱنظُرۡ مَاذَا تَرَىٰۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُۖ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ١٠٢ ﴾ [الصافات: 102]

قرأ حمزة والكسائي: (تُري)، والباقون: (تَرى). (مجاهد، 1972، صفحة 548)

قراءة الجمهور معناها: ماذا تبصر من رأيك وتبديه (الزمخشري، 2009، صفحة 910) أما قراءة (تُري) فمعناها: ما تري من نفسك من الصبر والتسليم، أو ما تشير به من رأي. (الرازي، 1981، صفحة 157/26) فانظر ما تريني من صبرك أو جزعك، وقد يكون أن يطلع ابنه على ما أمر به؛ لينظر ما رأيه وهو ماض على ما أمر به. (الفراء، صفحة 390/2)

وفُصّل تفسير ذلك في روح المعاني: ماذا ترى من الرأي، وإنما شاوره في ذلك وهو حتم؛ ليعلمَ ما عنده فيما نزل من بلاء الله عزّ وجلّ، فيثبت قدمه إن جزع، ويأمن عليه إن سلم، وليوطن نفسه عليه، فيهون عليه، ويكتسب المثوبة من الانقياد لأمر الله تعالى قبل نزوله، وليكون سنة في المشاورة، وقيل لو شاور آدم الملائكة في أكله من الشجرة لما فرط منه ذلك. أما قراءة الكسائي فالمراد منها ما الذي تريني إياها من الصبر وغيره، ويجوز أن تكون ما استفهامية وذا موصولة، أو (ماذا) كالشيء الواحد مفعول به ثان، وترى مفعول به أول. (الآلوسي، 1935، صفحة 129/23)

فإبراهيم عليه السلام ماضٍ في تنفيذ أمر الله تعالى لا محالة، لكنّه أحبّ أن يعلم مافي نفس ولده، إن كان فيها الإيمان والاستسلام لأمر الله كما إبراهيم عليه السلام، ام أنّه غير راضٍ، ليثبّته، والمعنيان فيهما تشجيع من الوالد لولده للنزول على أمر الله تعالى وطاعته، وهذا من تمام مسؤولية الوالد، فالله تعالى أمر المؤمنين بدعوة أبنائهم للحقّ ومعاونتهم عليه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ﴾ [التحريم: 6] وإبراهيم عليه السلام معروف برقة قلبه وحلمه، فمن محبته ولده ورقّته عليه، أراد له أن يمتثل أمر الله بكامل إرادته وإيمانه فلا يُنقص من أجره شيء.

75. ﴿وَقَالُواْ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالٗا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلۡأَشۡرَارِ ٦٢ أَتَّخَذۡنَٰهُمۡ سِخۡرِيًّا أَمۡ زَاغَتۡ عَنۡهُمُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ٦٣﴾ [ص: 62 – 63]

قرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي: (أتخذناهم)، والباقون: (اتخذناهم). (مجاهد، 1972، صفحة 556)

قراءة القطع على الاستفهام وفيه استنكار على أنفسهم وتأنيب لها في الاستسخار منهم. (الزمخشري، صفحة 930) وقيل (أتخذناهم) استئناف لا محلّ له من الإعراب قالوه حيث لم يروهم، معهم إنكارا على أنفسهم، وتأنيبا لها في الاستسخار منهم، وقوله: ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٦٣﴾﴾ [ص: 63] متصل بقوله: ﴿مَا لَنَا لَا نَرَىٰ﴾ [ص: 62]. (الآلوسي، صفحة 218/23)

أما قراءة الوصل فصفة لِـ (رجالا)، فهم يتساءلون عن الرجال الّذين طالما سخروا منهم في الدنيا، وحكموا عليهم بالنار، فهم اليوم لا يرونهم حيث ظنوهم. فيوم القيامة يتبيّن لكلّ إنسان عاقبة عمله، فيلوم نفسه ويوبّخها، ويدرك أنّه ظلم نفسه، ولات حينَ ندم، صيغة الاستفهام تعطي شعورا بالندم والحسرة.

76. ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٩﴾ ﴾ [الزمر: 9]

قرأ ابن كثير، ونافع، وحمزة: (أمَنْ)، والباقون: (أمَّن). (مجاهد، 1972، صفحة 561)

في قراءة التخفيف دخلت الهمزة على مَنْ الموصولة، فيجوز أن تكون الهمزة حرف استفهام، او نداء أي: يامن هو قانت، وهو وجه حسن فالعرب تدعو بألف كما يدعون بيا (الفراء، صفحة 416/2). فإن كانت حرف استفهام تكون (مَن) مبتدأ خبره محذوف دلّ عليه السياق السابق، والاستفهام إنكاريّ بقرينة ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ﴾ [الزمر: ٩]. أمّا إن كانت حرف نداء "ف(من) منادى، ويكون المنادى هو النبي –صلى الله عليه وسلم–... كأنه قيل يا من هو قانت قل كيت وكيت". (الحلبي، صفحة 9 / 415) والنداء لأصحاب الأوصاف المذكورة في الآية.

وفي قراءة التشديد اللفظ مركب (أم ومَن) مدغمتان، وفيه وجهان، الأول: أن تكون (أم) معادلة لهمزة الاستفهام المحذوفة مع جملتها، دلّ عليها التعقيب ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: 9]؛ لأنّ التسوية لا تكون إلا بين شيئين، والتقدير: أهذا الكافر الّذي دعا لله أندادا خير أمّن هو قانت. فإن قال قائل: فأين جواب أمّن؟ فقد تبين في الكلام أنه مضمر، قد جرى معناه في أول الكلمة، إذ ذكر الضال ثم ذكر المهتدي بالاستفهام، فهو دليل على أنه يريد: أهذا مثل هذا أم هذا فضل أم هذا. (الفراء، صفحة 417/2) والثاني أن تكون (أم) منقطعة للإضراب الانتقالي، والمعنى: دع تهديدهم بعذاب النار، وانتقل بهم إلى هذا السؤال. (عاشور، صفحة 346/23)

77. ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ ۖ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ ﴿٢٦﴾﴾ [غافر: 26]

قرأ نافع، وأبو عمرو، وحفص: (يُظهِرَ في الأرض الفسادَ)، والباقون: (يَظهَرَ في الأرض الفسادُ)

القراءة الأولى فاعلها موسى –عليه السلام–والمعنى: يكون سببا في ظهور الفساد. أمّا القراءة الثانية فاعلها الفساد، والمعنى: أنّ الفساد يظهر بسبب ظهور أتباع موسى –عليه السلام–أو أن يجترئ غيره على مثل دعواه بأن تزول حرمة الدولة. (عاشور، 1948، صفحة 126/24) أو أن يسمع الناس به فيصدقوه فيكون فيه فساد على دينكم. (الفراء، صفحة 8/3)

والفساد الّذي يعنيه فرعون فساد الدين وفساد الدنيا، فالأول بتبديل دينهم، أي أنّ اللعين قد عنى بالفساد طاعة الله عزّ وجلّ، والثاني بالقتل والتعطيل. ينظر (الآلوسي، 1935، صفحة 63/24) وفي كلّ ذلك ادّعاء من فرعون بأنّه يكره فساد الأرض، ويريد الانتقام من المفسدين، وهو المفسد الأول الّذي أضلّ قومه وساقهم إلى الفسوق، حين خاطبهم بوصفه ربّهم الأعلى.

78. ﴿ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ ٣٥ ﴾ [غافر: 35]

قرأ أبو عمرو: (على كلّ قلبٍ متكبرٍ)، والباقون: (على كلّ قلب متكبرٍ). (مجاهد، 1972، صفحة 570)

قراءة الجمهور على الإضافة؛ لأنّ وصف الإنسان بالتكبر أولى من وصف القلب به، أما قراءة أبي عمرو فبررت بقوله تعالى:﴿إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ﴾ [غافر: ٥٦]، لكنّ الأولى أن تحمل هذا القراءة على حذف المضاف (على كل ذي قلب متكبر). (الرازي، 1981، صفحة 64/27) والمعاني كلّها متقاربة، الكبر مرض قلبيّ، إذن المتكبر في قلبه مرض، قراءة أبي عمرو وصفت محلّ المرض وومركزه، والقلب يجهل "لَهُمۡ قُلُوبٞ لَّا يَفۡقَهُونَ بِهَا" (الأعراف:179)، والقلوب تعمى " فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ" (الحج:46). ففي هذه القراءة بلاغة وتنويه إلى أصل مصدر الكبر. أما قراءة الجمهور فقد وصفت صاحب المرض، وهذا الوصف يعطي صورة واضحة حيّة لحال صاحب المرض في حياته وتعاملاته وخلقه.

79. ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِۚ وَمَا كَيۡدُ فِرۡعَوۡنَ إِلَّا فِي تَبَابٖ ٣٧ ﴾ [غافر: 37]

قرأ عاصم وحمزة والكسائي: (وصُدَّ)، والباقون: (وصَدَّ). (مجاهد، 1972، صفحة 571)

قراءة المبني للمجهول تنبه إلى أنّ المقصود معرفة الصدود عن سبيل الله، لا فاعله، أي أنّ الصدود حصل لفرعون. أمّا قراءة المبني للمعلوم ففاعلها فرعون ومعناها أنه أعرض عن سبيل الله، ومنع قومه من اتباعه. (عاشور، 1948، صفحة 148/24) صدّهم باستخفاف عقولهم " فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ"(الزخرف:54) وكلّ طاغية يسعى لصَدّ قومه عن الحقّ؛ كي لا يهلَكَ وحدَه، وإمامهم بذلك إبليس، إذ أقسم أن يغويَ الناس أجمعين إلّا عباد الله الصالحين.

وقيل بنى الفعل للمفعول مناسبة لـ(زُيّنَ)، والفاعل حقيقة الله تعالى، ولم يفعل سبحانه التزيين والصدّ إلا لأنّ فرعون طلبه بلسانه استعدادا، واقتضى ذلك سوء اختياره، ويجوز أن يكون الفاعل الشيطان ونسبة الفعل إليه بواسطة الوسوسة. (الآلوسي، 1935، صفحة 70/24)

والقراءتان تتكاملان، فمن صدّ عن سبيل الله واختار الطاغوت والمعصية، وجرّ غيره إلى ما أودى إليه نفسه من هلاك في المعصية، زاده الله ضلالا، ووسّع عليه دنياه، لتحقّ عليه كلمة العذاب يوم القيامة بما كسبت يداه، ولا يبقى له عند ربّه عذر، فيكونُ قد صُدّ عن السبيل باختياره بعد أن دعيَ إلى الهدى فأعرض، ونوديَ للإيمان فكفرَ، وأصرّ على ذنبه بأن دعا إليه.

80. ﴿ أَفَنَضۡرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكۡرَ صَفۡحًا أَن كُنتُمۡ قَوۡمٗا مُّسۡرِفِينَ ۝٥ ﴾ [الزخرف: 5]

قرأ نافع، وحمزة، والكسائي: (إن)، والباقون: (أن). (مجاهد، صفحة 580)

الغالب في استعمال إن الشرطية أن تقع في الشرط غير المتوقع وقوعه، وأتيَ بها في هذا الموضع بقصد تنزيل المخاطبين المعلوم إسرافهم منزلة من يُشكّ في إسرافه؛ لأنّ توفر الأدلة على صدق القرآن من شأنه أن يزيل إسرافهم، وفي هذا ثقة بأحقية القرآن الكريم، وضرب من التوبيخ على إمعانهم في الإعراض عنه. أمّا قراءة (أن) فبتقدير لام التعليل، أي: لا نترك تذكيركم لأجل إسرافكم، بل نزال نعيد التذكير رحمةً بكم. ينظر (عاشور، صفحة 164/25)

وفي الآية بالغ الحنوّ والرفق والمودة من ربّ العزة لعباده، فهو جلّ جلاله لا يريد لهم قنوطا ولا يأسا، وإنّما يدعوهم للتوبة والإنابة في كلّ حين، ولا يكون إسرافهم حاجبا بينهم وبين ربّهم.﴿ ۞ قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝٥٣ ﴾ [الزمر: 53]

81. ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًا أَشَهِدُواْ خَلۡقَهُمۡۚ سَتُكۡتَبُ شَهَٰدَتُهُمۡ وَيُسۡـَٔلُونَ ١٩ ﴾ [الزخرف: 19]

قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر: (عندَ الرحمن). والباقون (عبادُ). (مجاهد، 1972، صفحة 584)

أما قراءة الظرف فلأن الخلق كلهم عباد الله فلا مدح للملائكة بذلك، أو أنّ الملائكة يكونون عند الرحمن لا عند الكفار، فكيف عرفوا أنهم إناثا! وأما قراءة الخبر فردّ على قولهم: إنهم بنات الله. فأخبر أنهم عبيد. (الرازي، 1981، صفحة 204/27)

وقراءة الباء تنفي قول من جعل الملائكة عباد الله، تعالى الله عن ذلك علوّا كبيرا، لأنّه يخبر أنّهم عباده، والولد لا يكون عبد أبيه، فهي قراءة تدل على تكذيب من ادّعى ذلك وتردّ قوله، أما قراءة النون فدلالة على شرف منزلة الملائكة، وجلالة قدرهم عند الله عزّ وجل، فما يدريهم أنهم إناث؟ (بازمول، 1412هـ، صفحة 543)

والمقصود من القراءتين إيضاح كذب الكفّار بنسبهم الأولاد إلى الله تعالى، وهو الإله الواحد الّذي لم يتخذ ولدًا، ثمّ قرارهم بأنّ الملائكة إناث، كيف عرفوا أنّ الملائكة إناث وهم عند الله تعالى لا عند الكفار؟ وما وصف الله تعالى للملائكة بالعباد إلا مدح لهم ومنزلة عالية من الشرف.

82. ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ ٣٩ ﴾ [الزخرف: 39]

قرأ ابن عامر: (إنّكم)، والباقون (أنّكم). (مجاهد، 1972، صفحة 587)

قراءة الكسر على الاستئناف وفاعل (ينفع) مستتر، وقراءة الفتح على وجهين، الأول: أن تكون أنّ وما بعدها في محل رفع فاعل (ينفع)، وهذه مقالة موحشة لأصحاب النار حرمتهم روح التأسي، لأنه يخبرهم بها أنه لا ينفعهم التأسي لعظم المصيبة وطول العذاب، أي: ولن يخفف عنكم اشتراككم بالعذاب. والثاني: أن يكون الفاعل مستترا، وأنّ وما بعدها مجرورة بحرف التعليل المحذوف، أي: لن ينفعكم اليوم الاعتذار والندم؛ لأنكم

وشركاءكم مشتركون في العذاب كما اشتركتم في الكفر في الدنيا. (الأندلسي، 1993، صفحة 18/7) وهذا تعليل لامتناع الانتفاع بالتمني. (السخاوي، 2008، صفحة 304/2)[1]

83. ﴿ وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ ۝٤ ﴾ [محمد: 4]

قرأ أبو عمرو، وحفص عن عاصم: (قُتِلوا)، والباقون: (قاتلوا).

أما من قرأ (قاتلوا) فهو أكثر فائدة وأعم تناولا؛ لأنه يدخل فيه من سعى في القتل سواء قُتل أم لم يُقتل. وأما من قرأ (قُتلوا) مبنيا للمجهول، ففيها عدة وجوه، الأول: أن الله تعالى لما قال: "فضرب الرقاب" أي اقتلوا، والقتل لا يتأتى إلا بالإقدام فيخاف المقدم أن يُقتل، فقال لا تخافوا القتل؛ فإنّ من يُقتل في سبيل الله له الأجر والثواب. والثاني: أنّ الله تعالى قال: (ليبلو بعضكم ببعض) فالمبتلى له على كل وجه وجوه الابتلاء حال، فإن قُتل له ألا يضلّ عمله، وأن يكرمَ ويدخل الجنة، وإن قَتَل فلا يخفى أمره عاجلا أو آجلا، وترك بيانه على حال كونه قاتلا لظهوره وبين حاله على تقدير كونه مقتولا. (الرازي، 1981، صفحة 47/28)

84. ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرۡتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدۡبَٰرِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلۡهُدَى ٱلشَّيۡطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمۡ وَأَمۡلَىٰ لَهُمۡ ۝٢٥ ﴾ [محمد: 25]

قرأ أبو عمرو: (أُمليَ)، والباقون (أَملى). (مجاهد، 1972، صفحة 601)

قراءة أبي عمرو الفعل فيها مبني للمجهول، والفاعل في المعنى عائد على الله عز وجل، وهذه قراءة صريحة واضحة، لا لبس في فهمها، فالله تعالى مالك الأمرِ كلّه. وقيل الشيطان أملى لهم بوعده الكاذب بالبقاء، فإذا أملى الشيطان إملاء ما فلا صحة له إلّا بطمعهم الكاذب. (الأندلسي، 2002، صفحة 1724)

[1] ومن الاختلاف بين إنّ وأنّ أيضا، الآية (25) من سورة عبس، والآية (1) من سورة الجنّ، اجتُمع فيها على أنّه ما كان ما كان من الوحي فتح، وما كان من قول الجنّ كُسِر.

أما قراءة المبني للمعلوم فالفاعل الشيطان، وقد يسأل سائل: إذا كان الإملاء والإمهال ومدّ الآجال لا يكون إلا من الله وحده، فكيف تصح هذا القراءة التي تنسب الإملاء للشيطان؟ في ذلك وجهان، الأول: جاز أن يكون الفاعل للفعل (أملى) الله تعالى وعليه يوقف على (سولّ لهم) ويبدأ بما بعدها. والثاني: المسوّل أيضا ليس الشيطان، وإنما أسند إليه لأن الله تعالى قدّر ذلك على يديه ولسانه، فكأنه يقول: تمتعوا برياستكم ثم بالآخر تؤمنون. (الرازي، 1981، صفحة 66/28)

وعلى كلتا القراءتين فالكفّار في إمهال ما داموا في الدنيا، فإمّا لأنّ الشيطان يملي لهم مأملا إياهم بطول البقاء أو الخلود، ومزيّنا لهم سوء عملهم حتى أنساهم الآخرة، وإما لأنّ الله تعالى يمدّ لهم في دنياهم حتّى يحقّ عليهم العذاب يوم القيامة بنا كسبت أيديهم

85. ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمَۢا ١٠ ﴾ [الفتح: 10]

قرأ حفص (عليهُ)، والباقون (عليهِ). (مجاهد، 1972، صفحة 603)

وقراءة الجمهور كسرت الهاء لتجانس الياء التي سبقتها، أما قراءة الضم فعلى أصل حركة الهاء، إذ هي من الضمير (هُو) المضموم، كما أنّ بناءها على الضم ينبه للتمييز بأنّ لفظ الجلالة بعدها ليس مجرورا بالإضافة، ويحفظ تفخيم لام الجلالة، لما لهذا التفخيم من موافقة لسياق الكلام عن المبايعة والوفاء بالعهود، كما أنّه يبث في النفس الهيبة والتعظيم لله تعالى، ويغلظ عندها ذنب نكث العهد، فللحركة أثر كبير يوقظ السامع ويلفت انتباهه. والمعنى أنّ الله "يدخله الجنّة جزاء على له على وفائه بما عاهد الله عليه، ووثق لرسوله على الصبر معه عند البأس، بالمؤكدة من الأيمان." (الطبري، 1994، صفحة 57/7)

86. ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖۚ كُلُّ ٱمۡرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ ٢١ ﴾ [الطور: 21]

قرأ (وأتبعناهم)، والباقون (واتبعتهم). (مجاهد، 1972، صفحة 612)

في القراءة الأولى، (نا) العائدة على ربّ العزة فاعل، (هم) العائدة على الّذين آمنوا مفعول به، وهي قراءة موافقة للسياق (وزوّجناهم) "والمعنى أنّ الله بفضله أتبعهم آباءهم، يقول الطبريّ: "الّذين آمنوا واتّبعتهم ذرّياتهم بإيمان، ألحقنا بهم ذريّاتهم المؤمنين في الجنة، وإنْ كانوا لم يبلغوا بأعمالهم درجات آبائهم، تكرمةً لآبائهم المؤمنين، وما ألتنا آباءهم المؤمنين من أجور أعمالهم من شيء". (الطبري، 1994، صفحة 131/7) فيجمع اللهُ شمل الآباء والأبناء في الجنة كما كانوا في الدنيا مجتمعين، فتقرّ عيونهم، وهذا من الأجر والخير الّذي يناله الأبناء بصلاح آبائهم، كما في قوله تعالى:﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ [الكهف: 82]

أما في القراءة الثانية، فـ(هم) مفعول به، ذريتهم: فاعل، فالأبناء بناء على ذلك، نالوا تلك الدرجة بما كسبوا من أجور، وأصلحوا من أعمال في دنياهم، فاستحقوا بذلك درجات آبائهم، وكلّ يدخل الجنة برحمة الله تعالى، ومن شديد إكرامه لأهلها أنْ يطيّب قلوبهم بجمعهم بأهليهم فيها.

وفي الجمع بين القراءتين مدعاة للآباء أن يبذلوا كلّ الجهد في حسن تربية وتنشئة أبنائهم، وحثّهم على التزام ما يرقى بهم درجات الجنان. وقد جاء في المحرر الوجيز: "أخبر اللهُ تعالى أنّ المؤمنين الّذين تتبعهم ذريتهم في الإيمان فيكونون مؤمنين كآبائهم–وإن لو يكونوا بالتقوى والأعمال كالآباء– فإنّه يُلحق الأبناء بمراتب أولئك الآباء كرامة للآباء". (الأندلسي، 2002، صفحة 1772)

87. ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ ﴿٣٥﴾ ﴾ [الرحمن: 35]

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، (ونحاسٍ)، والباقون: (ونحاسٌ). (مجاهد، 1972، صفحة 621)

أما قراءة الجر فالعطف على (نارٍ) وهذه القراءة محمولة على أنّ الشواظ هو النار والدخان جميعا، فمن معاني النحاس: الدخان. أما قراءة الرفع فالعطف على (شواظٌ) وهذه القراءة محمولة على أنّ النحاس هو الصُّفْر المذاب يصبّ على رؤوسهم. ينظر: (القرطبي، 2006، الصفحات 142/20–143)

والأولى أن يكون المعنى النحاس (الدخان)، حيث توعدهم بالنار ثمّ بما خلافها من نوعها من العذاب دون ما هو من غير جنسها. (الطبري، 1994، صفحة 188/7) فتعدد أنواع العذاب، يجعله أكثر شدّة ومخافة.

88. ﴿ وَلَا يَسۡـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمٗا ١٠ ﴾ [المعارج: 10]

قرأ بعض من روى عن ابن كثير: (يُسأل)، والباقون: (يَسأل). (مجاهد، 1972، صفحة 650)

قراءة الجمهور الفعل فيها مبني للمعلوم، وهي على وجوه، الأول: أن يكون التقدير (لا يَسأل حميم عن حميمه) فحذف الجار وأوصل الفعل، والثاني: أن يكون التقدير (لا يَسألُ حميمٌ حميمَه كيف حالك ولا يكلمه)، والثالث: (لا يَسأل حميم حميمَه شفاعة أو إحسانا). أما قراءة البناء للمجهول فتفيد عدم سؤالِ حميم عن حميمه لتُعَرف أحوالُه من جهته، كما يتعرف خبر الصديق من صديقه، وفي هذه القراءة أيضا حذف الجار. وامتناع السؤال في كل الأحوال نتيجة انشغال كلّ أحد بنفسه. (الرازي، 1981، الصفحات 125/30-126)

والقراءتان دالّتان على هول المقام يوم القيامة، فلن تجد إلى جانبك من اعتدّ وجودهم في الدنيا، إذ هم يومئذ لا يملكون ما يآزرونك به، فكلّ مشغول بحسابه، وكلّ غير مستغنٍ عن حسنة من حسناته، ولن تُسأل أنت عنهم، لأنّ سيماهم في وجوههم، فالمؤمن معروف من نضارة وجهه، والكافر معروف بما بوسم به، لا حاجة لسؤال أحد عن أحد.

89. ﴿ ۞ إِنَّ رَبَّكَ يَعۡلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدۡنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيۡلِ وَنِصۡفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ وَطَآئِفَةٞ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَۚ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَۚ عَلِمَ أَن لَّن تُحۡصُوهُ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡۖ ﴾ [المزمل: 20]

قرأ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر: (ونصفِهِ وثلثِه)، والباقون: (ونصفَهُ وثلثَه). (مجاهد، صفحة 658)

قراءة الجرّ عطفا على (ثلثي) أي: تقوم أقلّ من ثلثي الليل ومن نصفِه ومن ثلثِه. أما قراءة النصب فعطفا على أدنى، أي تقوم أدنى من ثلثي الليل وتقوم نصفَه وثلثَه، لأنّه قال أقل من الثلثين، ثم ذكر نفس القلة لا

أقل من القلة، وعلى هذه القراءة يحتمل أنهم كانوا يصيبون الثلث والنصف، لخفة القيام عليهم بذلك القدر، وكانوا يزيدون وفي الزيادة إصابة المقصود. (القرطبي، 2006، صفحة 344/21)

قراءة النصب مطابقة لما جاء في بداية السورة من التخيير بين قيام النصف بتمامه، أو قيام الناقص منه وهو الثلث أو الزائد عليه وهو الأدنى من الثلثين "قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا*نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا*أَوۡ زِدۡ عَلَيۡهِ وَرَتِّلِ ٱلۡقُرۡءَانَ تَرۡتِيلًا" (المزمل: 2–4) أمّا قراءة الجر فمعناها أنّ التخيير بين النصف وهو أقل من الثلثين وبين الثلث وهو أدنى من الصف، وبين الربع وهو أدنى من الثلث.

وقد يستشكل عليك الأمر ففي القراءتين تفاوت ظاهر في المعنى، يجيب صاحب روح المعاني (ذلك بحسب الأوقات فوقع كلّ في وقت فكانا معلومين عند الله له تعالى، فقد كانوا يزيدون حذرا من الوقوع في المخالفة، فعلم الله تعالى أنهم لو لم يأخذوا بالأشق لوقعوا في المخالفة، فنسخ الله سبحانه الأمر). ينظر (الآلوسي، 1935، الصفحات 29/111–112)

90. ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذۡ أَدۡبَرَ ٣٣ ﴾ [المدثر:33]

قرأ نافع، وحمزة، وحفص: (إذ)، والباقون (إذا). (مجاهد، 1972، صفحة 659)

وهما ظرفان للزمان الأول للمستقبل والثاني للماضي، ولا تضاد في القراءتين، فقد أقسم بالليل في حالة إدباره التي مضت، وهي حالة متجددة تمضي وتحضر وتستقبل، فأيّ زمن اعتبر معها فهو حقيقة، بأن يُقسمَ بكونها في، ولذلك أقسم بالصبح إذا أسفر مع اسم الزمن المستقبل. (الرازي، 1981، الصفحات 29–322)

91. ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ١ ﴾ [القيامة: 1]

قرأ قنبل عن ابن كثير (لأقسم)، وقرأ الباقون (لا أقسم). (مجاهد، 1972، صفحة 661)

قراءة ابن كثير اللام فيها للتأكيد، والجملة الفعلية (أقسم) خبر لمبتدأ محذوف (أنا)، والمعنى هنا تأكيد قسم الله بهذه الأمور. أما قراءة الجمهور (لا أقسم) فعلى وجهين، الأول: أنّ (لا) صلة زائدة فائدتها توكيد القسم. والثاني: أنها لا نافية، والمعنى لا أقسم عليك بذلك اليوم وتلك النفس ولكني أسأل غير مقسم، أتحسب أنّا لا نجمع عظامك؟ والثاني: لا أقسم بهذه الأشياء على هذا المطلوب، فإنه أعظم وأجلى من محالة إثباته بهذا القسم، والثالث: أن يكون الغرض منه الاستفهام على سبيل الإنكار، ألا أقسم بالنفس اللوامة على الحشر؟ (الرازي، صفحة 215/30)

إدخال لا النافية على القسم مستفيض في كلامهم وأشعارهم، وفائدتها توكيد القسم. وقيل هي زائدة، واعترضوا عليه بأنها تزاد في وسط الكلام لا في أوله، وأجابوا: بأنّ القرآن في حكم سورة واحدة متصل بعضه ببعض، والاعتراض صحيح؛ لأنها لم تقع زائدة. والمعنى إعظامي لهذا القسم كلا إعظام. ينظر (السخاوي، 2008، صفحة 2 / 541)

92. ﴿ يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي ٱلْحَافِرَةِ ۝١٠ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا نَّخِرَةً ۝١١ ﴾ [النازعات: 10 – 11]

قرأ ابن عامر، ونافع، والكسائي (إذا)، وقرأ عاصم وحمزة (أءِذا)، وقرأ أبو عمرو (آيذا)، وابن كثير (أيذا). (مجاهد، صفحة 670)

قراءة حذف همزة الاستفهام قراءة تعجبية استنكارية، وقراءة الاستفهام جعلته داخلا على جملة فيها إنّ ولام التأكيد، وإذا وفيها مناط التعجب وادعاء الاستحالة، وهذه ثلاث مؤكدات قوية للخبر، فهم يتعجبون وقد ساق الله تعالى لهم من المؤكدات العقلية على إحيائهم الكثير، ثمّ استمروا في كبرهم وإنكارهم.

93. ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٢٥ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٢٦﴾ [الفجر: 25 – 26]

قرأ الكسائي والمفضل عن عاصم: (لا يُعَذِّبُ) و (لا يوثِقُ). وقرأ الباقون (لا يُعَذَّبُ) و (لا يوثَقُ). (مجاهد، 1972، صفحة 685)

قراءة الكسر أريد بها: فيومئذ لا يعذِّب عذابَ الله أحد، وهو على معنى التشبيه البليغ، أي عذابا مثل عذابه، وفي ذلك انتفاء للماثلة في الشدة؛ لأنّ هذا العذاب هو أشدّ عذاب يعذّبه العصاة، فلا نظير له في أصناف العذاب، وأحد مستعمل في النفي لاستغراق الجنس، فهو يعمّ كلّ أحد. ينظر (الرازي، 1981، الصفحات 31 / 339-340).

جاء في روح المعاني أنّ الهاء في قراءة المبني للفاعل على وجهين، إمّا أنّها عائدة على الله تعالى والمراد: لا يتولى عذاب الله تعالى ووثاقه ولا يباشرهما أحد سواه، وفي ذلك إشارة إلى عظيم عذاب الله تعالى ووثاقه لذلك الإنسان الّذي شرحت أحواله فيما سبق من آيات. وإمّا أنّ الهاء عائدة على الإنسان الموصوف والإضافة إلى المفعول، والمراد: لا أحد من الزبانية يعذّب أحدا من أهل النار كما يعذّب ويوثق هذا الإنسان، في إشارة إلى أنّه أشدّهم عذابا، لما كان في الدنيا من شدّة سيئاته وقبائح أفعاله، وهذا الوجه الأرجح.ينظر (الآلوسي، 1935، صفحة 33/30)

أما قراءة الفتح فعلى أنّه رجل مسمى لا يعذَّبُ كعذابه أحد. وقيل لا يحمل أحدٌ عن أحد عذابا ولا تزر وازرة وزر أخرى (السخاوي، 2008، صفحة 603/2). وهذا تفسير مطابق لما جاء في الوجه الثاني من قراءة الكسر. أي لا يعذَّب أحد مثل عذابه، ولا يوثَق مثل وثاقه؛ لشدة شقاقه وكفر، ونصب العذاب على المصدرية؛ لأنه جاء في معناها أو وضع موضعها. وجوّز أن يكون المعنى لا يتحمّل العذاب عنه أحد ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [فاطر: 18] ينظر (الآلوسي، 1935، صفحة 34/30)

وعلى كل احتمالات التفسير فالأمر جلل، فمنْ بمقدوره أن يتحمّل أقلّ عذاب بالنار، حتّى يتحمل أشدّه على الاطلاق! ومن بإمكانه تحمّل عذاب الملائكة، ليتحمّل عذاب الله تعالى! في الآية من التهديد الوعيد ما يكفي لردع الكافر عن كفره، ودعوة العاصي للتوبة، فالله تعالى الرحيم الودود، يتوعد في هذه الحالة بمباشرة العذاب بنفسه، هذا يجعلنا نتخيل مدى المعصية والفساد الّذي استحقّ به صاحبه هذا الغضب.

94. ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤ ﴾ [المسد: 4]

قرأ عاصم: (حمّالةَ)، والباقون (حمالةُ). (مجاهد، 1972، صفحة 700)

قراءة الجمهور: بدل من (امرأتُه)، أو خبر لمبتدأ محذوف، وقيل صفة لامرأته، إلّا أنّ هذا الرأي عليه اعتراض ظاهر، لأنّ (حمالةَ الحطب) إضافة لفظية، وليست حقيقية[1]، إذن هي نكرة، فكيف تصف المعرفة؟ فإمّا أن تكون (امرأتُه) مبتدأ، خبرها (في جيدها حبل من مسد)، و(حمالةُ الحطب) بدل من (امرأتُه)، ولا خلاف بجواز اختلاف البدل عن المبدل عنه بالتعريف والتنكير، وعلى ذلك تكون امرأة أبي جهل التي هي حمّالة الحطب شريكة معه في حكم الصليّ بالنار. (السامرائي)

أما قراءة النصب (حمالةَ) فعلى الذمّ، (أذمّ حمّالةَ الحطب)، يسمّى هذا الأسلوب القطع، ويعني تغيير الحركة التي ينبغي أن تكون عليها الكلمة، بهدف إيقاظ ذهن السامع وتنبيهه إلى الصفة المقطوعة، وفي هذا دلالة على أنّ الموصوفَ بلغَ حدّا في هذه الصفة يثير الانتباه، أو يقتضي الاهتمام. والقطع لا يكون إلا إذا كان السامع يعلم من اتّصاف الموصوف بالصفة ما يعلمه المتكلم، فإذا مدحت بالقطع كان أمدح، وإذا ذممْتَ بالقطع كان أذمّ. وتكون هذه الجملة معترضة وما بعدها خبر ل (امرأتُه). (السامرائي، 2023)

وقراءة النصب تعني أنّ أمّ جميل كانت مشهورة بخصلتها الذميمة، لذا ففي هذه القراءة زياد إهانة وتهكّم، فقد ذُمّت في الآية بطريقتين، بالقطع وبصغية المبالغة (حمّالةَ) وهي قراءة فضّلها المفسرّون لما فيها من انتقام لرسول الله –صلى الله عليه وسلم–من أمّ جميل، التي كانت تحمل الحطب فتلقيه على بابه، وتمشي بالنميمة بين الناس كأنها الحطب فتوقد بينهم العداوة.

[1] الإضافة اللفظية: إضافة اسم الفاعل واسم المفعول إذا كان دالّين على الحال إلى معمولها، فإذا كانا دالّين على الماضي فالإضافة حقيقية. وإضافة الصفة المشبهة وصيغة المبالغة إلى معمولهما إطلاقا من دون التحديد بزمن، ويلحق بهما إضافة النسب.

المبحث الثاني: تأثير الاختلاف الدلالي بين القراءات، على أحكام الوقف والابتداء.

يعتبر هذا المبحث مكمّلا للبحث في أثر الاختلافات النحوية بين القراءات السبع، إلا أنّه يتناول جانبًا مخصوصًا من جوانب هذا الأثر، هو أثر التنوّع الدلالي الناتج عن اختلاف القراءات في أحكام الوقف والابتداء. فليس كلّ اختلاف نحويّ مؤثِّر في المعنى يستدعي اختلافًا في الوقف، ولكنّ كثيرًا من هذه الاختلافات يُحدث تحوّلًا في بنية الجملة أو في وجه الدلالة، فيتغيّر معه وجه الوقف أو حكمه أو موضعه.

ويُعدّ الوقف والابتداء من العلوم الدقيقة المتصلة ببيان المعنى القرآني وتفسيره، إذ لا ينحصر دورهما في تحسين التلاوة وضبط الأداء، بل يتجاوز ذلك إلى تحديد العلاقات النحوية والدلالية بين أجزاء النص، وإبراز المعاني التي أرادها السياق. ومن هنا كان لا بدّ لقارئ القرآن الكريم من معرفة أحكام الوقف والابتداء؛ ليتدبر الآيات ويفهم معانيها، لأنّ الوقف في غير موضعه قد يغيّر المعنى أو يوهم غير المراد.

والوقف اصطلاحا: عبارة عن قطع الصوت زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة؛ إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله لا بنية الإعراض... ولا بدّ من التنفس معه". (ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، صفحة 240/1) وينقسم إلى التام، والكافي، والحسن، والقبيح، بحسب تمام المعنى واتصاله. أما الابتداء فهو استئناف القراءة بعد الوقف، أو الشروع بعد القطع.

وفي ضوء ذلك، يتناول هذا المبحث تسعَ آياتٍ دُرِسَت دراسةً مفصّلة، مع الإشارة إلى أربع آياتٍ أخرى من الآيات التي أدّت الاختلافات النحوية فيها إلى تنوّع دلالي انعكس بدوره على أحكام الوقف والابتداء، فجعل بعض المواضع يجوز فيها الوقف في قراءة ولا يجوز في أخرى، أو غيّر من درجته بين التام والكافي والحسن، أو بيّن اتصال المعنى وانقطاعه. ولا تمثّل هذه الأمثلة حصرًا لجميع المواضع التي تأثر فيها حكم الوقف والابتداء، وإنما هي نماذج مختارة تكشف عن هذا البعد المهم في علاقة القراءات بالإعراب والدلالة.

المثال الأول: ﴿ وَلَا تُؤۡمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمۡ قُلۡ إِنَّ ٱلۡهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٞ مِّثۡلَ مَآ أُوتِيتُمۡ أَوۡ يُحَآجُّوكُمۡ عِندَ رَبِّكُمۡۗ قُلۡ إِنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ ٧٣ ﴾ [آل عمران: 73]

قرأ ابن كثير: (ءان يؤتى)، والباقون (أن يؤتى). (مجاهد، 1972، صفحة 207)

قراءة المدّ فيها إدغامٌ لهمزة الاستفهام مع (أنْ) وهذا استفهام إنكاريّ، فقد أراد أهل الكتاب إنكارَ أنْ يؤتى أحدٌ النبوءة كما أوتيها أنبياء بني إسرائيل. (عاشور، 1948، صفحة 282/3). وأمّا قراءة (أنْ يؤتى) فالمصدر المؤول في محلّ جرّ بلام التعليل المحذوفة، وتفيدُ تعليل إنكارِ أهل الكتاب نبوةَ محمد –صلى الله عليه وسلم–فهم لا يريدون أن يؤتى أحدٌ ما أوتوا من العلم، وما أوتيَ أنبياؤهم من نبوة. وقيل متعلقة ب (لا تؤمنوا): لا تؤمنوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، أو متعلق بما بعده مضمر: لا تؤمنوا إلا أن يؤتى أحد مثلكم. (السخاوي، 2008، صفحة 144/1) أو أن يكون كلام اليهود قد انقطع عند (إلا لمن تبع دينكم) ثمّ صار الكلام من قوله يا محمد إنّ الهدى هدى الله، فقد بين أنه لا يؤتى أحد مثل ما أوتي أهل الإسلام، ومعنى أن في هذا الموضع (لا). (الفراء، صفحة 222/1)

وفيما يتعلق بأحكم الوقف والابتداء، فعلى قراء الاستفهام يوقف على "هدى الله" لأنّ الاستفهام له صدر الكلام، سواء حققت الهمزة أو سهلت. أما قراءة "أنْ يؤتى" فيتعلق حكم الوقف والابتداء بالموقع الإعرابي، فإن كان في محلّ رفع مبتدأ، فالوقف على "هدى الله" تام؛ لأنه من كلام الله، وما بعده من كلام اليهود. (الأشموني، صفحة 157) وإن كان في محلّ رفع بدل من "هدى الله"، أو رفع خبر (إنَّ) فلا يوقف عليه لاتصاله بالكلام الّذي قبله.

وإن كان في محلّ جرّ، فالمحتمل أن تكون (أن يؤتى) متعلق بلا تؤمنوا على حذف حرف الجر: لا تؤمنوا بأن يؤتى أحدكم ولا يؤمنوا بأن يحاجوكم، فيكون أن يؤتى وما عطف عليه مفعولا لقوله ولا تؤمنوا، وعلى هذا لا يوقف على: "لمن تبع دينكم" لأنّ (أن) متصلة بما قبلها، فلا يفصل بين الفعل والمفعول، ويجوز ألا

تقدّر الباء. وإن كانت (أن يؤتى) متصلة بالهدى: قل إنّ الهدى هدى الله ألا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، كان الوقف على "لمن تبع دينكم" تاما. وهذه الآية من مشكلات القرآن، وهي أشكل ما في السورة. ينظر (الأشموني، الصفحات 156-159)

المثال الثاني: ﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٢٧ ﴾ [الأنعام: 27]

قرأ ابن عامر، وحمزة، وحفص عن عاصم: (نكذّبَ... ونكونَ)، وقرأ هشام عن ابن عامر: (نكذبُ... ونكونَ)، والباقون: (نكذّبُ... ونكونُ). (مجاهد، 1972، صفحة 255)

اتفقت القراءات على رفع (نردُّ) لأنه داخل في التمني، ورفع (نكذّبُ ونكونُ) على وجهين: إمّا إدخالهما في التمني أيضا، وقيل كيف يتمنون عدم التكذيب والإيمان، وقد حكمت عليهم الآية بالكذب! هل يتمنى الكاذب؟ يجيب الرازي على ذلك: "لا نسلم بأنّ المتمني لا يوصف بكونه كاذبا لأن من أظهر التمني فقد أخبر ضمنا كونه مريدا لذلك الشيء، فلم يبعد تكذيبه فيه، ومثاله أن يقول الرجل: ليت الله يرزقني مالا فأحسنَ إليك، فلو رزق مالا ولم يحسن لقيلَ أنه كاذب". (الرازي، 1981، صفحة 202/12). لا وقف بعد (يا ليتنا نردّ) على هذا الوجه، لأنّ العامل (ليت) لم يستوفِ معموليه بعد. والوجه الثاني: أنّ التمني تمّ بعد (نردّ)، وتقدير ما بعدها (ونحنُ لا نكذّبُ بآياتنا ربّنا ونكونُ من المؤمنين) فعدم التكذيب، والإيمانُ حاصل سواء ردوا أم لم يردوا؛ لأنهم عاينوا ما لا تكذيب وكفر بعده. فالوقف على: (يا ليتنا ردّ) في هذا الوجه جائز، بتقدير: ونحن لا نكذّب ونحن من المؤمنين رددنا أم لا، لأنّ ليت تكون قد استوفت معموليها، إذ (نا) اسمها، وجملة (نردّ) خبرها، وذلك من مقتضيات الوقف.

أما نصب (نكذّبَ، نكونَ) فإمّا بإضمار أن بعد لا على جواب التمني، ولا وقف بعد (يا ليتنا نردّ)، أو بإبدالِ الواو من الفاء (فلا نكذّبَ... ونكونَ). أو أن ينصب على الحال (نردُّ غيرَ مكذّبين)، وعلى كل هذه الوجوه فعدم التكذيب والإيمانُ خارجان عن التمني، فهما إمّا نتيجة لوقوع ما تمنوا، أو أمر حتميّ وقع التمني أو لا.

يقول السخاوي: من قرأ بالرفع فقد التزم عدم التكذيب مطلقا، ومن قرأ بالنصب جعله شرطا، والتقدير: إن رددتنا لم نكذب (السخاوي، 2008، صفحة 248/1)

وعليه فمن رفع (نكذّبُ) ونصب (نكونَ) فقد أدخل عدم التكذيب في التمني –صدقوا في تمنيهم أو لا– وأخرج الإيمان من التمني فهو نتيجة (إن ردْنا غير مكذّبين نكن من المؤمنين). (الرازي، 1981، صفحة 203/12) ولا وقف على هذا الوجه، إذا لا يجوز الفصل بين التمني وجوابه. (الأشموني، صفحة 241)

المثال الثالث: ﴿ وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَئِن جَآءَتۡهُمۡ ءَايَةٞ لَّيُؤۡمِنُنَّ بِهَاۚ قُلۡ إِنَّمَا ٱلۡأٓيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِۖ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ١٠٩ ﴾ [الأنعام: 109]

قرأ ابن كثير، وابن عامر (إنّها)، والباقون (أنّها). (مجاهد، 1972، صفحة 265)

قراءة الكسر فعلى الاستئناف، أي أنّ الاستفهام يتم عند (يشعركم) بتقدير (وما يشعركم ما يكون منهم إذا نزلت الآية؟)، وجملة (إنّها إذا جاءت لا يؤمنون) استئنافية تقريرية؛ لأنها لو جعلت ضمن الاستفهام لكانت حجة للمشركين ولوجبَ الإتيان لهم بالآية. بناء على ذلك الوقف بعد (عند الله) تام، وبعد (يشعركم) أتمّ، والمعنى: وما يدريكم إيمانهم إن جاءت، فأخبر الله عنهم بما علمه منهم. (الأشموني، 2010، صفحة 253)

أما قراءة الفتح فلها وجهان، الأول أن تكون (أنّها) بمعنى لعلّ، وقد كثر ذلك في كلام العرب (لعلّها إذا جاءت لا يؤمنون)، والثاني أن تكون (لا) زائدة، والجملة من أنّ واسمها وخبرها في محل نصب مفعول به ثان (وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون). (الرازي، 1981، الصفحات 151/13–152) وليس بوقف بعد (يشعركم) على وجهي قراءة النصب.

وقرأ ابن عامر وحمزة: (لا تؤمنون) فالخطاب موجّه للكفار، وقراءة الجمهور (لا يؤمنون) الخطاب موجّه للنبي –صلى الله عليه وسلم–والمؤمنين.

المثال الرابع: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدۡخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَلُؤۡلُؤٗاۖ وَلِبَاسُهُمۡ فِيهَا حَرِيرٞ ٢٣ ﴾ [الحج: 23]

قرأ ابن كثير (ولؤلؤٍ)، والباقون: (ولؤلؤًا) مع اختلافهم بالهمز. (مجاهد، 1972، صفحة 435)

على قراءة الجمهور فإنّ (لؤلؤا) معطوفة على أساورَ لفظا، أو أنها مفعول به لفعل محذوف (ويحلّونَ لؤلؤا). أما قراءة ابن كثير فتعطف (لؤلؤٍ) على (ذهب) لتكون الأساور من ذهب ومن لؤلؤ، أو على (أساورَ) محلّا، فتكون الحليّ بشكل عام من لؤلؤ. وباختلاف الحركة يختلف حكم الوقف، فالوقف على (من ذهب) في حالة نصب (لؤلؤا) حسن، وليس بوقف على (من ذهب) لمن قرأ (لؤلؤٍ) بالجر عطفا على محل (من ذهب). (الأشموني، 2010، صفحة 479) فلا وقف بين المعطوف والمعطوف عليه، لانّ التعلق يكون لفظيا ومعنويا، فالوقف قبيح.[1]

المثال الخامس: ﴿ أَلَّا يَسۡجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَيَعۡلَمُ مَا تُخۡفُونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ ٢٥ ﴾ [النمل: 25]

قرأ الكسائي: (ألا يا اسجدوا)، والباقون: (ألّا يسجدوا). (مجاهد، 1972، صفحة 480)

قراءة الكسائي (ألا) فيها للتنبيه و (يا) حرف نداء مناداه محذوف، والوقف فيها بعد (يا) جائز، والتقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا.

[1] مثلها الآية (33) من سورة فاطر.

أمّا قراءة التشديد فـ(ألّا) فيها أنْ ولا النافية وهي على وجوه، الأول: تقدير حرف جر قبلها ويكون المعنى (صدهم الشيطانُ عن السبيل لِكي لا يسجدوا لله). أو تكون (لا) زائدة والمعنى (فهم لا يهتدون إلا إذا سجدوا). وقيل يجب أن يكون معنى (ألّا يسجدوا) على الأمر؛ لأنّ الآية وصفت الله تعالى بما يوجب السجود له، كونه القادر على إخراج الخبء عالما بالأسرار. (الرازي، الصفحات 191/24–192). ولا وقف على (ألّا) المشددة؛ لأنّ الياء على قراءتها بالتشديد من بنية الكلمة، فلا تقطع، فأن –في (أن لا) المدغمة– ناصبة للفعل يسجدوا، ولو لم يكن كذلك لثبتت النون (يسجدون). (الأشموني، صفحة 534)

وعلى كلتا القراءتين السجدة واجبة لأنّ مواضع السجدة إما أمر بها، أو مدح لمن أتى بها، أو ذم لمن تركها، وإحدى القراءتين أمر بالسجود والأخرى ذمّ للتارك. (الزمخشري، 2009، صفحة 781)

المثال السادس: ﴿ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكۡرِهِمۡ أَنَّا دَمَّرۡنَٰهُمۡ وَقَوۡمَهُمۡ أَجۡمَعِينَ ٥١ ﴾ [النمل: 51]

قرأ عاصم، وحمزة، والكسائي: (أنّا)، والباقون: (إنّا). (مجاهد، 1972، صفحة 483)

قراءة فتح الهمزة (أنّا دمرناهم) على أوجه، الأول: في محل نصب خبر كان، والثاني: في محل نصب على الحال من السؤال كيف كان، والثالث: في محل رفع بدل عاقبةُ. فمن قرأ بهذه القراءة على هذه الأوجه فلا وقف بعد (مكرهم)، أما من جعل (أنّا دمرناهم) في محل رفع خبر مبتدأ محذوف، صار وقفه على (مكرهم) كاف. وقراءة الكسر (إنّا دمرناهم) استئنافية، الوقف فيها على (مكرهم) تام. (النكزاوي، صفحة 1273)

المثال السابع: ﴿ وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡثَٰنٗا مَّوَدَّةَ بَيۡنِكُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ ثُمَّ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُ بَعۡضُكُم بِبَعۡضٖ وَيَلۡعَنُ بَعۡضُكُم بَعۡضٗا وَمَأۡوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ ٢٥ ﴾ [العنكبوت: 25]

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي (مودةُ بينِكم)، وقرأ حمزة وعاصم في رواية حفص (مودةَ بينِكم)، وقرأ نافع، وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر (مودةً بينَكم)، وقرأ الأعشى عن أبي بكر عن عاصم (مودةُ بينِكم) (مجاهد، صفحة 499)

قراءة النصب فعلى وجهين، الأول: مفعول لأجله (لتتوادوا بينكم). والثاني: مفعول به ثان (اتخذتكم الأوثان سبب مودة)، قال الفراء: " ومن نص ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۗ إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ۚ وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِ ۚ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴿١٨﴾﴾ [فاطر: 18]

ب أوقع عليها الاتخاذ، إنما اتخذتموها مودةّ بينكم في الحياة الدنيا". (الفراء، صفحة 316/2). ولا وقف على (أوثانا) إذا نصبت (مودةَ) إذ لا يجوز الفصل بين الفعل ومفعوله.

أما قراءة الرفع فعلى وجوه، الأول: أن تكون (مودةُ) خبرا ل (إنّ) على أنّ (ما) الموصولة اسم إنّ (إنّ الّذي اتخذتموه مودةُ بينكم)، ولا يوقف على هذا الوجه على (أوثانا). والوجه الثاني: أن ترفع (مودةُ) على الابتداء، وقوله (في الحياة الدنيا) خبرها، و(ما) على هذا الوجه كافة، ويجوز أن ترفع (مودة) على إضمار (هي)، فتكون خبرا لمبتدأ محذوف، أي: (ألفتكم وإجماعكم على الأصنام مودة بينكم في الحياة الدنيا) وعليه تكون (في الحياة الدنيا) صفة. وعلى هذين الحالين الوقف على (أوثانا) كافٍ؛ إذ لا وقف بين المبتدأ والخبر، ولا بين الصفة والموصوف. (الأشموني، 2010، صفحة 559)

المثال الثامن: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿٣﴾﴾ [سبأ: 3]

قرأ نافع وبعض من روى عن ابن عامر: (عالمُ الغيب)، وقرأ حمزة والكسائي: (علّامِ الغيب)، والباقون: (عالمِ الغيب). (مجاهد، 1972، صفحة 526)

من قرأ بالرفع خبرا لمبتدأ محذوف، وقفه على (ليأتينّكم) كاف، أما من رفعها على الابتداء فوقفه تام، ولا وقف لمن قرأ بالخفض نعتا أو بدلا لتعلق (عالم، علّام) بما قبلها لفظيا ومعنويا. (النكزاوي، 1413هـ، صفحة 1384)[1]

المثال التاسع:﴿ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ١٥٢ أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ عَلَى ٱلۡبَنِينَ ١٥٣ ﴾ [الصافات: 152 – 153]

اختلف عن نافع، فروي عنه (اصطفى) و (أصطفى)، والباقون بهمزة الوصل. (مجاهد، صفحة 549)

قراءة العامة بقطع الألف؛ لأنها ألف استفهام، دخلت على ألف الوصل، فحذفت ألف الوصل، وثبتت ألف الاستفهام، وهذا استفهام توبيخ على ادعائهم أنّ الله اتخذ الملائكة بنات له، فالوقف على لكاذبون حسن؛ لأنّ آخر كلامهم كان (ولد الله). (الأشموني، 2010، صفحة 625).

أما قراءة (اصطفى) بوصل الألف فعلى الخبر بغير استفهام، فإما أن تكون بدلا من قولهم "وَلَدَ ٱللَّهُ" لأنّ ولادة البنات واتخاذهنّ اصطفاءٌ لهنّ، وعلى هذا لا يوقف على (لكاذبون). أو أنّها تفيد التوبيخ؛ فالتوبيخ يكون باستفهام وبغير استفهام. (القرطبي، 2006، صفحة 109/18)[2]

[1] وتشبه هذا الآية في التبادل بين المبتدأ أو الخبر والبدل، الآيات: (2) من سورة إبراهيم، (85) من سورة النور، (3)، (126) الصافات، (7) من سورة الدخان، (9) من سورة المزمل، (37) من سورة النبأ، (4) من سورة المسد

[2] تشبهها الآيات: (5) من سورة الرعد، و(71) من سورة طه، (10) من سورة السجدة.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يتبيّن أنّ الاختلافات النحوية بين القراءات السبع تمثّل مظهرًا من مظاهر الثراء اللغوي والدلالي في القرآن الكريم، وأنها لا تخرج عن نظام العربية وقواعدها، بل تؤكد مرونتها وسعتها، وقدرتها على استيعاب أكثر من وجه صحيح في التركيب الواحد، بما يعكس جانبًا من الإعجاز البياني للنص القرآني.

وقد أسفرت هذه الدراسة عن جملة من النتائج، من أبرزها:

1. أنّ اختلاف القراءات ليس اختلاف تضادّ أو تناقض، وإنما هو اختلاف تنوّع وتكامل، إذ تفسّر كل قراءة الأخرى، وتكشف جانبًا من المعنى لا يظهر في غيرها، مما يوسّع دائرة الفهم ويثري التفسير.

2. بلغ عدد الاختلافات النحوية بين القراءات السبع (508) اختلافًا، توزّعت إلى (272) اختلافًا لا يترتب عليه أثر دلالي، و(124) اختلافًا له أثر دلالي، و(111) اختلافًا متعلقًا بأحرف المضارعة، يُحيل جانبًا منها إلى ظاهرة الالتفات، بما يؤكد حضور هذا الأسلوب في توجيه المعنى.

3. أنّ معظم الاختلافات النحوية تنتظم ضمن أنماط لغوية واضحة، تخضع لقواعد العربية وأصولها، ولا تمثّل خروجًا عنها، بل تعكس طاقتها التعبيرية الواسعة.

4. أنّ للاختلاف النحوي أثرًا بيّنًا في توجيه المعاني التفسيرية والفقهية، وكذلك في أحكام الوقف والابتداء، مما يدل على الترابط الوثيق بين البنية النحوية والدلالة.

5. أنّ هذه الاختلافات تمثّل وجهًا من وجوه الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم، حيث تتوزع الدلالات على قراءات متعددة دون إخلال بوحدة المعنى أو ثوابت التشريع.

كما كشفت الدراسة عن أهمية الربط بين علوم النحو والقراءات والتفسير، وأنّ الفصل بينها يُفضي إلى قصور في الفهم، في حين أنّ التكامل بينها يفتح آفاقًا أوسع لإدراك دلالات النص القرآني.

وتوصي الدراسة بمزيد من البحث في المستويات اللغوية الأخرى المرتبطة بالقراءات القرآنية، كالمستوى البلاغي والصوتي والتداولي، لما لذلك من أثر في استكمال الصورة الدلالية للنص القرآني.

وختامًا، فإنّ ما قُدّم في هذه الرسالة هو جهد بشريّ في خدمة كتاب الله تعالى، يُصيب ويخطئ، فإن وُفِّق فبفضل الله، وإن كان غير ذلك فحسبه أنّه محاولة في سبيل فهم كلام الله تعالى، والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

المراجع

القرآن الكريم.

ابن الجزري، شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد،. (1350هـ). *منجد المقرئين ومرشد الطالبين*. القاهرة: مكتبة القدس.

ابن الجزري، شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد،. (1997). *النشر في القراءات العشر*. مصر: المكتبة التجارية الكبرى.

ابن مجاهد أبو بكر. (1972). *كتاب السبعة في القراءات*. مصر: دار المعارف.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين. (1981). *لسان العرب* (المجلد 1). القاهرة: دار المعارف.

الأشموني، أحمد بن محمد بن عبد الكريم. (2010). *منار الهدى في بيان الوقف والابتداء*. القاهرة: دار الإمام الشاطبي.

الآلوسي، محمد شكري. (1935). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*. بيروت: إحياء التراث العربي.

الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن عطية. (2002). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. بيروت: دار ابن حزم.

الأندلسي، محمد بن يوسف أبو حيّان. (1993). *تفسير البحر المحيط*. بيروت: دار الكتب العلمية.

بازمول، محمد بن سالم. (1412هـ). *القراءات وأثرها في التفسير والأحكام*. مكة: جامعة أم القرى.

بن زكريا، أبو الحسين أحمد بن الفارس. (1972). معجم *مقاييس اللغة*. القاهرة: دار الفكر.

الجرجاني، محمد السيد الشريف. (2004). معجم *التعريفات*. القاهرة: دار الفضيلة.

الجوزي، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن. (2002). *زاد المسير في علم التفسير*. بيروت: در ابن حزم.

الحربي، عبد العزيز بن علي بن علي. (1996). *توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرا وإعرابا*. القاهرة: جتمعة أم القرى.

الحلبي، أحمد بن يوسف، السمين. (بلا تاريخ). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. دمشق: دار القلم.

الخطيب، عبد اللطيف محمد، مصلوح، سعد عبد العزيز، علوش، رجب حسن. (2015). *التفصيل في إعراب آيات التنزيل*. الكويت: مكتبة الخطيب.

الخطيب، عبد اللطيف. (بلا تاريخ). معجم *القراءات*. دمشق: دار سعد الدين.

درويش، محيي الدين. (2020). *إعراب القرآن الكريم وبيانه*. بيروت: دار ابن كثير.

دقور، سليمان محمد و رباعية، محمد مجلي. (2015). نظرية الوحدة المعنوية للقراءات القرآنية "دراسة في توجيه القراءات المتواترة". *مجلة العلوم الشرعية جامعة القصيم*، الصفحات 423-490.

الدمياطي، أحمد بن محمد البنا،. (1987). *اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة العشر* (المجلد 1). بيروت: عالم الكتب.

دياب، عز الدين حسين. (2022). *إعراب القرآن الكريم بالقراءات العشر المتواترة*. مصر : در العلم والمعرفة.

الرازي، فخر الدين محمد. (1981). *تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب*. عمان: دار الفكر.

الراشد، محمد صالح. (2022). الاختلاف في التفسير المبني على الاختلاف في القراءات المتواترة دراسة تطبيقية من سورة الفاتحة إلى سورة الإسراء. *مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية*، الصفحات 163-193.

رباع، محمد. (2006). أحكام النحاة ولغة القرآن؛ أجواز وعدم جواز أم تميّز وإعجاز؟ *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*، الصفحات 347-377.

رفيده، إبراهيم عبد الله. (1990). *النحو وكتب التفسير*. بنغازي: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله. (2006). *البرهان في علوم القرآن*. القاهرة: دار الحديث.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. (2009). *تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*. بيروت: دار المعرفة.

السامرائي، فاضل صالح. (2000). *معاني النحو*. عمان: دار الفكر.

السامرائي، فاضل. (2023). *روائع البيان القرآني*. تم الاسترداد من https://youtu.be

السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد علك الدين. (2008). *تفسير القرآن العظيم* . القاهرة: دار النشر للجامعات.

السفاقسي، علي النوري محمد. (2004). *غيث النفع في القراءات السبع* (المجلد 1). بيروت: دار الكتب العلمية.

الشاطبي، القاسم من فيّرة بن خلف بن أحمد. (2010). *متن الشاطبية المسمّى حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع* (المجلد 5). المدينة المنورة: دار الهدى.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. (1994). *جامع البيان عن تأويل آي القرآن* (المجلد 1). بيروت: مؤسسة الرسالة.

عاشور، محمد طاهر. (1948). *تفسير التحرير والتنوير*. تونس: الدار التونسية.

عباس، فضل حسن. (1997). *إتقان البرهان في علوم القرآن*. عمان: دار الفرقان.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجير، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، حديث رقم.4991

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. (بلا تاريخ). *معاني القرآن* (المجلد 1). مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.

القارئ، عبد العزيز عبد الفتاح. (2002). *حديث الأحرف السبعة* (المجلد 1). بيروت: مؤسسة الرسالة.

القرطبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر. (2006). *الفرقان, الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

القضاة، محمد أحمد مفلح ، شكري، أحمد خالد ، و منصور، محمد خالد. (2001). *مقدمات في علم القراءات* (المجلد 1). عمان: دار عمار.

قطب، سيد. (1967). *في ظلال القرآن*. بيروت: إحياء التراث العربي.

القيسي، مكي بن أبي طالب حموش. (2007). *الإبانة عن معاني القراءات*. القاهرة: در النهضة.

القيسي، مكي بن أبي طالب. (1984). *الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها* (المجلد 3). بيروت: مؤسسة الرسالة.

محمود، جمال فاضل أحمد. (12, 2022). أثر اختلاف مناهج المفسرين في تناول القراءات من القرن الثالث إلى القرن الرابع عشر: دراسة مقارنة. *مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية*، الصفحات 11-32.

محيسن، محمد سالم. (1984). *القراءت وأثرها في علوم العربية*. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.

الملاحي، عبد الله علي. (2002). *تفسير القرأن بالقراءات القرآنية العشر من خلال سورة: الفاتحة والبقرة وآل عمران*. غزة: منشورات الجامعة الإسلامية.

النكزاوي، عبد الله بن محمد بن عبد الله معين الدين أبي محمد. (1413ه). *الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء*. المدينة المنورة: كلية القرآن الكريموالدراسات الإسلامية.

هبشان، حسن سالم. (2014). أبو عمرو بن العلاء البصري وتوجيهه للقراءات. *مجلة الجامعة الإسلامية*، الصفحات 11-65.

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

GRAMMATICAL DIFFERENCES BETWEEN THE SEVEN QUR'ANIC RECITATIONS, AND THEIR SEMANTIC EFFECTS

By

Aya Khalil Ibraheem Issa

Supervisor

D. Mohamad Rbba

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arabic Language & Literature, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus - Palestine.

2026

GRAMMATICAL DIFFERENCES BETWEEN THE SEVEN QUR'ANIC RECITATIONS, AND THEIR SEMANTIC EFFECTS

By

Aya Khalil Ibraheem Issa

Supervisor

D. Mohamad Rbba

Abstract

This thesis aimed to collect the grammatical differences among the seven Qur'anic readings, and to classify them according to the linguistic phenomena to which they belong, in order to facilitate researchers' reference to them. It then examined the extent to which these grammatical differences affect the semantic interpretations of Qur'anic verses, both from the exegetical perspective—which naturally includes their consequent jurisprudential implications—and from the perspective of the rules of pause and resumption (waqf and ibtidaʾ), which are considered among the most precise sciences of the Noble Qur'an.

This study highlights the precision of the Qur'an and its linguistic inimitability, completely free from contradiction. It demonstrates how the seven readings complement one another in interpreting, clarifying, and expanding meaning, without showing any essential difference that affects creed or the foundations of legislation. The thesis also emphasizes the deep connection between the Arabic language and the Qur'an, as the primary source of linguistic sciences and the authentic reference for its scholars.

The researcher adopted the inductive analytical method, relying on a number of works of exegesis and grammatical analysis to collect, classify, and organize the studied material, and then to compare the semantic interpretations resulting from the grammatical variations. This process led to several findings, the most prominent of which are: revealing the marvel of the Qur'an's linguistic miracle, and affirming that Arabic grammar is one of the most fundamental bases for understanding both the sacred Arabic text and other Arabic writings.

The study recommends expanding research on the impact of grammatical differences on semantic interpretation in every surah of the Qur'an, so that future studies may

complement one another to cover the entire Qur'an in detailed analyses. It also recommends encouraging research that highlights the close interrelationship between grammar and other linguistic sciences in interpreting Qur'anic meaning, as this interconnection reveals subtle meanings that are difficult to discern when each linguistic field is studied in isolation.

Keywords: The Holy Qur'an; Grammatical Variation; The Seven Qirā'āt; Semantics; Semantic Guidance.